ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الملك المبين القوى المتين فى اسعد الايام واحسن حين الرسالة المسماة

من تصانيف حبر العلوم

ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله فى جنة النعيم

فى المطبع المصطفائى المصطفى محمد خان مطبوع ١٢٨٨

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الملك المبين القوى المتين فى اسعد الايام واحسن حين الرسالة المسماة

[illegible]

من تصانيف حبر العلوم [illegible]

ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله فى جنة النعيم

فى المطبع المصطفائى المحمد مصطفى خان مطبوع ١٢٨٨

فهرست الکلام المتین فی تحریر البراهین

بسم الله الرحمن الرحیم

لک الحمد یا من هو البرهان علی کل شیء ولا برهان علیه ولک الشکر یا من منه یبتدی کل شیء والیه یرجع اشهد انک لا اله الا انت الذی معلوماته غیر متناهیة ومقدوراته غیر واقفة لبس لها حد تقف لدیه واصلی واسلم علی حبیبک محمد المصطفی المجتبی الذی بعثته الینا بالعلم کلا نبی نبیه وعلی آله وصحبه الذین برهنوا علی المقدمات وفوزوا بانواع التقریبات وکلهم یرجع الیه **وبعد** فیقول الغارق فی بحر الخطیئات الملقب بابی الحسنات محمد المدعو **بعبد الحی** اللکنوی الانصاری الایوبی تجاوز الله عن ذنبه الجلی والخفی وحفظه عن موجبات الغی ابن شیخ المشارق والمغارب ذی الفضل والمواهب مولانا الحاج **محمد عبد الحلیم** جعله الله من ورثة جنة النعیم هذه تحفة شریفة الی الطالبین وهدیة لطیفة الی الماهرین مسماة **بالکلام المتین فی تحریر البراهین** والملقب بتمام البراهین مشتملة علی براهین ابطال اللاتناهی والقول بقول واهی التی اوردوها فی کتبهم متفرقة وادرجوها فی زبرهم متشتتة جمعتها فی هذه الرسالة جمعا لطیفا وکشفت القناع عن وجوهها کشفا حثیثا واوردت فیها ما لها وما علیها واودعت فیها ما ینفعها وما یضرها امور وافیها ما استفدته من کتب الفضلاء المحدثین والقدماء وما الیه ما تحدثت به قریحتی الجریحة مرتبا علی مقاصد هی المهمات مرامه مفصلا علی فصول هی للمآرب اصول ویتقبل الناظر فیها بلا فیه هذه کنز لا بل بحر لا بل بحر زاخر وقد قیل کم ترک الاول للآخر ولقد کنت فی هذه الایام مشتغلا بتالیف المعارف بما فی حواشی شرح المواقف عدیم الفرصة للدخول فی هذه المواقف غیر انه اصر علی هذا الجمع بعض اصحابی وخلص احبابی اصرارا بلیغا ولم یترک لی عذرا اعتذر به لو عذرا خفیفا فارقفت عنان القلم عن تالیف المعارف ووجهت رکاب النظر الی هذه المواقف والله المسئول ان یسلک بی طریق السداد ویحمینی من مکائد اهل الجدال والعناد ولما اختتمته بتوفیق الله تعالی اتحفته خدمة حضرة من تخلق باخلاق الکمال وتحلی بحلی الاقبال فضائله لا تعد وشمائله لا تنتهی الی الحد والمناقب العلیة والمناصب البهیة آصف السلطنة الآصفیة وزیر الریاسة النظامیة **النواب مختار الملک تراب علیخان سالار جنگ بهادر** لا زالت منته فائقة علی ارباب الفضل والکمال ونعمه سائلة الی اصحاب العز والجلال **وها انا** اشرع فی المقصود والله ولی المنة والجود **اعلم** ان الشیء کما کان او متکمما مقدارا کان او جسما مادیا کان او مجردا ان کان له حد ینتهی الیه وانتهاء یقف لدیه یسمی متناهیا وان لم یکن له حد یسمی غیر متناه ثم اللاتناهی ینقسم الی قسمین احدهما اللاتناهی الفعلی وهو ان یتصف الشیء بالفعل بعدم النهایة ولا یوجد له حد فی نفس الامر وثانیهما اللاتناهی اللایقفی وهو

ان يكون الشئ وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بباطل بل هو من الموجودات لنفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول فلا يمكن ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تخص بالكميات وبعضها تخص بالمتكممات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تخص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

المقصد الاول في برهان التطبيق وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول

الفصل الاول في تقريره المشهور وما يرد عليه وما يجاب عنه

اعلم انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبدأ معين كأ مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدؤها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدأ الى ما لا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات ويمكن لمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لا مجال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض لم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فان كلما وجد شئ في عالم الواقع عرض له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذا تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية متحركا وذلك الحركة لا يعقل الا على جهتين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل الا ان يخلى من الجهة المقابلة لها او لا يخلى فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يجعل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين

بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية ورد عليه ان الذهن لا يقدر على التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد **واجاب عنه** العلامة الجونفوري بعد ما اختار الشق الاول بانا نجد في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين شخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا الاجزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية انتهى **وفيه نظر اما اولا** فلان التطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يخلو اما ان يكون بنمو الناقص في جانب واما ان يكون بذبول الزائد في جانب المبدأ واما ان يكون بتخلخل الناقص في جانب المبدأ واما ان يكون بتكاثف الزائد واما ان يكون بجذب الناقص من طرف عدم التناهي حتى يخلى مكانه واما ان يكون بدفع الزائد الى طرف عدم النهاية بسبب خلو مكانه والكل باطل فانه على الصور الاربع الاول لا يكون ضير في مساواة الجملتين على الاخيرين يلزم التناهي لان غير التناهي لا يخلي مكانه فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق الكذائي في الخارج لا يفيد شيئا **فان قلت** آخذا من كلام الفاضل الفراباغي في حواشي شرح العقائد الجلالي انا نفرض المحاذاة في الخارج بين الجملتين بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع في غير التناهي **لا يقال** استحالتهما انما هي بسبب خارج وهو عدم التناهي والمتجانسان المترتبان الموجودان في الخارج بما هما كذلك لا يقتضيان عن التطبيق الجذبي والدفعي **لانا نقول** الكلام انما هو في تطبيق الغير المتناهيين من حيث هما كذلك لا تطبيق مطلق المتجانسين **واما ثانيا** فلان ما ذكره بقوله فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح غير صحيح فان الكلام ههنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث انه غير متناه لا في تطبيق المتجانسين مطلقا فجعل اللاتناهي خارجا وقطع النظر عنه قادح في المقصود **واما ثالثا** فلان قوله ويكفي الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان في الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف مقصودهم فانهم اشترطوا لجريانه شروطا منها الترتب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما سيجي تحقيقه **قال المحقق** الدواني في رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلك غير مقدور في صورة الترتب ايضا وان كفى الملاحظة الاجمالية فهي جارية في غير المرتبة ايضا والقول بان الاجمالية كافية في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين المبدأين يستلزم الفراغ في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق المبدأ على المبدأ فلما اذا اكتفى الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدأ على المبدأ ولا تكفي الملاحظة الاجمالية ابتداء من غير استعانة به انتهى **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشيه على القديمة الحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يتحقق التطبيق لان المراد بالتطبيق ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازاء كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف الغير المتناهي وتعين الاجزاء وامتياز بعضها عن بعض انما يتحقق في صورة ترتبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على امرين تعيين الاجزاء بعضها عن بعض وجعل العقل كل معين من احدهما بازاء معين ونحن نسلم ان الجعل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية بل تكفي فيه الملاحظة الاجمالية ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتب وعدم الترتب لكن تحقيق الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان في صورة الترتب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم يكن الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز بالعقل ولا شك ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل

انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن اشترط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتب اشترط لاجل تحقق
الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الحمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف
فلا فرق بكذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق
في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز في نفس الامر في الغير المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر
ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد لا يظهر ففي صورة عدم الترتيب ان لم
يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن
فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احديهما بآحاد الاخرى كل معين معين
بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب متعين عند العقل
اجمالا فاذا اطبقنا هما تطبيقا عقليا اجماليا ننتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في البين للاتساق والانتظام فبالضرورة
يكون في جانب اللاتناهي انتهى **ورده** سراج المحققين والدي واستاذي نور الله مرقده في حل المعاقد في شرح العقائد العضدية بقوله
ان التطبيق لو كان في الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء آحاد الاخرى
فلا ينفع الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي متصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل المعاقد
وغيره ان يقال لو افرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عدم النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس موقوفا على جعلنا وحكمنا
سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين
زايدة على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا اطبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري انتقلت الزيادة والنقصان الى جانب
اللاتناهي بالضرورة لانتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول الجملة الصغرى
مقابل لثاني الكبرى فالزيادة في بادي الراي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا اطبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط
بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجي لهذا زيادة
توضيح انشاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا فظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع
الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **والجواب** عنه من وجوه احدها ان
التطبيق على ما حققنا معناه سهل فانه ليس المراد منه التطبيق الخارجي او العقلي الاجمالي او التفصيلي بل معناه ملاحظة الانطباق النفس الامري هو متحقق وان لم يوجد
في زمان الا بعض متناه **وثانيها** ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود
كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين بتمامها في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى **وثالثها**
ما اقول انهم قد صرحوا بان الله تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالطور الذي في علمه بذاته وايضا صرحوا
بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة
الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة الينا وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف في هذا المقام **ومنها** ما اورده المحقق
الصناعة في القبس السادس من كتاب القبسات بقوله اما السبيل التطبيقي فلا ثقة بجدواه ولا التعويل على برهانيته بل ان فيه تدليسا
مغالطيا فاللامتناهيات في جهة واحدة ربما تطرقت اليهما المفاوتة من الجهة الاخرى التي هي جنبة التناهي لا من
جنبة اللاتناهي كما في سلسلة المآت بغير نهاية وسلسلة الالوف لا الى نهاية وليس تصحيح تحريك اللامتناهي من جنبة اللانهاية واخراجه
بكليته من درجة وحيزه ومرتبته عن الدرجات التي لآحاده بالاسر فاذن اذا اطبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين
المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز
الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال ينتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم متمما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد
بعينه ودرجة بعينها ابدا ولا تبلغ اقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرم عمل التطبيق انقطع التفاوت بالمفاضلة على
ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتر القدر الزائد في مقر تلك المرتبة وبالجملة لا مصير للمفاوتة الى جنبة اللانهاية ابدا بل انها ابدا في
جنبة التناهي اما في حد الطرف واما في شيء من حدود الاوساط انتهى **وفيه** ما اورده كل من نظر فيه ان هذا انما يتم في صورة ملاحظة
العقل الامور الغير المتناهية تفصيلا وتطبيق كل من آحاد احدى الجملتين بكل واحد من آحاد الاخرى يقينا فان العقل غير قادر على
ذلك فلا محالة يقف على حد واما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناهية اجمالا فلا يلزم الانتهاء الى حد اصلا لان العقل له ان يلاحظ
الغير المتناهية كلها على سبيل الاجمال والملاحظة الاجمالية كافية في ما نحن فيه كما يظهر بالتامل **وايضا** قد حققنا ان التطبيق معناه
اظهار الانطباق النفس الامري والتطابق الواقعي فاين اعمال الوهم او العقل حتى يقال بانصرام التطبيق بوقف الاعمال **واقول**
الحق عندي ايضا ان هذا البرهان فيه مغالطة لكن لا لما ذكره صاحب القبسات فانه بارد غاية البرودة بل لان التطبيق بالمعنى المحقق
لا يثبت التناهي فان غاية ما يلزم منه ان بازاء كل اول من الجملة الكبرى اول من الصغرى ولكل ثان ثان وهكذا لكن لا يلزم منه التناهي
فان الجملتين موجودتان وفي كل منهما اول وثان وثالث الى غير ذلك ولكل منهما موضع ليس للاخرى فكل منهما في موضعه متصف بكونه
شيئا من الاخرى ولا يلزم التناهي الا اذا ترك الثاني مكانه وانطبق على الاول وهكذا واذ ليس فليس نعم لو طبق احدى السلسلتين على
الاخرى في الخارج بالجر للزم التناهي في جانب اللاتناهي بالضرورة وبالجملة اجراء هذا البرهان في صورة التطبيق الخارجي صحيح واما مطلقا
فكلا فاحفظ هذا فانه فيه وان كان افسد واكثر من كلماتهم لاجرائهم هذا البرهان في كل موضع لكن فيه اصلاحا ايضا اذ يندفع به النقض بالاعداد
وغيره **ومنها** ان بطلان كون الكل مساويا للجزء غير ظاهر بل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنب الطاوس فانه اعظم من الطاوس
فما ظنك بالتساوي **وجوابه** ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البديهيات والنظريات ويشكك في الاوليات ولا يفهم ان
الطاوس اسم المجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذي له ادنى تامل يعرف قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا
مساويا للكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من البديهيات الاولية **فان قلت** المدرك بالحس ليس الا ذات الكل والجزء
واما وصف الاعظمية فغير مدرك بالحس سلمنا انه مدرك بالحس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فاما ان كل كل اعظم من الجزء
فغير مدرك بالحس قطعا واذا كان كذلك لم يكن الحكم بان الكل اعظم من الجزء من الاوليات **قلت** ليس الشرط في الاوليات ان لا تدرك
بالحس بل هي عبارة عن قضايا يكون تصور طرفيها كافيا في الجزم بالحكم وههنا كذلك **وقد نبه** عليه بوجوه **احدها** ما ذكره
الامام الرازي في المحصل من انه لو لم يكن الكل ابدا اعلى الجزء لكان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فح يجتمع في ذلك الجزء الآخر كونه
موجودا ومعدوما **وخدشه** المحقق الطوسي في نقد المحصل بان هذا البيان مبني على كون الكل هو الجزء مع زيادة ولا نعني بكون الكل

اعظم من الجزء الا بدا فهو لو كان حجة على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب **وثانيها** انه لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لم يكن للجزء الآخر اثر البتة فلا يكون الجزء جزء اهذا خلف **وثالثها** ان الجزء بعينه من الاعداد الواحد والكل بعينه الكثرة كالاثنين مثلا ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فالكل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الكل عبارة عن الجزء والشئ الآخر فلكل مرتبة لا تكون بهذا لها مرتبة في الجزء وهذا هو معنى الاعظمية **ومنها** ما ذكره القاضي الكوفاموي في منهيات شرح السلم لقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي والبداهة تنادي بالحدود ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها وبداهة قولهم الكل اعظم من الجزء في المتناهي مسلم لا في غير المتناهي فلا يتم اكثر البراهين كالتطبيق والتضايف والتضعيف وغيرها انتهى **ورده** اسحق المحققين في شرح السلم بان قولنا الكل اعظم من الجزء بديهي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي **واقول** هذا القدر من الرد غير مفيد فان القاضي مانع فجوابه لا يكون الا باثبات المقدمة الممنوعة واذ ليس فليس **والاولى** ان يقال الكل اذا تصور بصفة اللاتناهي وكذا الجزء فيقبض العقل عن تجويز الاعظمية والاصغرية بلا ريب لكن لا لكونهما كلا وجزء بل لكونهما غير متناهيين فالكل والجزء الواقعان في القضية المعروفة ليسا مقيدين بتصورهما بصفة اللاتناهي ولا بصفة التناهي بل هما متصوران من حيث نفس مفهوميهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل والجزء علم قطعا ان الكل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورهما الاعظمية لا يكون بد من صدقه في جميع افراده كما هو شان الكليات ومن افراده الغير المتناهي ايضا فيحكم فيه بالاعظمية ايضا **ومنها** انه قد تقرر في مداركهم ان الاستلزام بين المحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة وقالوا لا فرق بين المحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبعية او عقلية وعدمه لعدمها فاذا صح عند العقل ان يكون بين محالين علاقة اللزوم بعد فرض وجودهما جاز ان يحكم بكونهما متلازمين والا فلا وفرعوا عليه ان المقدم المحال يجب ان لا يكون منافيا للتالي حتى لو كان منافيا لم يكن بينهما ملازمة فان المنافاة تصحح الانفكاك والملازمة تمنعه فلو كان المقدم المحال مع كونه منافيا للتالي مستلزما له في نفس الامر لزم صحة الانفكاك ومنعه وهو اجتماع للمتنافيين اذا عرفت هذا فنقول تقرير برهان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه لو كانت الامور الغير المتناهية موجودة لزم اما التساوي بين الكل والجزء واما التناهي فان كان الثاني فيها والاول محال ما يستلزم المحال محال فعدم التناهي محال لان التناهي ثابت ومن المعلوم ان فيه استلزام عدم التناهي للتناهي وبينهما منافاة واضحة فكيف الاستلزام وهذا الايراد لا يختص بهذا الموضع بل يجري في القياسات الخلفية وامثالها مما اجبت فيه الشئ على تقدير فرض عدمه كقولهم عدم الزمان يستلزم وجوده واجتماع النقيضين موجب لارتفاعهما ونحو ذلك **وجوابه** من وجهين **احدهما** ما اختاره محقق الصناعة في الافق المبين حيث قال ان ابطل ان يستلزم مفهوم ممكن ما ومحال ما ينافيه فما شان الاقيسة الخلفية التي يثبت بها الشئ على تقدير فرض عدمه ويلزم فيها الشئ من فرض نقيضه اليس يقال عدم الزمان قبل وجوده قبلية زمانية وبعد زمانه بعدية زمانية يستلزم لوجوده ولا تناهي الابعاد يوجب التناهي فيقال لك ان عنيت ان بين هناك ان المستحيل المفروض الوقوع لو كان حاصلا في نفس الامر كان عدمه اقعا فيها ولو كان المتحقق في نفس الامر هو نقيض الشئ كان الشئ به متحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة الباطلة وان عنيت ان بين بالبيانات انه لو فرض شئ من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع من حيث انه فرض للنقيضين وفرض لعدم الشئ ووجوده معا فذلك ما يرد ما لا يركون في تلك المواضع وليس فيه استيجاب استلزام الشئ ما ينافيه بل انما استيجاب امتناع الشئ لكونه مصادق اجتماع النقيضين وبالجملة الفرض الذي في البيانات الخلفية هو تقدير الشئ على انه فرض محال لا انه فرض محقق فيقال انا لو فرضنا هذا الشئ وتصورناه لعلمنا تحقق عدمه لانه لو تحقق هذا الشئ في الواقع لكان عدمه

متحققا في الواقع وهذا اصل معتبر في تعرف الحقائق واسع النفع في المواضع العلمية والمواقع البرهانية فاذن المستحيل المفروض بحسب مفهومه المتمثل في لحاظ العقل يحكم عليه باستلزامه لاجتماع المتنافيين بحسب مفهومه المتمثل في لحاظ العقل وهما بما هما متمثلان في لحاظ العقل ليسا من المستحيلات بل من الممكنات انتهى كلامه بلخصا من عباراته المطنبة **وتبعه** القاضي الكوفاموي في شرح سلم العلوم كما هو دابه في جميع تصانيفه **ورده** العلامة السنديلي في شرح السلم بقوله لا نعلم ماذا اراد ان اراد انه في القياسات الخلفية ليس يحكم بلزوم الشئ لنقيضه بلا وسائط بل يحكم بواسطة البيانات فلا يضر فان لازم اللازم لازم البتة فثبت الاستلزام مع المنافاة غاية الامر انه قد يكون خفيا بسبب كونه لوسائط محتاجا الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان لوجوده واستلزام عدم التناهي للتناهي بواسطة لا نبكر وان اراد انه لا يحكم فيها باللزوم بين الشئ ونقيضه بحسب تحققهما في الواقع بل يحكم بان فرض احدهما في الذهن وتمثله في لحاظ العقل يستلزم فرض العقل وتمثله بعد ثم يحكم بان ما فرضه وتمثله يستلزم لفرض نقيضه من الحقائق الباطلة في نفس الامر كما يفهم من آخر كلامه فمحاله كما ترى فان ما لم يوجب تحققه في نفس الامر تحقق نقيضه معه فيها وان فرض ايجاب تمثله في الذهن تمثل النقيض معه لا يكون من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى **ودفع** هذا الرد بطريقين **الاول** ما ذكره الفاضل الراسفوري في حواشي شرح السلم بقوله يجوز ان يقال ان السيد الباقر اراد الشق الثاني ولا يتوجه عليه ما اورده بقوله فان ما لم يوجب الخ لانه اذا اعترف بايجاب تمثله في الذهن تمثل النقيض فلا يصح نفي الاستلزام مطلقا الذي هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطلة **على** انا نقول اذا تحقق الاستلزام في الوجود الذهني وظاهر انه ليس لخصوصية الوجود الذهني دخل في الاستلزام فليس الا لماهية الملزوم واللازم غير منفك عنها في اي وجود كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى **اقول** لا يجوز ان يقال ما قال فان مناط كونه من الحقائق الباطلة ليس الا الاستلزام الخارجي اذ لم يعترف به السيد الباقر لزم عليه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراف بايجاب تمثله في الذهن تمثل نقيضه لا يوجب ذلك **على** انا نقول اذا لم يكن لخصوصية الوجود الذهني دخل ثبت اللزوم في نفس الامر وهذا خلاف ما ادعاه السيد الباقر فلا يجوز ان يكون هذا توجيها لكلامه **الثاني** ما ذكره الفاضل اللكهنوي في حواشيه لقوله اراد السيد الباقر شقا ثالثا وهو انه يحكم في القياسات الخلفية بان الخصم ان زعم ان امرا مستحيلا كعدم الزمان ولا تناهي الابعاد مثلا متحقق في الواقع سنح لنا مقدمات صادقة تدل على ان المتحقق في الواقع ليس الا نقيض ما زعمه الخصم لقصور فهمه وهذا معنى معقول كاف لدفع ما زعمه القائل ان في القياسات الخلفية يحكم باستلزام الشئ لنقيضه انتهى **اقول** هذا مخض غير معقول فان المقدمات الدالة على ان المتحقق في الواقع ليس الا نقيض ما زعمه الخصم ان دلت على التحقق على تقدير تحقق ما زعمه الخصم على ما يظهر من تقرير البراهين فذلك هو الاستلزام ويجري فيه الشقان اللذان اوردهما المورد وان دلت على غير ذلك فالكلام فيه خارج عما نحن فيه كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **وثانيهما** وهو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا يكون الا على علاقة ذاتية بين ذاتي الملزوم واللازم وهي علاقة استحالة الانفكاك بالنظر الى ذات الملزوم ولا استبعاد في ان يكون الشئ المحال كعدم التناهي بالنظر الى نفس ذاته مستلزما لنقيضه او ضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة استلزامه لامر يستحيل تحققه على تقدير هذا المحال لنقيضه او ضده كما في ما نحن فيه فان وجود المقدار الغير المتناهي ملزوم لامكان التطبيق وهو ملزوم للتناهي او مساواة الكل للجزء وح يكون الاستلزام نظريا يكتسب بالاستدلال وبالجملة مبنى الاستلزام ليس الا ان يوجد بين امرين علاقة ذاتية تحيل انفكاك احدهما من الآخر سواء كانا محالين او ممكنين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتاخرين من ان المحال لا يستلزم ضده لكنه هو التحقيق ويستقيم عليه جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكروه من التكلفات المشتملة على التعسفات **الفصل الثاني** في ذكر ما اشترطوا الاجراء هذا البرهان مع ما قدح عليها القادحون قد خاضوا كدا بالبرهان **اعلم** ان الفلاسفة ذكروا الاجراء هذا البرهان

شروطاً ثلثة وفرعوا عليها فروعاً متعددة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل فی الذهن او فی الخارج **والثانی** وجودها مجتمعة فی زمان واحد او فی آن واحد **والثالث** کونها مترتبة ای ترتیب وضعیاً کان او طبعیاً او غیر ذلک **اما الشرط الاول** فقد اجمع علی الاشتراط به الفلاسفة والمتکلمون وقالوا باسرهم لا بد بجریان هذا البرهان من ان ینضبط الامور الغیر المتناهیة وجوداً فلا یجری فی المعدومات التی لا ینضبطها وجود بالفعل ووجهوه بان الامور التی لا ینضبطها وجود لیس فیها جملتان فی نفس الامر تطبقان لیلزم التناهی فی نفس الامر بخلاف ما له وجود فی نفس الامر فانه بعد اجراء التطبیق فیه یلزم اما انقطاعه فی نفس الامر فیکون ما لا یتناهی فی الواقع متناهیاً او عدمه فی نفس الامر فیلزم تساوی الزائدة والناقصة وکل منهما محال فعدم التناهی فی نفس الامر محال والسر فیه ان الغرض من اجراء هذا البرهان وامثاله انما هو اثبات التناهی فی نفس الامر بابطال اللاتناهی فیه وهو انما یبطل بهذا الطریق اذا کانت الجملتان موجودتان فی نفس الامر لیلزم التناهی فی نفس الامر والمعدومات الصرفة لیس فیها جملة فلا تطبیق فلا ثبوت للتناهی فی نفس الامر لا یقال المعدومات حاضرة عنده تعالی فی عالم الدهر فیجری البرهان فیها باعتبار حضورها الدهری لانا نقول الحاضرة فی الدهر انما هی المعدومات التی ینضبطها وجود او یضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها فی نفس الامر اصلاً فلا تکون موجودة فی عالم الدهر المعبر من الواقع فلا یجری هذا البرهان فیها کما لا یخفی علی من تامل **واما الثانی** فقد ذکرها الفلاسفة خاصة وفرعوا علیه عدم جریانه فی الاشیاء المتعاقبة الوجود کالاعداد والحرکات الفلکیة والاجزاء الزمانیة والحوادث الیومیة ووجهوه بانه اذا کانت الآحاد موجودة معاً بالفعل التطبیق بلا شبهة واما اذا لم تکن موجودة معاً بل متعاقبة فلا یتم لان وقوع آحاد احدی الجملتین لیس فی الوجود الخارجی اذ لیست مجتمعة بحسب الخارج فی زمان اصلاً ولیس فی الوجود الذهنی ایضاً لاستحالة وجودها مفصلة فی الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا یتصور وقوع بعضها بازاء بعضها الا اذا کانت موجودة تفصیلاً معاً اما فی الخارج او فی الذهن واذ لیس فلیس **وقال** الامام الرازی فی نهایة العقول انی کنت متردداً اربعین سنة فی ان برهان التطبیق هل هو جار فی صورة التعاقب حتی ظهر لی بعد مضیها انه جار فیها **وقال** الفاضل الشیرازی فی حواشی القدیمة وانا اقول کنت متردداً فی ذلک مدة قلیلة حتی ظهر لی انه لیس بجار فیها انتهی **وقال** الفاضل الخوانساری فی تعلیقاته واقول ان الفطرة السلیمة للنظر الصائب والوجدان السلیم ان هذا البرهان علی تقدیر تمامه جار فی صورة التعاقب وعدم الترتیب ایضاً انتهی **وانا اقول** کنت متردداً فی ذلک مدة قلیلة حتی ظهر لی انه لا شک فی جریان البرهان فی صورة التعاقب وعدم جریانه فی صورة عدم الترتب **اما** عدم جریانه فی غیر المرتبة فلما ستطلع عنقریب علیه من ان فی صورة عدم الترتب لا تتعین الزیادة فی الانتها وفرض الترتب لا یجدی **واما** جریانه فی صورة التعاقب فلما اورد علیهم من ان حاصل البرهان المذکور لیس الا ان یفرض جملتان ویطبق آحاد احدیهما علی آحاد الاخری تطبیقاً عقلیاً فینظر الخلف وهو کما یجری فی الامور المجتمعة کذلک یجری فی الامور المتعاقبة ایضاً فان التطبیق لا یتوقف علی ان یوجد جمیع الآحاد فی زمان متناه فی الخارج او الذهن کما لم تحققه بل علی ان یوجد جمیع الآحاد مطلقاً ولو فی زمان غیر متناه فیلزم علیهم بطلان قولهم بعدم تناهی الحرکات الفلکیة ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغیر المتناهیة فی صورة التعاقب غیر موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا یجری فیها وتارة بان التطبیق انما یدل علی بطلان السلسلة الغیر المتناهیة والسلسلة الغیر المتناهیة فی صورة التعاقب غیر موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدلیل لو سلم جریانه فیها فالمدعی ایضاً غیر متخلف عنه **وفیه** بحث اما فی الاول فلان التطبیق العقلی لا یتوقف علی اجتماع الآحاد لا سیما اذا ارید من التطبیق اظهار الانطباق النفس الامری واما فی الثانی فلان الدلیل انما یدل علی نفی وجودها مطلقاً لا علی نفی وجودها مجتمعة فقط فان وجودها علی التعاقب یستلزم ان یکون فرد من الاعداد المجتمعة فی نفس الامر مساویاً لجزئه وهو محال بالبداهة فان طبیعة العدد سواء کانت

آحادها مجتمعة او متعاقبة تابی عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل هذا العدد لما کان مستحیلاً لم یوجد فی الخارج فان وجود الآحاد علی التعاقب لا یستلزم وجود العدد الموجود فی الخارج والاشتباه انما وقع من حیث ان الوهم یذهب الی ان تلک الامور المتعاقبة یجتمع فی محل واحد علی قیاس الامور التی تمر علینا واحداً بعد واحد ویجتمع فی مکان واحد ولیس کذلک **قلت** الموجود فی کل قطعة من الزمان او الآن من تلک الامور المتعاقبة وان کان متناهیاً لکن جمیع الآحاد قد وجد فی جمیع الازمنة فهذا العدد موجود فی نفس الامر **علی** ان للوجود عندهم نحواً آخر یعبرون عنه بالوجود الدهری فالامور المتعاقبة وان کانت غیر مجتمعة الوجود فی الزمان لکنها مجتمعة الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فیجری البرهان فیها بحسب هذا الوجود **وایضا** الکل حاضر عند المبادی العالیة بانطباعها فی علمها بذاتها او بحصول صورها فیها علی اختلاف الرأیین فیجری البرهان فیها بهذا الاعتبار کذا ذکره المحقق الدوانی فی انموذج العلوم **ودفع** العلامة الجونفوری العلاوة وما بعدها بقوله فی الشمس البازغة لو کفی الاجتماع الدهری او فی الحضور عند المبادی انتهض البرهان علی تناهیهما فی جانب الابد ایضاً وهذا کما یخالف اصول الفلسفة یضاد قوانین الملة انتهی **وفیه** نظر ظاهر فان المتکلمین لا یقولون بالوجود الدهری فلا الزام علیهم بهذا الطریق **فظهر** ان قید الاجتماع لغو فی اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا** ترکه المتکلمون وقالوا هذا البرهان یجری فی کل ما ضبطه وجود بصفة اللاتناهی سواء کانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد اورد** علیهم ایضاً بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فیها بان نفرض جملتین احدیهما جزء الاخری کما اذا فرضنا جملة من الواحد الی ما لا یتناهی وجملة اخری من اثنین الی ما لا یتناهی ونطبق آحاد احدیهما بآحاد الاخری فان ذهبتا الی غیر النهایة تلزم مساواة الکل للجزء والا فالصغری متناهیة والکبری لیست بزائدة علیها الا بقدر متناه فتکون متناهیة ایضاً فیلزم تناهی الاعداد وهو خلاف ما اجمعوا علیه من کونها غیر واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققین فی المواقف ولقد اشار الیه العلامة الجرجانی فی شرحه بان جمیع ما یستدل بالتطبیق علی بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا یکون امراً وهمیاً حتی یکون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف مراتب الاعداد فانها وهمیة محضة فلا یکون ذهابها فی التطبیق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلک الامور فینقطع بانقطاع الوهم فلا یلزم محذور **اقول** فیه بحث فانه ان اراد بکون الاعداد وهمیة محضة انها اختراعیة لا وجود لها فی نفس الامر الا بذاتها ولا بمنشاء انتزاعها فهو ممنوع بل باطل کما صرحوا به وان اراد به انها غیر موجودة فی نفس الامر بذاتها بل بمناشی انتزاعها فهو لا یمنع جریان التطبیق فیها کیف فان التطبیق لا یتوقف علی ملاحظة الاشیاء الغیر المتناهیة تفصیلاً حتی یقال انه ینقطع هنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة عن اظهار الانطباق النفس الامری وحکم العقل بحکم کلیاً وهو یمکن فی زمان متناه سواء کانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لتخصیصها بالموجودات الخارجیة **وقال** الفاضل الخوانساری فی حواشی القدیمة تبعاً لما ذکره الامام الرازی فی شرح عیون الحکمة فی دفع النقض عنهم المتکلمون انما احالوا وجود الامور الغیر المتناهیة بالفعل سواء کانت مجتمعة او متعاقبة وسواء کان بینها ترتب او لا لکن الاعداد لم توجد فی وقت من الاوقات ویکون کل ما یوجد متناهیاً فلم یقولوا باستحالته کما هو منقول عنهم انتهی **ویرد علیه** ان غرض الناقض لیس الا ان الدلیل یجری فی مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذکره لا یفی لدفعه وعدم وجود جمیع الاعداد فی وقت متناه مسلم واما عدم وجودها مطلقاً فغیر مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فی امتداد مستقبلاً الی غیر متناه ضرورة کما لا یخفی **اقول** هذا لیس بوارد فان جریان التطبیق لا یکون الا فی ما وجد فی نفس الامر بصفة اللاتناهی کما هو مسلم عند الکل ومراتب الاعداد الغیر المتناهیة لیست کذلک فان الموجود فی نفس الامر

منہا فی ای زمان فرض لیس الا القدر المتناہی وما سواہ معدوم عن نفس الامر فی ذلک الزمان وما ذکرہ المورد من انہا موجودۃ بصفۃ اللاتناہی فی زمان غیر متناہ فغیر وارد علی المتکلمین فانہ مبنی اما علی وجودہا فی الدہر واما علی ان الاعدام الزمانیۃ لیست باعدام حقیقۃ انما ہی غیبوبات زمانیۃ کما حققہ المحققون من الفلاسفۃ وکلا الامرین غیر متحقق عند المتکلمین فہم لیسوا بالقائلین بالوجود الدہری ولا بالغیبوبۃ الزمانیۃ بل ہم یقولون کل ما وجد فی الزمان الحاضر فہو موجود وما مضی وما سیجئ معدوم فی نفس الامر ولا یلتفتون الی الدقائق الفلسفیۃ فالایراد علیہم بالبناء علیہا لا یلیق **نعم** یرد علیہم انہم قائلون باحاطۃ علم الواجب تعالی بکل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجہل فیلزم جریان البرہان فی الاعداد بالنسبۃ الی علمہ تعالی فانہ اما ان لا یعلم بجمیع مراتب الاعداد او یعلم فان کان لا یعلم یلزم جہلہ ببعض الاشیاء الآتیۃ تعالی عن ذلک وان کان یعلم یلزم وجود الاعداد الغیر المتناہیۃ فی ذاتہ تعالی بالفعل فیجری البرہان فیلزم تناہیہا فالنقض بہا باق الی الآن کما کان **فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لا یلزم الجہل فان الجہل عبارۃ عن عدم العلم عما من شانہ ان یکون معلوما والامور الغیر المتناہیۃ بصفۃ اللاتناہی تابی بذاتہا عن ان تعلم لان کل ما یعلم لا بد ان یکون محدودا وہذا کما قالوا فی القدرۃ انہا لا تتعلق بالممتنعات ولا یلزم العجز لانہ عبارۃ عن عدم القدرۃ عما من شانہ ان یکون مقدورا والممتنعات تابی بذاتہا عن ان یکون مقدورۃ **قلت** ان ارید یکون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان یکون داخلا فی عدد متناہ فہو ممنوع فانہ اول النزاع وان ارید ان المعلوم لا بد ان یکون لہ نہایۃ وحد فمسلم لکنہ لا یقدح فی علم الغیر المتناہیۃ فان کل معلوم منہا وکل علم من علومہا امر محدود ولہ نہایۃ لا انحصر فی عدد لا یتجاوز عنہ وکیف لا یکون اللہ تعالی عالما بالاعداد الغیر المتناہیۃ فانہ اما ان یعلم بجمیع الجزئیات المستقبلۃ والماضیۃ تفصیلا او لا یعلم فان کان لا یعلم یلزم الجہل ببعض الاشیاء عنہ وہو منزہ عنہ بالاتفاق وان کان یعلم فیعلم الاعداد العارضۃ لہا ایضا وہی غیر متناہیۃ من جانب المبدء والمنتہی کلیہما عند الفلاسفۃ ومن جانب المنتہی فقط عند المتکلمین فیلزم علم الاعداد الغیر المتناہیۃ تفصیلا وذلک ما اردناہ **فان قلت** انا نختار الشق الثانی ونقول علم اللہ تعالی بالغیر المتناہیۃ انما ہی بالاجمال فلا یلزم وجود الامور الغیر المتناہیۃ تفصیلا الذی ہو مناط جریان البراہین **قلت** ہذا لا یخلو عن شائبۃ نسبۃ الجہل الیہ تعالی فان علم الجزئی من حیث ہو جزئی انما ہو اذا کان تفصیلا وہل ہذا الا کما یقولہ الحکماء من انہ تعالی لا یعلم الجزئیات من حیث ہی کذلک وانما علمہ بہا علی الوجہ الکلی تعالی اللہ عما ینسبونہ الیہ **وثانیہا** النقض بعلوم اللہ تعالی فانہا غیر متناہیۃ والبرہان یجری فیہا فیلزم ان تکون متناہیۃ **والجواب** عنہ ان ہذا لا یرد علی المتکلمین فان العلم عندہم صفۃ بسیطۃ ذات تعلقات ازلیۃ الی المعلومات فلا تکثر فی ذاتہ تعالی حتی یجری البرہان **نعم** ہذا وارد علی من قال بان علمہ تعالی بحصول صور الاشیاء فیہا کما ہو مذہب رئیس الصناعۃ وتابعیہ وہو قول باطل بوجوہ کثیرۃ قد بسطت بعض منہا فی مصباح الدجی فی انوار الہدی **وثالثہا** النقض بمعلومات اللہ تعالی فانہا غیر متناہیۃ سواء کان العلم المتعلق بہا واحدا او متعددا فیجری البرہان فیہا ویثبت تناہیہا **والجواب** عنہ علی ما ذکرہ المحقق الدوانی فی شرح العقائد العضدیۃ وغیرہ ان الممکنات المتصفۃ بالوجود الخارجی علی تقدیر حدوث العالم کما ہو المذہب عند المتکلمین متناہیۃ لان الحوادث لہا مبدء والحوادث الاستقبالیۃ لا تبلغ مبلغ اللاتناہی فانہا لیست غیر متناہیۃ وان کانت غیر واقفۃ عند حد فالتطبیق ان کان بحسب وجودہا فی علم اللہ تعالی فہی ہناک متحدۃ غیر متکثرۃ وان کان بحسب وجودہا فی الخارج فہی متناہیۃ **واقول** فیہ وکذا فی الذی قبلہ نظر لا لما قیل ان علمہ تعالی لیس بزمانی کعلمنا فانا نعلم زیدا بانہ سیوجد او وجد الآن او وجد فی ما مضی بل الکل عندہ تعالی سواسیۃ

انتہی ۱۲ مولوی سید مرتضی سلمہ

فنختار الشق الثانی وعدم الوقوف غیر متصور انتہی لانا نقول ہذا مبنی علی ان الزمان مع الکائنات المتصفۃ بہ موجودۃ فی الدہر والواقع والمتکلمون لا یقولون بہ فالایراد علیہم بہذا المبنی غیر صحیح بل لانا سلمنا ان المعلومات متناہیۃ فی الوجود الخارجی وانہ لا تکثر فی علم الواجب تعالی لکن لا ریب فی ان لہ تعالی تعلقات ازلیۃ بجمیع الحوادث وہی غیر متناہیۃ کالحوادث وموجودۃ من الازل الی الابد فی کل وقت فیجری البرہان فیہا ویبطل لا تناہیہا فیبطل لا تناہی المعلومات **لا یقال** ہذہ التعلقات امور وہمیۃ لا وجود لہا فی الخارج فیفوت مناط جریان البرہان **لانا نقول** قد تقرر فی مقرہ ان الانتزاعیات بعد العلم بہا تصیر انضمامیۃ ومن المعلوم ان اللہ تعالی لا بد ان یعلم ہذہ التعلقات الغیر المتناہیۃ حفظا للقاعدۃ احاطۃ علمیۃ فتکون فی حکم الموجودات فافہم **ولعل العیاذ باللہ** اقول الذی نجی الحکماء والمتکلمین کلہم عن ورطۃ ما یرد علیہم ہو ما حققنا سابقا من ان جریان ہذا البرہان مخصوص بالامور القابلۃ للتطبیق الجری والتطبیق العقلی غیر کاف وان شئت زیادۃ التوضیح فاستمع ان المراد بالتطبیق فی ہذا البرہان اما ان یکون عقلیا او خارجیا وعلی الاول اما ان یکون المراد بالعقلی الاجمالی او التفصیلی لا سبیل الی ان یکون المراد بہ التطبیق العقلی التفصیلی لکون تصور الامور الغیر المتناہیۃ فی زمان متناہ علی سبیل التفصیل محالا واما تصورہا فی ازمنۃ غیر متناہیۃ فغیر مفید لانہ لا یظہر الخلف فی زمان من الازمنۃ ولا سبیل ایضا الی ان یکون المراد بالعقلی الاجمالی سواء کان المراد بہ حکم العقل کلیا بان کل واحد من آحاد احدی الجملتین بازاء کل واحد واحد من آحاد الاخری او کان المراد بہ اظہار الانطباق النفس الامری وذلک لانہ لما وجدت الجملتان فی الواقع اتصفت احدہما بالکلیۃ واخرہما بالجزئیۃ ومبدء الصغری بازاء ثان من الکبری فالعقل وان کان یحکم بان کلا من آحاد الصغری بازاء کل من الکبری وہو فی الواقع کذلک لکن لا یلزم منہ الانطباق فی نفس الامر حتی یثبت التناہی الاثنی انا اذا اخذنا جملۃ من الواحد الی ما لا یتناہی واخری من العشرۃ الی ما لا یتناہی فالعقل یحکم بان بازاء کل من الاولی واحدا من الثانیۃ الی ما لا یتناہی والواقع ایضا کذلک لکن لا یلزم منہ انطباقہما فی نفس الامر وتناہیہما فالکبری متصفۃ فی نفس الامر بانہا اعظم من الصغری وحکم العقل ما ذکر لا ینافیہ فتعین ان یکون المراد بہ التطبیق الجری بالجذب او الدفع فان اذا اجرت الثانیۃ الی الاولی فی الخارج او دفعت الاولی الی الثانیۃ انطبقتا فیظہر الخلف قطعا ویثبت التناہی فی نفس الامر فہذا البرہان لا یجری الا فی الامور الغیر المتناہیۃ التی تکون موجودۃ فی الخارج ویطبق بینہما فی الخارج فافہم فان ہذا وان کان مخالفا لما سودہ المتاخرون اوراقہم الا ان العارف بالحق الخارج من حضیض التقلید البحت یعلم انہ الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذکرہ الحکماء خاصۃ ونفرعوا علیہ عدم جریانہ فی النفوس الناطقۃ فانہا غیر متناہیۃ عندہم لکن لما لم یکن لہا ترتب لم یجر البرہان فیہ ووجہوہ بانہ لما کانت الآحاد غیر مترتبۃ لا یمکن للعقل ملاحظۃ تلک الآحاد مفصلۃ ولیس لہا نظام متسق حتی یلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثانی بازاء الثانی وہکذا فیحتاج فی التطبیق فیہا الی ان یلاحظ کل واحد واحد بازاء کل واحد واحد والعقل لا یقدر علی استحضار ما لا نہایۃ لہ مفصلا لا دفعۃ ولا فی زمان متناہ فلا یتصور التطبیق بین السلسلتین باسرہما بل ینقطع بانقطاع الملاحظۃ واستوضحوا ذلک بتوہم التطبیق بین جملتین محدودتین علی الاستواء بین اعداد الحصی فانہ یکفی فی التطبیق فی الاولین تطبیق طرفیہما اذ یلزم من ذلک وقوع کل جزء بازاء کل جزء ولا یکفی فی اعداد الحصی ذلک بل لا بد فیہا من تعقل کل واحد واحد علی حدۃ **والایراد علیہ** من جانب المتکلمین التارکین لہذا الشرط من وجوہ **منہا** انہ لا یخلو اما ان یتوقف التطبیق علی ملاحظۃ الآحاد مفصلا او یکفی ملاحظتہا مجملا وعلی الاول لا یمکن التطبیق فی المترتبۃ ایضا وعلی الثانی یجری فی غیر المترتبۃ ایضا فانا نعلم انہ لا یخلو اما ان یکون فی الجملۃ الزائدۃ ما لا یکون بازائہ شیء من الناقصۃ او لا وعلی الاول یلزم الانقطاع وعلی الثانی یلزم التساوی **واجاب** عنہ المحقق الدوانی فی رسالۃ اثبات الواجب

بقوله وجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه يمكن في غير المترتبة ان نختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تطرقت
في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق ولا في الاوساط للاتساق فلو لم يكن
في الجانب الآخر لزم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد
مفصلا بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق الى تقدير
الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاء البعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما
لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بازاء البعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتب في الخارج فبذلك لا يتحقق
الفرق اذ الكلام في ان بدون ذلك الترتب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
كذلك كيف لا والانطباق امر يفرضه العقل بين كل منهما والحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يلزم انقطاع السلسلتين لجواز
ان تكون زيادة الزائد في الاوساط انتهى وتعقبه الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله فيه بحث اذ لو كان التطبيق
بفرض كل جزء بازاء جزء آخر كما حسب الوقوع كل منهما بازاء آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي ممتنع فيكون اجماليا واذا كان
اجماليا لم يتميز افراد بعضها من بعض فلم يتعين بحسب فرضنا ان اي جزء من هذه السلسلة منطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم
ان الزيادة في الآخر لا في الاوساط سلمنا انه يجوز في التطبيق الاجمالي تعين المنطبقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية ما لزم
منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى انها متناهية في نفس الامر
من ذلك الجانب وذلك غير لازم وعندي ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطبقين ههنا ان يكون
كل منهما معروضا لمرتبة من مراتب العدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقا على الجزء الاول من الاخرى والثاني
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق انتهى ملخصا **اقول** فيه بحث **اما اولا** فلانه ليس
مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطبقين وكونه اجماليا لا ينافي التعيين فان للعقل ان يلاحظ
اجمالا ان كل معروض لمرتبة العدد من احديهما بازاء مثله من الاخرى **واما ثانيا** فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال
ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبة من مراتب الاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل
بكون كل من آحاد احديهما بازاء مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر
واما ثالثا فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامري لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا
سابقا **ومنها** ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتب بينها فتوجد السلسلتان المترتبتان
ويجري البرهان **ووفقه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه انما يلزم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتب في نفس الامر
او مترتبة فيها ومن الجائز ان يكون ترتبها محالا لا يستلزم المحال هو التناهي على تقدير عدم التناهي **وخدشه** المحقق الدواني في
انموذج العلوم بان فرض الترتب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل في ذلك الفرض نظر لما انما
فليس منشأ المحال هو الترتب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير
من المسائل الطبيعية المبنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات **اقول** فيه بحث لان الامور الغير
المترتبة ليس فيها ترتب في نفس الامر ولا لبعضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها منظورا الا بل يكون
ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت التناهي

النفس الامري فيها كما لا يخفى **ومنها** ان الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحد وهذا
المجموع يتوقف على ما اذا اسقط عنه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهي في المجموعات والمجموع الذي
تنتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي
بعدة متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا كذا ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية والتجريد **وفيه**
بحث من وجوه **احدها** ان هذا موقوف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعيد كلامه
السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر عن ارسطاطاليس
من ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الكلام انما يمشي اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته
واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلك انتهى ملخصا فان هذا الكلام منه دال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلامه
السابق توقف الكل على الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الهيئة او الوحدات
المحضة كما حققه السيد الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حواشي الجديدة على لواء الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال
بان المجموع الاول يستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا
يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانيها** ان العدد الاقل
والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضهما فلا تجتمع المجموعات حتى يجري البرهان الا ترى ان تسع آحاد اذا انضم اليها واحد باقي التسعة بل
صار عشرة وكذا معروض التسعة **ووفقه** الفاضل الاله آبادي في حواشي شرح العقائد الجلالية بانه بعد الانضمام واحد صار المجموع
عشرة ومعروضا للعشرة وليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة بل معروض
التسعة معروض لها كما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لا في مجموع الزمان ولا في جزء منه اما عدم وجوده في مجموع
الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انتفى البعض فلذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء
يستلزم لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جزء من الزمان فظاهر كذا اورده الفاضل
الجلسي **وخدشه** استاذ اساتذة المتشرع بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على الخصم فعدم ورود ما اورده المورد ظاهر
فان الزمان والحركة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقيا فكذلك لان ابعاض المجموع المتعاقبة موجودة في اجزاء
الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان او ان الكل موجود
في قدر من الزمان **ورابعها** وهو اقواها ما ذكره احسن المحققين في حواشيه التعلقة بحواشي الرسالة القطبية بقوله فيه نظر دقيق وهو
ان المجموعات في صورة وجود الامور الغير المتناهية الغير المترتبة يجوز ان تكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف على
اعتبار المعتبر وقد لا يخرج الاعتبار من القوة الى الفعل فعلى تقدير وجود امور غير متناهية غير مترتبة اعتبرنا وجود المجموع فلا يلزم منها اعتبار مجموع
آخر فضلا من مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير المتناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود
فان للمحقق ان يقول يجري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادي العالية وهي قادرة على اعتبار الغير المتناهي تفصيلا
كما تقرر في موضعه **وخامسها** ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة
والملزوم منه تناهي آحاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب **ودفعه** المحقق
بنفسه في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات

المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدد المجموعات
ومنها انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتيب بينها فانه
لا شك في ان نفس الاب جزء للعلة المعدة وليست علة معدة والا لم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد متقدم
على المعلول فيكون بينها ترتيب فنفرض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد
الجديد بانه لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان
بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع**
ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده**
المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لا يعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق
فان توسط البدن لا ينافي الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان النفس
كل ابن متوقفة على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت
ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ويتمسك بترتب النفوس المتوارثة الى غير النهاية انتهى **ثم قال**
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض
الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد
ويكون ذلك الانسان موئدا بالخاصية يقدر بها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها هذا النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري
في كتابه المسمى بشجرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي ينسب اليه ليس حدوثه بالتوالد بل
التوالد وان التولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية
غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى
وقد يقرر الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول**
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني
في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لا محالة سلسلة منها
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت
مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها
ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا
الفصل الثالث في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور **قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فنقول كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل
سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان لا تشتمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل
وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق
تقرير آخر كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مترتبة كانت او غير مترتبة لا بد ان يعرض لها اعداد فنفرض الجملتين من الاعداد
وهي مترتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب **آخر** نأخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد

او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب **آخر** نأخذ مجموعات مؤلفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة
الاعداد بان يكون مبدأ مجموعات احديهما ناقصا بواحد من مبدأ الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود **آخر** نرسم بعض تلك الآحاد
الغير المتناهية الى بعضها ولو لم تكن من قبيل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر بتركب واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد **آخر** نركب
من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي في المنتهى ثم نركب جسما آخر بتركب واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق
بينهما ليحصل المراد **آخر** نفرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق
بين هذين المقدارين وننظر الخلف فيظهر المقصود بانضمام ان تناهي شيء يستلزم تناهي ما يساويه **آخر** لو كانت الغير المتناهية موجودة
لكانت في الامكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين في مكان واحد فنفرض الجملتين من تلك الامكنة فيظهر تناهيهما ويلزم
منه تناهي المتمكنات **وهذه** التقارير السبعة من نتائج قريحتي القريحة **الفصل الرابع** في مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهي
كثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها كما مر تفصيله **واختار** العلامة ابو نصوري عدم جريانه فيها
تخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها
لائقا بهذا الموضع ولا شيء من البراهين يتناول ذلك على ما صرح به الشيخ في الشفا انتهى **ثم قال** بعد ما مثل التطبيق على ما يعد في
العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتأخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقلا عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول
البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى **ولا يخفى** عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره
لكن عبارته الاخرى في كتبه دالة على الشمول كقوله في الشفا مبين تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدارا وعدد في معدودات
لها ترتب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله في النجاة لا يتأتى ان يكون كم متصل
موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرهن ان يوجد مقدار
ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتأتى البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل
متناه الخ **فالحق** ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية **ومنها** الحوادث
الماضية اجرى المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة التعالية **قال** المحقق الطوسي في نقد المحصل بقي علينا ان نذكر ما هو الصحيح
فيما قالوا في مسئلة الحدوث فنقول الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوي
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول
الاوائل قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل بما يخالف حكم
الآحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاولى
اكثر من الثانية مع كونهما غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئة من الآن مثلا ذاهبة في الماضي تارة
مبتدئة من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي واطبقت احديهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدأ آن متطابقين
استحال تساويهما واستحال كون المبتدئة من السنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون ابدا الا بحسب

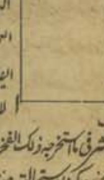
ان تكون المبتدئة من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدئة من الآن في ذلك الجانب
ولا يمكن ذلك الا بانتهائها قبل انتهاء المبتدئة من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه
فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام
المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن
التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول تام التحصيل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما هي متناهية في الطرف المتناهي
لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير مؤثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده
وبكونه لاحقا لما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث ان كل احد منها سابق
وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينتان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق
ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه وتم
ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه **ومنها** الصور العلمية للاشياء اي حاصلة في ذات الواجب كما هو
مذهب رئيس الصناعة واتباعه **والحق** في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى
طريق الفلاسفة انه علم بما سواه عين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في انوار الهدى عليه تقدمه الهدى ويدفع الدجى **ومنها** اجزاء الجسم
الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية **ومنها** الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة
واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله **ومنها** حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون
البرهان اثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره **المقصد الثاني** في ذكر برهان سنح للسيد الهروي عفي عنه في حاشي شرح المواقف
وسماه بالعروة الوثقى **وتقريره** ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلة
بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء
من الكل باي نحو كان ممكن فلا ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبلها او لا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون
ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فتكون السلسلة متناهية وذلك هو المطلوب **اقول** فيه
مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى **المقصد الثالث**
في برهان المنصف وهو من مخترعات قريحة الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم **وتقريره** ما ذكره في رسالة مفردة مبتدئة
بقوله برهان سنح لي في بطلان لا تناهي الابعاد وسميته برهان المنصف ممهدا ولا مقدمة هي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه
ليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل بيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف ليكن في خط اب نقطتا ج د منتصفان
بهذه الصورة ا ——— ب فخطا آج وج ب متساويان وكذلك خطا اد ود ب بالفرض فكلما كان خط
د ب مساويا لخط اد وخط اد اعظم من خط اج فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط د ب اعظم من خط اج فان احد المتساويين
اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا اج ج ب متساويين لزم ان يكون د ب اعظم من ج ب فان ما يكون
اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول ج ب اعظم من د ب فاج ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط د ب اعظم
من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل مرتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب خطا غير متناه يلزم
ان يكون نقطة ج منتصفه لتساوي طرفيها ونظير ذلك تطبيق احد الطرفين على الآخر ومثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة د

ايضا منتصفه فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة
وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض شكله ونضمه معه ونلزم الاستحالة
المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض الشكل فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل ومع بطلان هذا الشق وجه آخر
ايضا الاخراج عن المناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي العاجز لا يتناهى انتهى كلامه **وقال** الفاضل الجونفوري في
معراج الفهوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضاعف اذ استحالة كون الكل
اعظم من الجزء في الغير المتناهي لممنوع لا بد له من دليل ودعوى البداهة لا تكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقة
هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة وصحة لا تسمع كما حققنا من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الا
منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس
الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا تعيين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهى واذ ليس في غير المتناهي فليس وان
اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لا بد له من دليل ثم هو صحيح في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه
مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا من المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** في برهان
التضعيف وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عددا كان او مقدارا
فان الضعف عبارة عن شيء ومثل حد فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزائد لا يكون الا بعد انصرام آحاد المزيد
عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة وما لم يكن مبدء وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل
للتضعيف فان كل مرتبة منه الى اي وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لا محالة والا لبطلت اللاتعقية هذا خلف **الرابعة** ان
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه **اذا** تمهدت هذه المقدمات فكل منهما من
البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف
بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم
تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تفطن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب
او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راي المتكلمين القائلين
بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء والمعية المدبرة ويجري في الحركات الفلكية والنفوس
المجردة والمبادي العالية وغير ذلك فان العدد الفرد يرى ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لا بد ان يكون معروضا
للعدد وسواء كان التمييز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما في المنتعات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجري
في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لا تتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات
العددية وانما هي طبيعة مادية كما تقرر في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوفاموي في حواشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون
مجموع امور العقل بينها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد
واورد على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب**
عنه ان من شروط جريان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست
معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها لا تكون لا متناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** المنع على العدد

الثالث كما قال الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لايجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي دون غيره انتهى ورده
حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لايسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضي الكوفاموي بقوله
الحق ان الامور الغير المتناهية لاتتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي بعد
تعين الحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان
بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لامجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو
اقواها ما اورده حسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة
من القوة لكن لانسلم كونها معروضة للعدد اي لايصح منها انتزاع عدد غير متناه يشتمل على الوحدات الغير المتناهية الانتزاعية
المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتقفيات سواء كان
عددا او معدودا لاتبلغ الى حد اللاتناهي والا صارت تقفيته لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي
فتفكر فانه دقيق انتهى **وقد يقرر** البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية تحقق
جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين ضعف من الاخرى لجملة الوحدات
ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد من الاصل مع زيادة الزائد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فيلزم الزيادة في جانب عدم التناهي
وهي باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المعدود ويرد
عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة
على سلسلة الوحدات الزائدة من المبدأ الى اللاتناهي **واجاب** عنه المقرر في حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر نوعه
فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين واحد ولاريب في ان عدد
آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ لا لقبليها والاوساط
منتظمة متوالية انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد
جملة الوحدات لاتزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انصرامه بل هو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين
ونظر الى مجرد العدد والعارض لهما يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لايخفى **المقصد الخامس** في البرهان الحيثي
المشهور بتسمية برهان الحيثيات لاعتبارهم الحيثيات في تقريره **وتقريره** على ما في حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية
لكان ما بين مبدئها وبين كل واحد من الآحاد التي قبلها اما قدرا غير متناه او متناهيا والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين
حاصرين وهو محال والثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لايزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد**
عليه بوجهين الاول ما اورده فخر الافاضل في حواشيه على شرح الهداية الجديد بقوله لايخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء
بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من دأب المحصلين مثل هذا التشقيق رايج شايع عندهم في كثير من المواضع
فلا قباحة **والثاني** انه لايلزم من تناهي البعد بين المبدأ وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموعي قد يخالف
حكم كل واحد فهذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وما بين ب و ج اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ و ج
اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه** قطب المحققين في شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعي بما حكم به
على كل واحد فيكذب بل هو الحكم عليه بانه اذا كان ما بين كل واحد واحد دون الذراع فالكل ح دون الذراع وهو حق فهو من

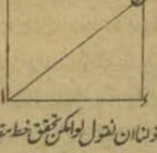
قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وكذا ما بين آ و ج فانه يلزم منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل
من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بان الحكم في هذه الصورة بخلاف الحكم في الصورة المبحوث
عنها اذ لايلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضهم هذا
البرهان حدسي وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هي مع الطرف يحيطان بجاعداهما وان لم تتعين تلك الواحدة
عندنا ولم يمكن الاشارة على التعيين **وفيه** وهن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدأ وبين واحد ليس من اجلى البديهيات
حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** في برهان اورده العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره **واري**
تسميته برهان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لايخلو اما ان
تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا او لاتكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لانسلم ان كل ما
لاينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار **وايضا**
لانسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي هي حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** في برهان
جعله في الاسفار من تقريرات السابق **واري** جعله على حدة وتسميته برهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة
فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناهيا **وفيه** انا لانسلم الكلية بل هو في التناهي
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهي كما مر **المقصد الثامن** في برهان اري
تسميته برهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها فهي لامحالة تشتمل على
الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف
مرة مثل عدة الالوف فلابد ان تكون اقل فح يشتمل الآحاد على جملتين احديهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزايد عليها فالاولى اي
الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي السلسلة خلف
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتي الترديد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان
عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدأ الثانية واذا تناهت عدة الالوف
تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزايد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه** على
ما في الاسفار وغيره منع المنفصلة القايلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد
بالتساوي مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته فيما بين العددين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كما قال حسن المحققين
ولم يسمه باسم **واري** تسميته برهان اختلاف النصفين **وتقريره** على ما ذكره هو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت
من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة
امر معين متشخص سواء كان وجود آحادها معا او لامعا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين
بحسب نفسه واجزائه يستحيل ان يكون معروضا لعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لابد ان يكون في الواقع زوجا او فردا
ولاثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدأ معين الى الجانب الآخر باحد
الوجوه التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولابد ان يكون ذلك العدد زوجا

او فرد اما الثالثة فلان كان فردا فبانتقاص واحد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انقسامه بمتساويين ومورد القسمة يجب ان يكون واحدا
من عدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانما
حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر
دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نقوض البرهان الاتي ما يكون كذلك فلا ضير **اقول** للمانع ان يمنع المقدمة
الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص التعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف
ههنا لانتفاء اللازم لاسيما اذا كان لازما للماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معروضا للعدد
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد ومع الجزم بهذا العكس كيف
يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت نرتبه على نمط القياس فنقول الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة
وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه
واما الكبرى فلما مر فحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض للعدد **وايضا**
للمانع ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون اما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا
والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا يكون منقسما بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمتساويين لا يكون
زوجا وتضم معه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج
ثبت انه ليس بفرد ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين ولا يكون منقسما
بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجا
فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا فغير المتناهي لا يمكن ان يكون فردا ومع الجزم
بهذه المقدمات كيف يصح العقل قولكم كل عدد اما زوج او فرد **المقصد العاشر** في برهان استخرجه فخر الافاضل وسماه برهان التحريك
وتقريره على ما اورده هو في حواشي شرح هداية الحكمة للميبذي انه لو كان البعد غير متناه لامكن اخراج خط من مبدأ معين كنقطة آ الى غير النهاية

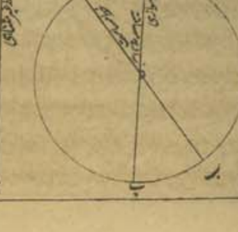


ولنسميه خط آح ونخرج من نقطة آ عمودا قصيرا وهو خط آب ونخرج من ب خطا غير متناه مساو لخط
آح وهو خط ب ر ولو لم يكن مساويا يلزم انقطاعه او انقطاع آح مع انه فرض غير متناه فنقول اذا فرض حركة
خط ب ر بالتمام الى خلاف جهة عدم التناهي بمقدار شبر مثلا حتى يكون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود وتعين نقطة
ه على موضع ملاقاة الخط مع راس العمود فينقص خط ه ر من خط آح الغير المتناهي بالمقدار المذكور بلا شبهة
فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آح ايضا وهذا يبطل عدم التناهي في جهة **اقول** فيه على نحو ما مر ان المساواة
من خصائص المتناهي وغير المتناهي لا يتصف بالمساواة بل لا معنى عدم الانقطاع وهو لا يفيد المدعى
كما لا يخفى **المقصد الحادي عشر** فيما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان المساواة **وتقريره** انه لو كان البعد غير متناه لزم
مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا واستحالته بينة وجه الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية
كل منها غير متناه بان نفصل من الكل مقدار شبر مثلا والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم نفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى لا
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر وللكل والا لزم التناهي عند فرض التطبيق **اقول** فيه ايضا على نحو
ما مر ان المساواة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزءا من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يفيد الزيادة

والنقصان **المقصد الثاني عشر** فيما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان الاعظمية **وتقريره** انه لو كان بعد غير متناه
لكان الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه
يكون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما مر والاعظم من احد المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب
اقول فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** في برهان سنح لبعض الاعلام في شرحه لهداية الحكمة
حيث قال وقد ظهر لي برهان سميته بالبرهان الحدسي وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين و
ذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب العدد بحيث يكون كل منها غير متناه واذا تحقق ذلك البعد
الغير المتناهي مبتدا من مبدء معين فما دام لم يتحقق بجزئه اي جزء كان مبتديا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعد الذي
هو الكل فلزم تحقق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لا محالة ولا خفاء في هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهى **واقول**
بل فيه خفاء عند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزئه بمبدئه ومنتهاه من خواص التناهي واما في غير التناهي
ممنوع **على** ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الا تحليلية فلا توقف **المقصد الرابع عشر** في برهان ذكره ذلك
الشارح ايضا **واري** تسميته ببرهان الاشتمال **وتقريره** ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط

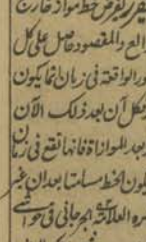


غير متناه لامكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد فلنفرض خط آب غير متناه ولنخرج
من نقطة آ وهي طرفه عمودا عليه غير متصل ح وهو خط آح ثم نخرج من خط آح خط ح موازيا
لآب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون آب غير متناه لزم امكان تحقق خطوط
غير متناهية بين ح وبين النقط المفروضة في آب لكل خط مقطع في آح فيلزم امكان اشتمال
خط آح على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حاصرين انتهى **وخدشه**
فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامكن ان يوجد فيه
نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة مخدوشة بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اي زمان كان الا نقطا
متناهية وان كان فرضه لا يقف عند حد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة
وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض
كرة خرج من مركزها ولنسميه ه خط متناه هو خط آب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ولنسميه ح ر فاذا تحركت
الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا له فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا له اي بحيث يقاطعه ولو



بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة وكل حادث لابد له من اول
لا يكون قبله فلابد ان يكون لهذه المسامتة اول آن لا تكون
المسامتة فيها مسبوقة بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا
بل ما يفرض اولا لا يكون اولا لان ذلك الخط غير متناه بالفرض
فنفوق كل نقطة فرضت فيها نقطة الا ما لا يتناهى فكل نقطة
فرضنا فيه وحكمنا بانها اول نقطة المسامتة فان فوقها نقطة
اخرى وكانت المسامتة الحاصلة مع تلك النقطة قبلها المسامتة

فاذن فرض ان ذلک الخط غیر متناه یوجب ان تحصل فیه نقطة هی اول نقط المسامتة وان لا تحصل وهذا جمع بین النقیضین وهو محال فکون ذلک الخط غیر متناه یوجب المحال فیکون محالا **وان شئت** زیادة التوضیح فمهد مقدمتین احدیهما انه اذا کان الخط المتناهی الخارج عن مرکز الکرة موازیا لذلک الخط الغیر المتناهی فاذا استدارت الکرة انتقل ذلک الخط من الموازاة الی المسامتة ثم لا تزال تستدیر وتنتقل المسامتة الی نقطة اخری الی ان یصیر ذلک الخط قائما علی الخط الغیر المتناهی واخریهما ان اقلیدس ذکر فی صدر المقالة الاولی من کتابه ان لنا ان نصل بین کل نقطتین بخط مستقیم واذا کان کذلک فلا نقطة فی الخط الغیر المتناهی الا ویمکننا ان نصل منها وبین مرکز الکرة بخط مستقیم اذا عرفت هذا فنقول ذلک الخط المتناهی اذا زال عن الموازاة الی المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق علی الخط الواصل بین تلک النقطة وبین مرکز الکرة یکون انطباقه علی الخط الواصل بین النقطة الفوقانیة وبین المرکز قبل انطباقه علی الخط الواصل بین النقطة التحتانیة وبین المرکز کما یتضح من هذا الشکل



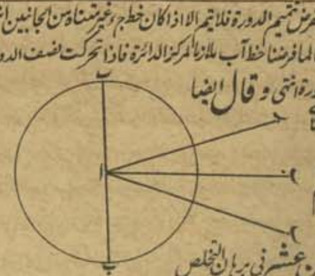
وکل مسامتة لابد ان تکون علی زاویة حادثة عند المرکز بین خط ثابت موازٍ وبین المتحرک والزاویة المذکورة قابلة للقسمة الی غیر النهایة ففی جزء منها تکون المسامتة مع نقطة اخری سابقة علی الاول لا محالة **وقد یعتبر** کون الخط الموازی نصف قطر کرة کما فی الشمس البازغة لکن البرهان لا یتوقف علیه بل هو لمزید التوضیح فان الخط الموازی سواء کان نصف قطر الکرة او اقل او اکثر اذا تحرک لابد ان یصیر الی المسامتة **وقد یقرر** بفرض خط موازٍ خارج من نقطة للغیر المتناهی ثم تحرکه الی جهة المسامتة من دون فرض کرة وتحریکها کما فی المحصل والطوالع والمقصود حاصل علی کل تقدیر **واورد** علی هذا البرهان بوجوه **احدها** ما اورده المحقق الطوسی فی نقد المحصل من ان الامور الواقعة فی زمان انما یکون اولها آن هو مبدء ذلک الزمان کالحرکة فان مبدءها هو الآن الذی لم یشرع المتحرک فی الحرکة بعد فکل آن بعد ذلک الآن فان الحرکة قد عبر منها جزء حتی وصل ذلک الجزء یقبل القسمة الی ما لا نهایة له وکذلک مسامتة الخط للخط بعد الموازاة فانها تقع فی زمان بخلاف مسامتة الخط الواقعة فی آن فمبدء المسامتة یکون آن الموازاة وکل آن بعد ذلک الآن یکون الخط مسامتا بعد ان عبر من المسامتة شیء ینقسم الی ما لا نهایة له وبان من ذلک ان المحال لیس بلازم **وتوضیحه** علی ما ذکره العلامة الجرجانی فی حواشی المحاکمات وغیره من انه ان ارید بقوله لابد للمسامتة الحادثة من اول انه لابد لها من زمان هو اول زمان وجوده فمسلم لکن لا یلزم من ذلک ان یکون هناک نقطة هی اول اذ یمکن ان یفرض المسامتة مهما اذ الزمان قابل للقسمة لا الی النهایة کالحرکة ففی بعض هذا الزمان تنقضی هذه الحرکة وان ارید انه لابد من آن هو اول آنات وجودها فهو ممنوع کیف والمسامتة فی هذا الزمان آنیة فهی حاصلة فی جمیع الاجزاء المفروضة فی زمان الحرکة **وثانیها** ما اورده الامام الرازی فی شرح عیون الحکمة بالنقض من ان هذا الدلیل بعینه یدل علی ان لا نهایة للابعاد وبیانه ان اعظم الخطوط المستقیمة هو محور العالم فلیفرض الکرة التی ذکرتموها هی غیر کرة العالم خرج من مرکزها خط موازی لذلک المحور فاذا دارت الکرة حتی صار طرف هذا الخط المتناهی مسامتا لطرف هذا المحور فقد حدثت زاویة بسبب میل هذا الخط عن تلک الموازاة الی هذه المسامتة ولا شک ان تلک الزاویة قابلة للقسمة فالخط الخارج یمکن عند زاویة اضیق منها ویکون طرفه لا محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وذلک خلاف ما اردناه **وقال** عضد المحققین فی المواقف هذا البحث مما لا ورود له کیف فان المسامتة مع نقطة لا وجود لها لا یعقل والوهم البحت لا عبرة به انتهی **وشیده** العلامة الجرجانی فی شرحه بقوله التحقیق ان اللازم مما ذکره نقطة موهومة غیر متناهیة فی خط موهوم غیر متناه والکلام فی تناهی الابعاد الموجودة فی الخارج

دون الموهومة الصرفة انتهی **اقول** هذا الدفع مع تحقیقه خارج عن دائرة التحقیق فان غرض المناقض لیس الا الالزام بان یلکم یوجد فی الصورة المذکورة وهو یقتضی ان یوجد فوق محور العالم شیء مع انکم لا تقولون به وهذا الالزام لا یدفع بما ذکر وکما لا یخفی **وثالثها** انا لا نسلم انه لو وجد بعد غیر متناه لامکن وجود خط غیر متناه مع وجود خط آخر متناه موازٍ للاول ولا مسامتا له ثانیا اذ یجوز ان یکون بعض هذه الامور محالا فی نفسه او یکون کل منها ممکنا فی نفسه واجتماعهما محالا کاجتماع قیام زید مع عدمه **وجوابه** انا نعلم ببداهة العقل ان کل واحد من هذه الفروض ومجموعها ممکن علی کل تقدیر کیف ومن الفروض ما یحکم العقل بداهة بجوازها کالفروض الهندسیة وعلی اجتماعها منها ومنعه لیس الا مکابرة **ورابعها** انا لا نسلم ان المسامتة بعض الزاویة او الحرکة یقبل المسامتة الحاصلة بکلها وانما یلزم اذا کان بعضها موجودا بالفعل حتی یمکن ان توجد به مسامتة لکنهما ینقسمان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذکرتموه لامتنع حرکة قطر الدائرة علی قوس منها بل تمتنع الحرکة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مکان ما بالفعل **ودفعه** بعضهم بان ما ذکرناه احکام وهمیة الا انها صحیحة اذ الوهم یحکم بها کسائر الهندسیات فلیس المدعی الا انه لابد للمسامتة الحادثة من اول نقطة فی الوهم لکن الخط الغیر المتناهی لا تتعین فیه نقطة للاولیة **وفیه بحث** لانه لا یلزم من حدوث المسامتة الا ان یکون لها زمان هو اول زمان حدوثها وهو لا یستلزم ان یوجد هناک نقطة هی اول نقط المسامتة وذلک لانه لابد لحدوث المسامتة من حرکة واقعة فی زمان فاذا وجدت کانت المسامتة حاصلة فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان وتلک الآنات المفروضة فیه لا تقف عند حد فکذا المسامتات الواقعة فیها فلا یتعین نقطة اولی یقف الوهم عندها **فان قلت** المسامتة آنیة فلابد لها من نقطة غیر مسبوقة باخری **قلت** مسامتة الخط للنقطة آنیة واما المسامتة المذکورة اعنی مسامتة الخط للخط فلا یتصور حدوثها الا بوجود حرکة فی زمان فلیس هناک مسامتة الا وهی مسبوقة فی الوهم باخری الی غیر النهایة **وقد یدفع** هذا البحث بان غرضنا انه لو وقع ذلک المفروض فی الخارج فلابد ان یتعین فیه نقطة هی اولی نقط المسامتة اذ لابد هناک من مسامتة غیر مسبوقة باخری والا لزم وجود مسامتات غیر متناهیة العدد بالفعل فی زمان متناه وهو محال کذا فی شرح المواقف **وخامسها** انا لا نسلم وجود اول نقطة المسامتة بعین ما ذکرتم بان نقول اذا تحرک نصف قطر الکرة کما ذکرتم وجب ان لا یوجد فی الخط الذی لا یتناهی نقطة هی اول نقط المسامتة لان المسامتة انما تکون بزاویة وحرکة منقسمتین فلا یوجد هناک ما هو اول لان کل نقطة تفرض فوقها نقطة اخری **وجوابه** من وجهین **الاول** انا بینا لزوم ذلک بان المسامتة لها اول لکونها حادثة وهو یکون بنقطة ضرورة ودلیل امتناع اللازم لا یدل علی عدم ملازمته والاجاز مثله فی کل قیاس استثنائی یستثنی فیه نقیض التالی **والثانی** انا نستدل بهذا لو کانت الابعاد غیر متناهیة وتحرک الخط من الموازاة الی المسامتة فاما ان یوجد اول نقط المسامتة او لا یوجد وکلاهما محال بدلیلکم ودلیلنا وحینئذ لا مساغ للایراد کما لا یخفی کذا فی المحاکمات **وههنا** تقریر آخر للبرهان المذکور ذکره فی الشمس البازغة بقوله وقد لاح لی بهدایة ربی المجد فی تقویم البرهان انه اتم الحجة وهی انه اذا تحرک الخط الموازی للخط الغیر المتناهی مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لکن حدوثها بعد الموازاة مع الغیر المتناهی محال اذ لو حدثت لکانت فی اول آن یفرض مع نقطة من الخط الغیر المتناهی ولا تتصور المسامتة مع تلک النقطة الا بالمرور علی تمام ما قبلها المضی بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط المتناهی فی جهة عدم التناهی بالتدریج ولا یتأتی ذلک فی زمان متناه نعم لک ان تقول انه یلزم ان یکون زمان المسامتة غیر متناه فی جانب المضی فلا تکون حادثة او انه یلزم ان یکون بین حالتی الموازاة والمسامتة مع ایة نقطة تفرض من الغیر المتناهی زمان غیر متناه او انه یلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الی الفعل انتهی **وقال** حسن المحققین فی حواشی الشمس البازغة هذا البرهان وان ذکر بعض المحققین سابقا ولم یتفق الرجوع

للمصنف اليه وتوارد على قلبه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوانساري وغيره من المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهي ان الزمان المتناهي كالمسافة يجوز ان يكون معيار المسافة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدؤه مبدء الخط ومنتهى لحركة المسافة يحصل مسافة الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يصله فوقه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا يقطع الاجزاء المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية والحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى المسافة بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان هندسي ايضا مخافة التطويل لا يرخص ذكره وافاد جدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء الواصلين نظام الملة والدين قدس سره في ازاحتها بان مسافة الخط المتناهي بغيره حركة تقطع له ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طويلا بالنظر الى كرم الظاهر والخفي وعرفت بالفرق بين الحركة على الخط الغير المتناهي وبين الحركة مع المسافة معا فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة واما المسافة فلا يظهر وجه الاستحالة في الحركة المتفاوتة بالنظر الى مسافتها فبعد المباحثة لم يستقر الآراء على تمامية الحجة واستقر رائي على عدم تماميتها انتهى كلامه **المقصد السادس عشر** في برهان الموازاة وهو عكس لما قبله استخرجه العلامة الرازي حيث قال في المحاكمات بعد ذكر برهان المسافة ونحن نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي آخر نقط المسامتة وهو باطل بيان الملازمة ان المسامتة كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان كل نقطة فرضت في الخط الغير المتناهي انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة المفروضة يكون على سمت من سموت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة للقطر قطعا والمسافة بعض تلك الزاوية او بعض تلك الحركة تكون بعد المسامتة بها فما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذا كان في تلك البرهان برهان المسافة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهى **وفيه** مثل ما في اصله نقضا وابراما فلا تغفل **المقصد السابع عشر** في برهان اورده صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسافة وعلى تقدير جعله علحدة كما هو المتداول بينهم احق بان يسمى ببرهان المسافة بعد المقاطعة **وتقريره** على ما في التلويحات وغيره انه ان صح اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دايرة خرج عن مركزها خط غير متناه وهو خط آب مقاطعا لخط آخر غير متناه وهو خط ج د والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدايرة تحرك الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الخط ثم الى مقاطعته فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدايرة ما يسقط لا بد من اول نقطة للمسامتة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغير المتناهي قبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية **قال** ابن كمونة في شرح التلويحات اختار فرض العود لا فرض تميم الدورة مع ان الغرض يحصل على التقديرين بل ليل ان اتمام الدورة يقتضي المسامتة من جانب ج او لا ثم المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان بفرض العود تم البرهان على تقدير كون خط ج لا يتناهى من جهتين وكونه لا يتناهى

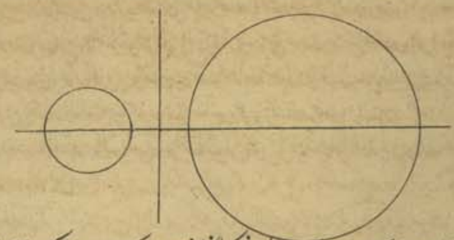


من جهة واحدة واما بفرض تميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط ج د غير متناه من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قوله فاذا تحركت الدايرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آب ملازما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آب مقاطعا مسامتا بهذه الصورة انتهى **وقال** ايضا بان يقال لو جاز لا تناهي الابعاد مع تمام نصف حركة المستديرة لتخلص وهو محال فكذا الملزوم اشارة الى التسمية بهذا يمكن اختصار هذا البرهان خط آب عن خط ج د انتهى **وفيه** البرهان برهان التخلص وهو في الحقيقة تقرير



المقصد الثامن عشر في برهان التخلص من تقارير برهان الموازاة **وذكر** صاحب المواقف اولا برهان المسافة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو عكس الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريره ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كانهما مايلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة من ان يتخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف **وقال** شارحه قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه مقاطع لآخر غير متناه ايضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهين المسافة والموازاة والتخلص راجعة الى اصل واحد انتهى **اقول** في كلام كل من الماتن والشارح خطاء من جهة اما في كلام الماتن فلانه جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المسافة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك في برهان المسافة واما في كلام الشارح فلانه احال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور فيه ليس الا الذي سميناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** في برهان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان نفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرك احدهما الى الآخر وتلاقيا فلا بد ان يتحقق نقطة هي اول نقط الملاقاة لما مر فيلزم تناهي الخطين كذا في الحواشي الفخرية **المقصد العشرون** في برهان المقاطعة بعد المسامتة وهو عكس لما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق وهذا وان لم يكن مفردا عندهم لكن لما افردوا برهان التلاقي وجب عليهم افراده **المقصد الحادي والعشرون** في برهان المسامتين **وتقريره** انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان نفرض خط سواء كان متناهيا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلك الخط من التوازي الى المسامتة لزم ان تتحرك نقطة المسامتة مع الخطين الذين احدهما اقرب من المتحرك مسافتين غير متناهيتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط المتحرك المنتقل من التوازي الى المسامتة بطيئا لكون مسافته اقل هذا محال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيا وعلى تقدير عدم تناهيه يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والاقرب البطاء **وفيه** ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل **المقصد الثاني والعشرون** في برهان التخلصين وهو عكس برهان المسامتين **قال** فخر الافاضل في حواشي شرح الهداية انت خبير بان جعل برهان التلاقي برهانا آخر سوى برهان التخلص وكذا التخلصين سوى المسامتين لا يخلو عن شيء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير انتهى **المقصد الثالث والعشرون** في برهان نقله في الحواشي الفخرية عن بعض الشروح **واري** التسمية ببرهان

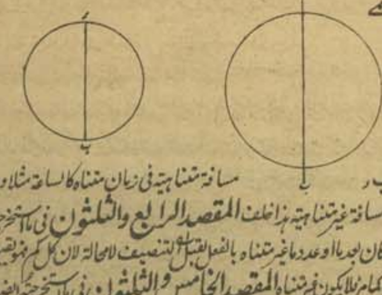
كثرة الانصاف وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض
تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والا لزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم اعظمية الجزء من الكل
بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل اقول فيما مر في برهان المنصف فنذكر المقصد الرابع والعشرون
في برهان اري تسميته ببرهان تحرك الكرتين وتقريره انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين
احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق
من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول
نفسهما نصف الدور يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزء وبالعكس وهو محال ضرورة قال فخر الافاضل
لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي
محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى اقول
رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر
والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزء والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة
كما ثبت في الاصول الهندسية المقصد الخامس والعشرون في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية
نقلا عن بعض الشروح واري تسميته ببرهان خلو الحيز وتقريره انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين
لامكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه وفيه
ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي فنذكر المقصد السادس والعشرون ما ذكره ايضا نقلا
عنه واري تسميته ببرهان طرح الوسط وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم
اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه وفيه ايضا مثل ما في سابقه فلا تغفل
المقصد السابع والعشرون في برهان اري تسميته ببرهان ازدياد مسافة الابطاء وتقريره انه لو امكن
عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه مواز لهما فاذا اميل الخط المتناهي من الموازاة
الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد مع كون
الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف وفيه انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا
المقصد الثامن والعشرون في ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي
البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة
الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم لظهور ان الخط المتحرك
كان موازيا لهما وبمجرد التحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كل منهما معا واري
تسمية هذا البرهان ببرهان المعية وخدشه فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي والقول
بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع وفيه ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط
مع تحرك دائرة مكابرة المقصد التاسع والعشرون في برهان جعله صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال
على السابق واري جعله عليحدة وتسميته ببرهان الطفرة وتقريره انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا



غير متناه مستقيما وعن جنبيه كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا
لذلك الخط على زوايا قوائم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين لا الى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين
قدرا مع خلاف الجهة وتحركهما تحرك الخطان الخارجان من المركزين وليصير تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة
تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل
من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان
دائما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة وخدشه فخر الافاضل
بان موازاة الخطين انما يتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى اقول غرض المستدل ليس
الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور امر محسوس لا يمكن ان ينكره الا السوفسطائي وذلك موقوف على قطع المسافة
الغير المتناهية وهذا هو المطلوب المقصد الثلثون في برهان ذكره شارح الهياكل واحرى ان يسمى ببرهان تلاقي المتوازيين
وتقريره انا اذا فرضنا خطا غير متناه وفرضنا دائرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوائم ثم حركنا الدائرة
ربع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا ينفصل فعلى الاول
يلزم تلاقي المتوازيين او توازي المتقاطعين وعلى الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه وخدشه
بعضهم بانا نختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والمحال انما هو قطع
المتناهي كذلك وقد مر ما له وما عليه فنتذكر المقصد الحادي والثلثون في برهان اورده السيد السمرقندي في
حواشي شرح الهياكل واري تسميته ببرهان حصر ما لا ينحصر وتقريره انه لو امكن وجود اللاتناهي لامكن ان يخرج
من مبدء واحد كنقطة آ خطا غير متناه وهو خط آد الغير المتناهي من جهة د ولنفصل من طرف المبدء من الخط
المذكور آب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آب ج ونصل بين
نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون كل منها وترا للزاوية ج ب والمنفرجة
فيكون ج د اعظم من ب د وكذا ج ک اعظم من ب ک وكذا ج ه اعظم من ب ه لكون الاول موترة
للزاوية المنفرجة والثواني للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان آب د غير متناه كان الانفراج
بين ج د خط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي مع كونه محصورا بين حاصرين وفيه
ما سيجيء في البرهان السلمي منعا فانتظره مفتشا وقال فخر الافاضل يكفي اخراج عمود على نقطة آ وهو عمود



آجہ فنقول یمکن وصل خطوط بین رأس العمود وکل نقطة من النقاط الغیر المتناهیة ویکون کل منها وتر اللقائمة و نسوق البرهان وهو اخصر انتهی **المقصد الثانی والثلثون** فی برهان استخرجته وسمیته ببرهان الوصل وهو قریب من برهان الاشتمال **وتقریره** انه لو امکن لاتناهی للابعاد لامکن ان یوجد بعد غیر متناه کخط آب مثلا فی جهتیه او فی احدیهما ولنفرض بعدا آخر متناهیا کیف ما اتفق ونصل بین النقاط الغیر المتناهیة المفروضة فی خط آب وبین ذلک البعد بخطوط فیلزم وجود الحدود الغیر المتناهیة بالفعل فی المتناهی هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان حرکة القطرین هو انا فرضنا کرتین قطر احدیهما المسمی



بآب غیر متناه فی جهتیه وقطر آخر المسمی بب د متناها الی المحیط غیر متجاوز عنه وفرضنا ان حرکتهما مساویة جهة وقدرا سرعة وبطوء وزمانا ادرکناهما فیلزم ان یقطع ب د مسافة متناهیة فی زمان متناه کالساعة مثلا وفی ذلک الزمان یقطع آب بمثل تلک الحرکة مسافة غیر متناهیة هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان التنصیف وهو انه لو کان بعد ما او عدد ما غیر متناه بالفعل لقبل التنصیف لامحالة لان کل کم فهو یقبل القسمة لذاته کما تقرر لکن لایقبل التنصیف کما مر فلا یکون غیر متناه **المقصد الخامس والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان الانقسام وهو انه لو کان کم ما غیر متناه یقبل الانقسام الی الکسور والاجزاء کما لکنه لایقبل الانقسام الیه فلا یکون غیر متناه **المقصد السادس والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغیر المتناهیة فلا یخلو اما ان یعرضها من حیث هی هی عدد او لم یعرض لاسبیل الی الثانی لما تقرر عندهم من ان کل ما وجد فی الخارج ینتزع عنه العدد ولا سبیل الی الاول فانه لو عرض له عدد لم یبق لا یتیقنا فلا سبیل الی وجود الغیر المتناهی **فان قلت** نعم عروض العدد یکون من خواص المتناهی **قلت** هب انه کذلک لکن الجمهور اطبقوا علی عروض العدد لکل ما وجد کما لا یخفی علی من طالع کلماتهم **المقصد السابع والثلثون** فی البرهان المسمی بنسج العنکبوت وهو الذی یسمونه بالسلمی وفیه فصلان **الاول** فی تقریره المشهور المنقول عن قدماء الحکماء وهو انه لو کان امتداد ما غیر متناه لامکن وجود غیر المتناهی محصورا بین الحاصرین وبحکم نقیض التالی تستلزم لبطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغیر المتناهی لامکن وجود ساقی مثلث خرجا



من مبدء واحد ذاهبین الی غیر النهایة ومعلوم ان الساقین کلما کانا اعظم کان الانفراج اکثر فیزداد الانفراج بزیادة الساقین والساقان اذا کانا غیر متناهیین ذاهبین علی نسق الانفراج کان البعد بین الساقین غیر متناه فینحصر غیر المتناهی من البعد بین حاصرین وهما الساقان هذا محال **واعترض** علیه رئیس الصناعة فی الشفاء بانا لانسلم انه یلزم وجود بعد غیر متناه بین الخطین غایة ما فی الباب ان یکون التزائد الی غیر النهایة لکن لیس یلزم منه ان یکون هناک بعد زائد الی غیر النهایة بل کل بعد فرض فهو لا یزید علی بعد تحته متناه الابقدر

متناه والزائد علی المتناهی بقدر متناه متناه وهذا کالعدد یقبل الزیادة الی غیر النهایة مع ان کل مرتبة من مراتب فی النظام الغیر المتناهی عدد متناه لا یزید علی مرتبة اخری تحتها الا بواحد انتهی کلامه **ثم قال** وان اشتهی احد بیان انه لابد من بعد غیر متناه فلیفرض علی الخطین الذاهبین الی غیر النهایة نقطتین متقابلتین وتصل منهما بخط یکون وتر الزاویة التقاطع فلما کان ذهاب الخطین فی زیادة البعد الی غیر النهایة یکون الزیادات علی ذلک البعد موجودة بغیر نهایة ولنفرض تلک الزیادات متساویة فلما کان کل زیادة توجد فی بعد فهی موجودة فی ما فوقه فیلزم ان یکون بعد یوجد فیه زیادات غیر متناهیة بالفعل متساویة فیکون ذلک البعد زائدا علی البعد الاصل بما لا نهایة له فیکون غیر متناه فیلزم الخلف انتهی **وخدشه** العلامة الرازی فی المحاکمات بقوله اقول المنع المذکور غیر ساقط فان اللازم لیس الا وجود الزیادات الغیر المتناهیة متساویة لا وجود بعد یشتمل علی تلک الزیادات الغیر المتناهیة بل کل بعد فرض فهو یزید



علی بعد آخر الابقدر واحد متناه **وایضا** فاما ان یثبت بعد یشتمل علی الزیادات الغیر المتناهیة او لا یثبت فان ثبت کان ذلک البعد غیر متناه سواء کانت تلک الزیادات متساویة او متناقصة لانها زیادات مقداریة کلما یزداد او یزید المقدار فلما ازدادت الی غیر النهایة یکون مقدار البعد غیر متناه بالضرورة وان لم یثبت لم یبین الخلف سواء تساوت الزیادات او تناقصت فلا فائدة فی فرض تساوی الزیادات انتهی **ثم قال** ویمکن ان یحقق کلام الشیخ بحیث لا ترد علیه شبهة فیقال اذا فرضنا نقطتین متقابلتین علی الخطین الغیر المتناهیین ووصلنا بینهما بخط یکون وتر الزاویة التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر یزید علیه بقدر ثم ابعادا آخر متزایدة بذلک القدر فکلما امتد الخطان یزید البعد لکن امتد الخطان الی غیر النهایة فیکون البعد یزداد الی غیر النهایة لان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد علی البعد الاصل نسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات ضرورة ان عدد الزیادات کلما یزید یزید البعد بتلک النسبة حیث فرضت الزیادات متساویة لکن عدد الزیادات غیر متناه بالفعل فلابد من بعد یشتمل علی الزیادات الغیر المتناهیة علی البعد الاصل وایضا کلما یزید عدد الابعاد یزید البعد ولما کان تزاید الابعاد بقدر واحد یکون زیادة البعد علی نسبة عدد الابعاد فیکون نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الابعاد الی عدد الابعاد ولکنها نسبة غیر المتناهی الی المتناهی هذا اذا کانت الزیادات متساویة اما اذا کانت متناقصة لم یلزم الخلف لان النسبة لا تکون محفوظة انتهی کلامه **ویرد علیه** من وجوه **احدها** ما اقول ان سقوط المنع المذکور علی التقریر المذکور ظاهر فانه اخذ فیه مقدمة وهی ان کل زیادة توجد فی بعد فهی موجودة فی ما فوقه ومن المعلوم ان مجموع الزیادات الغیر المتناهیة ایضا من افراد موضوع هذه القضیة فیلزم وجوده فی بعد متناه وذلک ما اراده **نعم** للمناقش ان یناقش فی هذه المقدمة لکنه امر آخر غیر ورود المنع السابق فالقول بانه غیر ساقط ساقط **وثانیهما** ما اقول ایضا ان الزیادات المقداریة اذا کانت متناقصة لا یکون مجموعها مقدارا غیر متناه وانما یکون کذلک اذا کانت الزیادات متساویة او متناقصة کما صرح به الامام الرازی فی شرح الاشارات **وقال** المحقق الدوانی فی بحث انقسام الجسم من حواشی شرح التجرید القدیمة المقادیر الغیر المتناهیة اذا کانت متساویة او متزایدة کان مجموعها غیر متناه ایضا اما اذا کانت متناقصة فلا الا تری ان انصاف الذراع المتداخلة الغیر المتناهیة بمعنی نصفه ونصف نصفه وهکذا لو فرضت موجودة لم یحصل منها الا الذراع انتهی **ورده** الصدر المعاصر له فی حواشیه الجدیدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادیر الغیر المتناهیة بالعدد سواء کانت متناقصة او متزایدة مقدار مجموعها غیر متناه ثم صرح العلامة الجرجانی فی حواشیه علی هذا الکتاب بان الجسم وان کان قابلا للقسمة الی غیر النهایة لکن یمتنع ان یخرج الاقسام الغیر المتناهیة الی الفعل والا لزم ان یکون مقداره غیر متناه وسیصرح الشارح بذلک ایضا وکیف یتصور ان یکون

المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناه والمتناقصة لا يكون مقدارها غير متناه والتنوير الذي ذكره في بيان ذلك سهو نشأ من اشتراك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على معنيين احدهما ما لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل كما حقق في موضعه والثاني ما يكون بحيث اي جملة اخذت وجدت فاضلا عليها والكلام ههنا في الغير المتناهي بالمعنى الثاني دون الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول ومن المعنيين بون بعيد انتهى كلامه **وتبعه** في هذا الرد محشي في شرح هداية الحكمة **وفيه** وهن ظاهر على ما افاده المحقق في جديده وتبعه بحر العلوم رح في حواشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان الاجزاء التحليلية شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الجسم حتى لو قال احد ان الذراع بعد الكسر صار ازيدا وانقص مما كان اولا لا ينسب الى السفه كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكذا الاجزاء المتناقصة لا يزيد بها الحجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبية سواسية في افادة الحجم وان شئت زيادة التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جمعناها يزيد المقدار على ما كان لان جمعها لا يكون الا بضم بعضها الى البعض فاذا انضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا انضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهكذا فيحصل بضمها مقدار غير متناه وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاولى واما اذا كانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الى غير النهاية فنجمعه ليتبين بان يجمع نصف نصف النصف الى نصف النصف ويجمع نصف النصف الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جمعها ان يجمع نصف نصف نصف النصف مثلا الى مثيله ثم يجمع نصف النصف مع عديله ثم يجمع النصف مع قرينه فلا يحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول المحاكم لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزداد المقدار الخ غير صحيح **وثالثها** ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما لزم من ذلك زيادة البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزايد بغير نهاية بين الخطين وذلك هو المستحيل والعجب انه ابعد ما اورد مثل هذا الايراد على الشيخ كيف غفل عن انه متوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور كذا ذكره فخر الافاضل **ورابعها** ان النظام من المعتزلة ذهب الى ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل في كل جسم فاستدلوا على ابطاله ببرهان التناسب وهو انا نأخذ اجزاء متناهية من جسم مجموعها يكون حجما مع كونه مركبا من اجزاء متناهية ثم نقول ازدياد الحجم وانتقاصه ليس الا بازدياد الاجزاء وانتقاصها فيجب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احجام الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كان نسبة حجمه الى احجامها نسبة المتناهي الى المتناهي وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك فاورد عليه بان كون نسبة ازدياد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية فيجوز ان يكون له نسبة صمية والثانية من العددية فيما لا يتماثلان اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الايراد الوارد على برهان التناسب يرد ههنا ايضا بان يقال لا نسلم كون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد مثل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية والثاني من النسب العددية فيجوز ان يكون لعدد الى عدد نسبة لا توجد بين المقادير كما برهن عليه في الهندسة **ودفعه** فخر الافاضل بان هذا لا يتوجه على الحكم لان كل عدد في الصورة المذكورة له مقدار وقد فرض الزيادات متساوية كما ذكره فتكون النسبة المقدارية ههنا كالنسبة العددية بالضرورة **وخامسها** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بقوله بقي في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد انتهى **ودفعه**

احسن المحققين في حواشيه بقوله لم يبق في كلامه نظر لو صور كلامه حسب ما صورناه سابقا من ان الزيادات الغير المتناهية بالفعل في خطوط عرضية غير متناهية كذلك لا تتصور الا لو قوعها في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا يتصور خروجها من مرتبة متناهية من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناه بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناه فيها انتهى **اقول** بل النظر في كلامه باق والتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناه بالفعل كما حسبه في التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناه لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى **وسادسها** ما **اقول** انا سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات لكنه لا يلزم منه وجود ما ز... فان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرضها عدد من الاعداد كما هو تحقيقه فلا يلزم تحافظ النسبة هناك

الفصل الثاني في تقريرات البرهان السلمي على الوجه الآخر **اعلم** انه لما كان يرد على التقرير المشهور المنع المذكور ورد وايضا ما ... عنه وقرروه بوجه آخر فمنهم من لخصه تلخيصا شافيا ومنهم من طوله تطويلا كافيا **فقرره** رئيس الصناعة بتمهيد مقدمات حيث قال في الاشارات يجب ان يكون مفتقا عندك انه لا يمتد بعد في ملاء او خلاء ان جاز وجوده الى غير النهاية والا فمن الجائز ان يفرض ممتدان غير متناهيين عن مبدء واحد ولا يزال البعد بينهما يتزايد ومن الجائز ان يفرض فيما بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات ومن الجائز ان يفرض هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت ليفرض بغير نهاية ولان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد يوجد في بعد واحد فاذن زيادات الممكنة يمكن ان يكون هناك بعد مشتمل على جميع ذلك الممكن والا فيكون امكان وقوع الابعاد الى حد ليس للتزايد عليه امكان فيكون انما يمكن وجود مشتمل على محدود ومن جملة غير المحدود **وقال** الامام الرازي في شرحه هذه المسئلة اي مسئلة تناهي الابعاد مبنية على اربع مقدمات الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممتنعة يصح ان يخرج من نقطة واحدة امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد كساقي مثلث يمتدان الى غير النهاية الثانية انه يجوز ان توجد بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زائدا عليه بنصف ذراع والثالث زائدا عليه ايضا بنصف ذراع وهلم جرا وينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه في الطول الا ترى انا اذا نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فكانت الزيادات التي تمكن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل يتزايد لا الى نهاية مع انه لا ينتهي الى مساواة الخط الاول النصف فعلم ان هذه الزيادات اذا كانت متناقصة لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول التزايد الثالثة انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل بعد اخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ولنرجع الى المتن فنقول انما قيد الخلاء في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا وقوله والا فمن الجائز الخ بيان للمقدمة الاولى وقوله ومن الجائز ان يفرض فيما بينهما الخ اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ومن الجائز ان يفرض الخ اشارة الى المقدمة الثالثة وقوله ولان كل زيادة الخ اشارة الى المقدمة الرابعة وقوله

وانه زيادات الممكنة الخ شروع في الحجة وتحصله ان كل واحد من الزيادات ممكن وجودها فاذا امكن ان يشتمل عليها بعد وتبين هذه المقدمة
بقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه **وفيه** كلام من وجوه **احدها** ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر
لان الخط والمكان قابلا للقسمة الى لا نهاية لكن خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل
كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا
كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين الحاصرين انتهى **اقول** فيه خطاء ظاهر لما مر
ان جميع الزيادات المتناقصة لا يجعل المقدار غير متناه **وثانيها** ما **اقول** ان الزيادات المتناقصة وان لم تفد اللاتناهي
كما مر تحقيقه لكنها ههنا تفيده بالضرورة وذلك لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زائدا
عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة يشتمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم
اذا جعلنا البعد الثالث زائدا عليه بقدر نصف نصف النصف وهو يشتمل على ما تحته ايضا فيكون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا
فكل بعد يشتمل على ما تحته مع شيء زائد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناقصة الى غير
النهاية لزم بالمقدمات الممهدة ما لزم على تقدير التساوي **والسر فيه** ان الاجزاء المتناقصة المقدارية اذا جمعتها لا يكون
جمعها الا بتداخل بعضها في بعض فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما مر وههنا زيادات على سبيل التناقص وكل بعد زائد على ما تحته
فليس مجموع الزيادات المتناقصة مع ما تحته فالجمع ههنا يفيد اللاتناهي فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **وثالثها** ما اورده المحقق الطوسي
في شرحه لقوله يحتمل ان يكون قوله وانه زيادات الممكنة متعلقا بمقدمة رابعة اي وانه زيادات الممكنة اذا اخذت معا فانها ايضا
تكون موجودة مع المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معللة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك
اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع
الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان محل ولا لايراد لفظ ان وجه
انتهى كلامه **ثم قال** الامام وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على زيادات غير متناهية او لا
يكون والثاني باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاعهما مع فرض
اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى
صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على المجموع انه حصل في بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد يشتمل على
الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلاتناهي الابعاد يودي الى اقسام كلها باطلة
وجميع هذه المقدمات بينة الا مقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل
حاصلا في بعد فان للمطالب ان يطالب عليها بالدليل ومن هذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استتم البرهان والا سقط انتهى وحله
المحقق الطوسي بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع
يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله وانه زيادات الممكنة غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من
تفسيره المذكور مقدمة غير جلية واما على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد انتهى **وفيه** ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات من انه ان
اراد بالمجموع المتناهي فنسلم ان كل مجموع متناه في بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد به مطلق

المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو
ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن
الا مع فرض تناهي الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبني على مقدمة لا يمكن اثباتها
الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات
الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يودي الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا
نقول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
مشتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد يشتمل على الجميع كان في تلك
الزيادات بعد غير مشتمل عليه الذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور مويد لهذه الحجة انتهى كلامه
تقرير آخر قال العلامة الرازي في المحاكمات الحق في هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية
جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد
المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى
غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد يشتمل على تلك
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن في زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا
وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة
وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن الزيادات
زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود
بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وانه محال انتهى **وفيه** خدشات من وجوه **الاول**
انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية
الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه
وكل زيادة في بعد متناه كذا اورده فخر الافاضل **والثاني** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه
بمعنى انه لا يقف عند حد لا انه غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم
من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد **والثالث** ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية
باجمعها غير موجب اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي
تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي
ورده فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول
وما دونه غير متناه ايضا وهذا ما نشأ الا من فرض اللاتناهي فهو مويد لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو
مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه في سلسلة الابعاد الذي عليه مدار تقرير المحاكم بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

كون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه

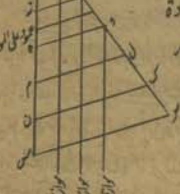
ثم اقول العقل يجزم فی قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم فی عكس نقيضه وهو كلما كان محصورا بين الحاصرين لم يكن غير متناه ومن المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين لا الی نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فانعكس الدليل وانقلب المدعی **تقرير آخر** قال ملا زاده فی شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه المنع الا بتمهيد مقدمات الاولی ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الی غير النهاية يمكن ان نفرض فيه ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض علی الخطين نقطتين متساويتي البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطی آ ب آ ج حتی يكون آ ب ج مثلثا متساوی الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع ثم ان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتی ب ج كنقطتی د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدی ب ج عن آ يكون كل من ضلعی آ د آ ه ذراعين وان نفرض عليهما حتی لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوی الاضلاع كل من اضلاع مثلث نقطتين اخريين علی الوجه المذكور كنقطتی و ز ونصل بينهما بخط و ز حتی يكون آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ی ک ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ی ک ل م ن س علی الوجه المذكور وهكذا الی غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل الذی بعده اعنی د ه البعد الاول و و ز البعد الثانی و البعد الثالث وعلی هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل علی البعد الذی قبله وعلی زيادة مثلا البعد الاول اعنی د ه مشتمل علی البعد الاصل اعنی ب ج وزيادة ذراع

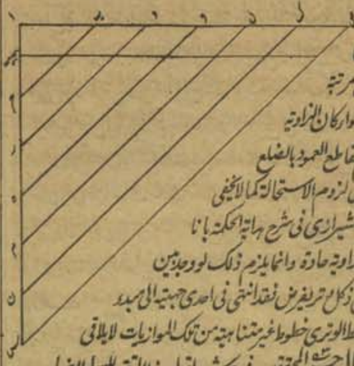


وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التی فوق البعد الاصل الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة فی بعد فوق الابعاد المشتملة علی تلك الزيادات والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فی تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهی الخطين علی تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان فی البعد الاول والثانی موجودة فی البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل علی البعد الثانی المشتمل علی البعد الاول فيشتمل عليهما وعلی زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة فی البعد الرابع وهكذا الی غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول لو امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الی غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولی فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية فی بعد واحد والبعد المشتمل علی الزيادات الغير المتناهية غير متناه وذلك ما اردناه **وفيه ايضا نظر من وجهين الاول** فی قوله فی المقدمة الثالثة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد الخ فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تناهی الابعاد لجواز ان يكون ذلك لعدم التناهی بمعنی اللا تقفی فلا فوق هناك لا لانتهائها بحسب العدد ولا بد لنفی ذلك من دليل **والثانی** انه ان اراد بقوله كل جملة فی المقدمة الثالثة ان اراد به ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة فی بعد فمسلم لكن لا يلزم منه وجود بعد مشتمل علی الجملة الغير المتناهية وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية فممنوع بل هو عين النزاع ولو ثبت هذا لكفی مؤنة تمهيد المقدمات **فان قلت**

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات فی بعد ثبت ان مجموعها ايضا فی بعد **قلت** كلا فان حكم الكل الافرادی لا يلزم ان يجری علی الكل المجموعی الا تری انه يجوز ان يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان ولا يصح ان يقال هذا الرغيف يشبع جميع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجيلانی فی حواشی شرح الهداية للميبذی لدفع هذا الايراد اعلم ان ضابطة معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الكل الافرادی فی بعض المواضع ومتحدا فی بعض المواضع هی انه لو حكم علی الفرد علی جميع تقادير وجوده اعنی سواء كان معه فرد آخر اولا فحينئذ لا تفاوت فی الحكم بين الكل الافرادی والكل المجموعی مثلا اذا قلنا هذا الفرد من الممكن محتاج الی العلة ففی هذه الصورة لا يختلف الحكم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممكن اولا فحكم الكل الافرادی والمجموعی واحد ولو حكم علی الفرد علی بعض تقادير وجوده دون البعض يختلف حكم الكل المجموعی والافرادی كقولنا كل انسان يشبعه هذا الرغيف وايسعه هذه الدار فان حكم الكل المجموعی يخالف الكل الافرادی اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة وهی ان كل جملة من الزيادات سواء كانت معها جملة اخری من الزيادات اولا يكون فی بعد الثبتة والا يلزم التناهی ولا دخل فی هذا الحكم لخصوصية جملة دون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلا فی بعد يكون علی جميع تقادير وجودها سواء كانت معها جملة اخری ام لا ولما كان الحكم علی جميع تقادير وجود تلك الجملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافرادی والكل المجموعی فلا بد ان يكون الكل المجموعی ايضا فی بعد انتهی ملخصا **اقول** هذا مع كونه مذكورا فی قبسات الباقر سخيف جدا لان الحكم علی جميع تقادير شیء امر والحكم علی المجموع امر آخر فلا يلزم من الحكم علی جميع تقادير الشیء الحكم علی المجموع كما لا يخفی علی من له ادنی مسكة **تقرير آخر** اورده المحقق الصناعة فی كتاب الايماضات وجلد اونی وهو ان نفرض ساقا مثلث ذهبا لا الی نهاية ونفرض فی الانفراج بينهما ابعادا غير متناهية فوق البعد الاصل متزايدة عليه فيكون هناك زيادات علی البعد الاصل غير متناهية متساوية والابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع فهو واقع فی بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل علی جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلی المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم يكون هو آخر الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات ای مجموع كان فهو فی بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية فی بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهی بالفعل محصورا بين الحاصرين **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة علی تقرير الحاكم وتقرير ملا زاده واردة علی هذا التقرير ايضا فلا تغفل **تقرير آخر** قال الشيخ المقتول فی التلويحات ان صح البعد الغير المتناهی لامكن ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الی غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين علی نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه لعدم نهاية الانفراج فينحصر البعد الغير المتناهی بين حاصرين وهما الساقان وهو محال **قال** ابن مكوية فی شرحه بعد ما قرره علی الوجه التفصيلی المشهور عندهم وعندی ان الوجه الذی ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا اوضح واظهر من الوجه التفصيلی انتهی **اقول** لا يخفی انه بمجرد ادعاء ان الوضاحة انما هو فی التفصيلی والاجمال مخل فی المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه الايرادات الواردة علی التفصيلی فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة علی التقارير التفصيلية كلها واردة عليه فای ظهور فيه **بل** كل من تقارير هذا البرهان لا يخلو من عدم ثبوت المرام والقوم من آخرهم وان طالوا الاذيال لاثباته لكنه لم يثبت ولن يصلح العطار ما افسده الدهر ولكنه شيء يشبه ببرهان بنسج العنكبوت بل هو اوهن من نسج العنكبوت **تقرير آخر** افاده استاذ اساتذة الهند فی حواشيه علی شرح الهداية الصدری وهو ان الخطين اذا امتدا فلا شبهة فی انبساط العرض فی كل موضع فرض

ولا شبهة ايضا في ان الانبساط بحسب ازدياد الامتدادين واذ بهما امتدا الى عدم النهاية فانبساط السطح كذلك مع انه سطح محصور بين حاصرين فيلزم الخلف **وانت تعلم** ان مايرد على التقارير السابقة وارد عليه ايضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطين مسلم لكن وجود عرض غير متناه بالفعل غير مسلم كما مر **تقرير آخر** قال العلامة الجرجاني في حواشي شرح حكمة العين بعد ما ذكر التقرير التفصيلي والذي يختلج في خاطري الفاتر وذهني الكليل انه لا حاجة الى هذا التكلف والتطويل بل يكفي ان يقال عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد مساو لعدد الزيادات والابعاد المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد كذلك بالضرورة فلا حاجة الى التساوي ايضا لا يقال ليست الزيادات مجتمعة في بعد واحد في مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذكرتم لانا نقول امثال الزيادات مجتمعة في بعد واحد في كل مرتبة قطعا وحكم الامثال في المقدار حكمها البتة انتهى كلامه **اقول** هذا التقرير ايضا كاخواته قاصر عن افادة اصل المرام فانه لا يلزم منه مساواة عدد الزيادات لعدد الابعاد ووجود بعد معين مشتمل على جميع تلك الزيادة بل غاية ما يلزم منه ان كل مرتبة من مراتب الزيادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد كما لا يخفى على ان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرض لها عدد كما مر غير مرة فمساواة النسبة لا تجري هناك شيئا **تقرير آخر** قال الفاضل اللاري في حواشي شرح الهداية للميبذي يمكن ان يجري الدليل على وجه لا يكون عليه غبار فاقول لو امكنت الابعاد الغير المتناهية لجاز خروج خطين على هيئة ساقي المثلث كما مر ويمكن ان يفرض بينهما ابعاد متزائدة بالفعل لا كالعدد كما ظن الشيخ فان العدد غير متناه بمعنى انه لا يقف في مرتبة واللاتناهي ههنا بالفعل ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير المتناهية زائد على البعد الذي تحته فنفرض ذهاب ذلك الخط من مبدء فرضناه الى غير النهاية من مسافة بين الخطين ونفرض انه في كل مرتبة متصل به زيادة حتى ينطبق مع بعد كان في تلك المرتبة فلو ذهب الى غير النهاية لانضم اليه زيادات غير متناهية لكل منها مقدار فانضم اليها مقادير غير متناهية فيصير ذلك الخط مشتملا على مقادير غير متناهية بالفعل المشتمل على ابعاد غير متناهية بالفعل غير متناه بالفعل مع كونه محصورا بين الحاصرين انتهى **وانت تعلم** انه ايضا لا يخلو عن غبار فان انضمام المقادير والزيادات الغير المتناهية لا يستلزم وجود بعد مشخص مشتمل عليها وعليه مدار التقارير واذ ليس فليس **تقرير آخر** ذكره بعض الاعلام وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فتحدث متوازيات غير متناهية تفرز سطوحا غير متناهية العدد في العرض واذا انضم الى مقدار سطحي معين سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض محصور بين الحاصرين **ثم قال** ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل عمود ليقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي المنفرجة اظهر انتهى وفيه نظر من وجهين





الاول ما ذكره الفاضل اللكنوي وغيره من محشي شرح الهداية الصدرية من ان الاستحالة في تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة عدم التناهي بين ساقي مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها في الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق في صورة الحادة ولا غرض به يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثاني** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتربت على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ما تريفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدء خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** احسن المحققين في حواشيه اقول هذا التقرير للسلمي ايضا موضح للمرام واكمل التقرير هو الذي ذكرناه سابقا وفي هذا غاية الايضاح والافضاء الى المطلوب اعني وجود السطح الغير المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجودا يمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية في العدد كذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطحي بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهي الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو صلحه مصلح فان وجود عدم تناهي الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من دقق النظر وتامل بامعان الفكر **تقرير آخر** ذكره احسن المحققين وفتح عليه وهو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان تفرض خطوطا عرضية غير متناهية على تبنك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان مراتب التناهي من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم تناهي ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسي عندي صافيان عن كدورات المنوع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب في ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسي الذي سياتي ذكره والبرهان التطبيقي الذي مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفي ولا تغني عن جوع **تقرير آخر** قد تفرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقي مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل المامونى من اولى الاصول وقد ثبت في

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين ومع تساوي الزوايا الثلث ويلزم منه تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول ايضا فنفرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما **وفيه** انه على هذا ايضا لا يندفع بالمنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع وبمجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج غير متناه كذا ذكره العلامة السنديلي في حواشي الشمس البازغة **وقال العلامة** الجونفوري في الشمس البازغة العقل يحكم قطعا باللزوم قطعا بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا يرتاب في ان خروج خطين محيطين بزاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين انتهى **وفيه ما فيه اما اولا** فلانه ان اراد بلاتناهي الانفراج لاتناهي جملة الانفراجات فالملازمة مسلمة لكنه لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكم من فرق بينهما وان اراد لاتناهي كل انفراج من مراتب الانفراج فلزومه للاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين النزاع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل لا سيما في هذا المبحث الوسيع الطويل **واما ثانيا** فبانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلا وفي جهة اخرى متناهيا لكن لا بتناه معين بل بان يكون في جانب المبدء مثلا ذراع ثم يزداد في هذه الجهة كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحا للتنبيه على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **ومنهم من** فرض تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي بين حاصرين انحصارا ظاهرا **ثم** سأل نفسه ان المحال انما يلزم من فرض لاتناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي لكن من الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه **واجاب** بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهر فانا اذا قسمنا جسما مستديرا كالترس بستة اقسام متساوية وتخرج الخطوط الى غير النهاية ينقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منها ساقان على الوجه المذكور لان زاويتهما ثلثا قائمة فاذا فرضنا بعدا بينهما في اي موضع كان حدث زاويتان متساويتان من مثلث متساوي الساقين فيكون كل من الزاويتين ثلثي قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادهما فاما ان يكون متناهيا فمجموع الستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين **وقال العلامة** الرازي في المحاكمات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون زواياها متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية وانقسم سعة العالم الى ستة اقسام ويلزم الخلف انتهى **وقال فخر الافاضل** انا اقول على هذا الجواب يؤول البرهان السلمي الى الترسي مع ان كلا منهما برهان على حدة كما هو المسطور في شرح المواقف والتجريد فالوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلمي انما يجري في غير المتناهي في الجهات او الجهتين انتهى **واقول** توقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد فوق جهة واحدة وان كان مشهورا في ما بينهم

حتى قال صاحب المواقف اعلم ان هذا الوجه يدل على بطلان عدم تناهي الابعاد من جميع الجهات ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية لم يتم ذلك انتهى ومثله في الشمس البازغة وغيره لكنه غير مرضي عندي فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية ومن المعلوم ان الانفراج يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه لزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين فلزوم المحال انما مداره على امتداد الخطين الى لا نهاية وامتدادهما كذلك يكفي له عدم التناهي في جهة **فان قلت** لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تناهي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في جهة العرض **قلت** مدار لزوم عدم تناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل وان كان يلزم المحال على هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد اطنبنا** الكلام في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنابا شافيا للعلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنفت سابقا فالحمد لله على انعامه حمدا وافيا **المقصد الثامن والثلثون** في برهان سماه صاحب المواقف سلميا **واري** تسميته برهان الاربعة التناسبية وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا انعكس فان الانفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فاذا امتد عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتد ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه فقس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي هو الامتداد الى غير النهاية نسبة المتناهي هو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها فيما بين المتناهي وغير المتناهي ولو قال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج الى الانفراج المعين في نظام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما الزم بل هو كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابها الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق **المقصد التاسع والثلثون** في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انا يمكن ان نقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام



وكل زاوية منها ثلثا قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي الساقات يدل على تساوي السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذه الانفراجات الواقعة في هذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وتخرج الخطوط الى عدم النهاية وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو مرات لا يفيد اللاتناهي ولما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف والدليل على ان كلا من الزوايا ثلثا قائمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحادثتان من الجنبين قائمتان او معادلتان لهما ويعلم منه ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب قوائم او مساوية لها وظاهر ان الاربع اذا قسمت على الست فكل قسم منها ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت

السطوح فلانه قد ثبت فی الخامس من اولی الاصول ان الزاویتین اللتین علی قاعدة المثلث المتساوی الساقین متساویتان ولما کان الزاویة الحادثة عند المقطع لمثلثا قایمة یکون کل من الزاویتان الحادثتین عند الوتر ایضا نصف قائمة لما ثبت فی الشکل الثانی والعشرین من اولی الاصول ان الزوایا الثلث للمثلث مساویة لقائمتین لا ازید ولا انقص ولما ثبت تساوی الزوایا الثلث ثبت تساوی المثلثات لما ثبت فی السادس والعشرین منها انه اذا ساوی زاویتان وضلع من مثلث زاویتین وضلعا من مثلث آخر ساوی المثلث للمثلث فیثبت تساوی المثلثات الستة بعضها لبعض ثم لیس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثة فثبت تساوی السطوح الستة وذلک ما اردناه **وقد یثبت** تساوی زاویتی الوتر لزاویة المقطع بانه لو لم یکن کل منهما نصف قائمة لکان کل منهما زایدا عنه او ناقصا عنه او احدهما ناقصا عنه والثانی زایدا عنه والکل باطل اما الاول والثانی فلانه یلزم علی هذا ان یکون الزوایا الثلث للمثلث اکثر من قائمتین او اقل وهو خلاف ما تقرر فی الثانی والعشرین واما الثالث فلانه قد ثبت فی الشکل التاسع عشر من اولی الاصول ان الزاویة العظمی من المثلث یوتر الضلع الاطول فیلزم ان لا یبقی التساوی بین الساقین یکون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا خلف **ویمکن** اثبات المطلوب بوجه اخصر وهو انه ثبت فی الرابع من اولی الاصول انه اذا ساوی ضلعان وزاویة من مثلث ضلعین وزاویة من مثلث آخر ساوی المثلث للمثلث ولما کان کل واحد من الساقین من کل من المثلثات متساویة بالفرض والزوایا ایضا متساویة لکون کل منها نصف قایمة لزم تساوی المثلثات باسرها وذلک ما اردناه **ویمکن** اثبات المطلوب بناء علی الاصول مع قطع النظر عن الاشکال بان یقال یمکن مرور الخط العدیم النهایة من الجانبین وکذا خط آخر مقاطع له وکذا خط ثالث مقاطع لهما ومساواة الزوایا یعرف بتطبیق بعضها علی بعض **وقد یقرر** من غیر احتیاج الی الستة وتحصیل الزوایا الست وابانة تساویهما وغیر ذلک من التطویلات التی فی التقریر المشهور بان یقال لو تحقق البعد الغیر المتناهی لامکن لنا اخراج متقاطعین علی نقطة فی ذلک البعد لا الی نهایة بالفعل فی الجانبین فتحصل اربع زوایا قوایم بالبداهة فنقول ما بین کل خطین من السطح اما ان یکون متناهیا او غیر متناه علی الثانی یلزم حصر ما لا یتناهی بین الحاصرین وعلی الاول یثبت المطلوب **ولا یخفی علیک** ما فی کل من تقاریره علی ما وضحه بحر العلوم رح وغیره من ان السطح اذا کان غیر متناه فی الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغیر المتناهی طوله وعرضه والخط المقاطع له علی قایمة الغیر المتناهی طوله وعرضه الی سمت تلک الخطوط المتقاطعة علی المرکز فان کان المقصود فی الاستدلال ان السطوح المحصورة بین کل ساقین متناه مجموعها متناه فهذا القدر مسلم ولکن لا یلزم منه تناهی السطح لا فی الطول ولا فی العرض لانه لم یلزم منه التناهی فی الجوانب غایة ما لزم ان کل ایة تفرض قاطعة لتلک الخطوط محاطاتها متناهیة ولا یلزم منه تناهی السطح البتة ولو کفی هذا القدر فی اثبات التناهی فی جهة من الجهات لما احتیج الی تحمل المسافة الطویلة من اثبات تساوی المثلثات والزوایا وغیر ذلک وان کان المقصود ان الخطوط کلما امتدت حدثت فی کل مرتبة مثلث متساوی الاضلاع ویکون الوتر مساویا للضلع فاذا امتدت الی غیر النهایة یکون هناک وتر فی کل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهیة للتساوی فالسطوح ایضا متساویة فهذا قریب من البرهان السلمی بل کانه هو فیتوجه علیه المنع المتوجه علیه بل مع شیء زاید علیه وهو انه اذا صارت الخطوط غیر متناهیة لا یمکن فرض الوتر هناک حتی یحدث مثلث کما لا یخفی **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل الشیرازی فی حواشی شرح حکمة العین **واری التسمیة** ببرهان تحرک الخط وهو انه لو وجد خط غیر متناه فی جانب ولم یکن جوهریا فلا محالة تحقق السطح غیر متناه فی جانب

وح نقول نفرض خطا آخر موازیا له فی ذلک السطح وکان البعد بینهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان یتحرک الخط المفروض ثانیا الی جانب المفروض اولا مع فرض بقاء موضعی الخطین فح یلزم ملاقاة الخطین لان المتوازیین لا یمکن ان یتلاقیا عند المسامتة اذا اخرجا الی غیر النهایة واذا تلاقیا فلا یمکن تلاقیهما بنهایة الخطین لان المفروض ان لا نهایة لهما فتعین ان یتلاقیا بوسطهما فیلزم ان یتحرک الخط الثانی فی الزمان المتناهی القصیر مسافة غیر متناهیة وذلک لان من مبدء الخطین الی موضع الملاقاة لکان مقدارا متناهیا واذ فصل من غیر المتناهی القدر المتناهی بقی الغیر المتناهی **اقول** هذا قریب من برهان المسامتة فله ما له وعلیه ما علیه فتذکر **المقصد الحادی والاربعون** فی البرهان المنسوب الی الفارابی المعروف بالاسد الاخصر وهو انه اذا کان من کل احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الی نهایة الا وهو کالواحد فی انه لیس یوجد الا ویوجد آخر وراءه ومن قبل کانت الآحاد اللامتناهیة باسرها یصدق علیها انها لا تدخل فی الوجود ما لم یکن شیء من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضیة بانه من این یوجد فی تلک السلسلة شیء حتی یوجد شیء ما بعد کذا فی الاسفار **اقول** سخافته ظاهرة فان کل واحد من آحاد السلسلة وان صدق علیه انه لا یوجد الا ویوجد وراءه آخر لفرض الترتب لکن لا یلزم منه ان یکون حکم کل الآحاد کذلک حتی یقال انه لا وراء له فلا یوجد السلسلة فان من الاحکام ما یجری علی الکل الافرادی ولا یجری علی الکل المجموعی **المقصد الثانی والاربعون** فی ما ذکره رئیس الصناعة فی الشفاء **واری** تسمیته ببرهان الوساطة المحضة وهو انه لو وجدت الامور الغیر المتناهیة المرتبة لزم ان یکون هناک اوساط بلا طرف فان کل واحد من الآحاد علی هذا التقدیر وسط بین سابقه ولاحقه لا الی نهایة فیلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضایف للطرف والمتضایفان متکافیان فی الوجود **وفیه** بحث علی ما اورده المحقق الدوانی فی انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحرکة الفلکیة السرمدیة اذ الموجود من الحرکة عندهم لیس الا التوسط کما حققوه ولیس لهذه الحرکة طرف الا بالاضافة فمثل ذلک یتحقق فی صورة التسلسل اذ کل واحد له اطراف اضافیة **واما ثانیا** وهو الحل انه ان ارید بالطرف ما لا یکون وسطا بالاضافة الی شیء اصلا فلا نسلم ان الوسط مضایف للطرف بهذا المعنی وان ارید بالطرف اعم من ذلک فذلک متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الی الطرف الذی لیس وسطا لازم للتسلسل بعین الامور المرتبة بل یکاد یکون عینه فلا یتمشی الاستدلال اذ هو لیس اجلی منه **واما رابعا** فالنقض بالنفوس المجردة فان الترتیب بینها ثابت وان لم یشعروا به کما حققنا من قبل فیلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** فی برهان الوسط والطرف وهو قال رئیس الصناعة فی الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفاء انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فلیس یمکن ان یکون لکل علة علة بغیر نهایة لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها فی القیاس الذی لبعضها الی البعض کانت علة العلة علة اولی مطلقة للامرین وکان للامرین نسبة المعلولیة الیها وان اختلفا فی ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغیر متوسط ولم یکن کذلک لا الاخیر ولا المتوسط لان المتوسط الذی هو العلة المماسة للمعلول علة لشیء واحد فقط والمعلول لیس علة لشیء ولکل واحد من الثلثة خاصیة فکانت خاصیة الطرف المعلول انه لیس علة لشیء وخاصیة الطرف الآخر انه علة للکل غیره وکانت خاصیة المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء کان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهیا او ترتبا غیر متناه فانه

ان ترتب فی کثرة متناهیة کانت جملة عدد ما بین الطرفین کواسطة واحدة مشترکة فی خاصیة الواسطة بالقیاس الی الطرفین فیکون
لکل واحد من الطرفین خاصیته وکذلک ان ترتب فی کثرة غیر متناهیة فلم یحصل الطرف کان جمیع غیر المتناهی فی خاصیة الواسطة لانک ای جملة اخذت
کانت علة لوجود المعلول الاخیر وکانت معلولة اذ کل واحد منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول کلما زدت فی
الحصر والاخذ کان الحکم الی غیر النهایة باقیا فلیس یجوز ان یکون جملة علل موجودة ولیس فیها علة غیر معلولة وعلة اولی فان جمیع غیر المتناهی
واسطة بلا طرف وهذا محال انتهی کلامه **قال** العلامة الشیرازی فی الاسفار هذا اسد البراهین فی هذا الباب انتهی **اقول** کیف یکون
اسد وهو مخدوش بالایرادات الواردة علی ما قبله **المقصد الرابع والاربعون** فی برهان التضایف **وتقریره** انه لو لم ینته
سلسلة العلل والمعلولات الی علة محضة لا یکون معلولا لشیء لزم عدم تکافؤ المتضایفین واللازم باطل فالملزوم مثله بیان الملازمة ان المعلول الاخیر
یشتمل علی معلولیة محضة وکل ما فوقه علی علیة ومعلولیة فلو لم ینته الی ما هو علة محضة غیر معلول عما فوقه لزم فی الوجود معلولیة بلا علیة وقد تقرر
بانه لو کان المتضایفان متکافئین لزم انتهاء السلسلة الی علة محضة لکن المقدم حق لان معنی التکافؤ بین الامرین انهما بحیث یتحد وجودهما
فی الخارج او فی الذهن مع الآخر واذا انتفی انتفی هکذا التالی حق **وبوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الی غیر النهایة لزم زیادة عدد
المعلول علی عدد العلة لان کل علة فی السلسلة فهی معلولة علی ما هو المفروض ولیس کل ما هو معلول فیها علة کالمعلول الاخیر فزیادة عدد المعلول علی عدد
العلة باطل ضرورة تضایف العلیة والمعلولیة **وبوجه آخر** ناخذ جملة من العلیات التی فی هذه السلسلة واخری من المعلولیات ثم نطبق بینهما فان اتحد
آحاد احدیهما علی الاخری بطل تکافؤ العلیة والمعلولیة لان معنی التکافؤ ان یکون بازاء کل معلولیة علیة وبازاء کل علیة
معلولیة وان لم یزد لزم فی الجانب الآخر علیة بلا معلولیة ضرورة ان فی جانب المتناهی معلولیة بلا علیة وهو المعلول الاخیر
فیلزم التناهی علی تقدیر اللاتناهی هذا خلف **وبوجه آخر** تلک السلسلة ما عدا المعلول الاخیر جملة غیر متناهیة باعتبار معلولیات
غیر متناهیة باعتبار وسلسلة المعلولیة من المعلول الاخیر وسلسلة العلیة مما فوقه فاذا فرضنا تطبیق السلسلتین بحیث
ینطبق کل معلول علی علة وجب ان یزید سلسلة المعلولیة علی سلسلة العلیة بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان کل
علة لها معلول فلما لم یمکن تلک الزیادة فی جانب المبدء والاوساط لما عرفت فبالضرورة تکون فی جانب عدم النهایة فیلزم
ان یوجد هناک معلول بدون علة وهو محال **ولا یخفی** علی الفطن ما فی هذا البرهان فان ما یقتضیه طباع التضایف
هو ان یکون بازاء کل واحد منهما واحد من الآخر فی التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلک متحقق فی صورة التسلسل فان ما یحاذی
معلولیة المعلول الاخیر هو علیة علته وما یحاذی معلولیة هذه العلة هو علیة علتها وهکذا الی غیر النهایة فلا یلزم تحقق المعلولیة
بلا علیة تضایفها کما یتوهم فی بادی اللحاظ من اخذ علیة المرتبة الفوقانیة المضایفة لمعلولیة المعلول الاخیر مضایفا مع معلولیة
تلک المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخیر معلول محض وما فوقه الی ما لا یتناهی علة ومعلول معا فتلزم
زیادة المعلولیة **قلت** انما تلزم الزیادة باعتبار اخذ علیة ما فوق المعلول الاخیر مع معلولیته التی هی غیر مضایفة لها
بل هی اجنبیة بالقیاس الیها والمضایف لعلیة کل علة انما هو معلولیة ما تحته وبهذا الاعتبار لا تلزم الزیادة اصلا ولزومها
مع الاجنبی لا ینافی ما یقتضیه التضایف **فان قلت** لا شک ان التضایف یقتضی ان یتساوی المتضایفات
فی العدد وههنا یلزم زیادة المعلولیة فی العدد بالضرورة فان فی المعلول الاخیر معلولیة محضة لیست بازائها علیة
محضة **قلت** التساوی فی العدد انما یجب فی المتضایفات لا مع الاجنبی وههنا انما تلزم الزیادة اذا اعتبرت
علیة کل علة مع معلولیة فبقیت المعلولیة المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علیة کل مع معلولیة ما تحته التی هی مضایفة لها

لا تلزم الزیادة فان معلولیة الاخیر بازائها علیة علته ومعلولیة هذه العلة بازائها علیة علتها وهکذا الی ما لا یتناهی فلا زیادة ههنا
ولا نقصان کذا حققه القاضی الکوفاموی فی شرح السلم وهو تحقیق حسن **وقال** المحقق الدوانی فی رسالة اثبات الواجب
اقول هذا البرهان جریانه ظاهر علی تقدیر التسلسل فی احد الجانبین فقط واما علی تقدیر التسلسل فی الجانبین فقد یتوهم
عدم جریانه لان العلیة والمعلولیة حینئذ غیر متناهیتین فلا یظهر عدم تکافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غیر متناهیة
من معلول معین وتصاعدنا فی علله الغیر المتناهیة فلا بد ان یکون عدد العلیات والمعلولیات الواقعة فی هذه متکافئة ضرورة
ان العلة تضایف المعلولات الواقعة فیها وهو ظاهر انتهی کلامه **اقول** فیه بحث ظاهر فانه لا یخلو اما ان یعتبر المضایف
مع معلولیة کل معلول علیته او یعتبر علیة علیته کما هو الحق فان کان الثانی فالتکافؤ موجود کما مر تحقیقه ولا یحتاج الی وجود
علة محضة فی جانب عدم التناهی وان کان الاول نمنع کونه غیر صحیح غیر مضر ایضا فان المعلول الاخیر فی صورة التسلسل
من الجانبین علة ایضا فلمعلولیته مضایفها ای علیتها ایضا موجود فی نفس الامر وانما لزمت زیادة المعلولیة بسبب عدم
اللحاظ الی تحت المعلول الاخیر **وقد یورد** علی البرهان بوجوه آخر ایضا **منها** ما نقله الفاضل الشیرازی فی حواشی
شرح المواقف من ان العلیة والمعلولیة امران انتزاعیان لا تقرر لهما فی الخارج اصلا واما فی الذهن فلا یتصور لا تناهیهما
فیه تفصیلا لعدم قدرته علی ذلک والتصور الاجمالی لا امتیاز فیه ولا تعدد فلا یتصور لا تناهی العلیات والمعلولیات
حتی یجری البرهان فیهما وان اجری فی موصوفاتهما ای ذوات العلل والمعلولات فان لم یعتبر حیثیة العلیة والمعلولیة لا یجری
البرهان لعدم التضایف وان اعتبرت تلک الحیثیة یعود الکلام بان تمیز الذاتین بهذین الاعتبارین امران اعتباریان
لیس لهما فی الخارج ولا فی الذهن تفصیلا والوجود الاجمالی لا یکفی **والجواب** عنه من وجهین **الاول** انا نختار الشق
الاول من جریان البرهان فی نفس العلیة والمعلولیة ونقول هما وان کانا اعتباریین لکن لا یلزم من ذلک ان لا یکون
لهما تقرر فی الخارج اصلا کیف والانتزاعیات لها تقرر خارجی بحسب المنشأ وان لم یکن لها تقرر خارجی مستقل کما صرح
المحقق الدوانی فی مواضع من حواشی شرح التجرید وغیره ونحن انکره کما انکره من تبعه من ناظری انوار الهدی فی زماننا
لم ینکره الا من قلة تدبره وسوء تفکره کما حققنا ذلک فی نور الهدی لحملة انوار الهدی فطالعه ان شئت **والثانی** انا نختار
الشق الثالث وهو جریان البرهان فی الذوات مع لحاظ الحیثیات ونقول لا یلزم من اعتبار الحیثیات معها کونها
اعتباریة حتی یعود الکلام فانا انما نعتبر الحیثیات فی اللحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتباریة هو هذا الاخذ کما لا یخفی
ومنها ان هذا البرهان کما یجری فی جانب الماضی یجری فی جانب الاستقبال ایضا مع ان عدم تناهی السلسلة فی الاستقبال
عند المتکلمین ایضا **والجواب** عنه ان من شروط جریان هذا البرهان بل جمیع البراهین وجود الغیر المتناهی بصفة اللاتناهی
بالفعل فی نفس الامر فلا یجری واحد منها فی الغیر المتناهی اللاتقفی وعدم التناهی عند المتکلمین فی جانب الاستقبال انما هو
بالمعنی الثانی فلا یجری عندهم شیء فیه **ومنها** ما **اقول** ان قاعدة تساوی المتضایفات وجودا وعددا منتقضة بالابوة
والبنوة علی رأی اهل الشرع فان فی ابی البشر وهو آدم علی نبینا وعلیه صلوة رب العالم ابوة محضة من غیر بنوة وفی ما
عداه من اولاده فی بعضها بنوة مع ابوة وفی بعضها بنوة من غیر ابوة الا عیسی علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام فان فیه ابوة
لما ورد انه ینزل من السماء فینکح ویولد له ولیست فیه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات فی بنی آدم زادت الابوة بواحدة
لیست بازائها بنوة فتامل لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **المقصد الخامس والاربعون** فی برهان ذکره

لاثبات الواجب وتناهي سلسلة الممكنات **واري** تسميته ببرهان العلية **وهو** انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غير
ان تنتهي الى علة محضة فهناك جملة هي نفس مجموعات الممكنات الموجودة المعلول كل واحد منها بواحد منها وتلك الجملة موجود
ممكن اما انه موجود فلانحصار اجزائها في الموجودات ومعلوم ان المركب لا يعدم الا بعدم شيء من اجزائه واما الامكان فلافتقارها
الى جزئها الممكن وما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا واذا ثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما
نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزئها وهو ايضا محال لاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه ولغيره اذ لا معنى لايجاد الجملة
الا ايجاد جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجدا لبعض الاجزاء فينقطع اليه سلسلة المعلولات لان الموجود
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشيء من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتين المستقلتين على
المعلول الواحد فيلزم التخلف من جهتين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها
معلول لجزء آخر وقد لزم ههنا خلافه **وقد** اورد عليه بوجوه **منها** ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المتناهي لا في غير المتناهي
وجوابه انه نزاع لفظي فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبار معقول في المتناهي
وغير المتناهية كليهما سواء سمي ذلك مجموعا او لم يسم **ومنها** ان الآحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة
لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة **وجوابه** ان كلامنا في العلل المؤثرة والعلة المؤثرة يجب اجتماعها مع معلولها
كما تقرر في مقره **ومنها** ان الآحاد على تقدير اجتماعها في الوجود يعتبر تارة مع هيئة اجتماعية يصير بها شيئا واحدا واخرى
بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان الهيئة الوحدانية المعتبرة معها
امر اعتباري يمتنع وجودها في الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة
الجميع نفسه على معنى انه يكفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا
فلكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع المأخوذ على هذا الوجه غير الآحاد لم يحتج الى علة خارجة ولا امتناع
في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه **وجوابه** ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع حينئذ عين الآحاد ولا شك ان هذه الآحاد
ممكنات موجودة متحققة كما ان كل واحد منها موجود ممكن وكما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجدة كافية كذلك الممكنات المتعددة
الموجودة محتاجة الى علة موجدة كافية وحيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة في السلسلة كانت الموجدة
لجميع الآحاد جميع تلك العلل وح نقول جميع تلك العلل الموجدة الذي هو علة موجدة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة
او داخلة فيها او خارجة عنها والاول محال لان العلة الموجدة للشيء يجب ان تتقدم بالوجود على المعلول ولمن المستحيل تقدم
المجموع على نفسه والثاني بديهي البطلان فتعين الثالث **اقول** هذا عجيب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غير
اعتبار الهيئة الوحدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مغايرة لمعلولية كل واحد واحد فكيف يستفسر عن علته انه عينه او داخل او خارج
وهذا هو غرض المورد وهو الى الآن باق وهذا التفصيل لم يعط الا قوة **واعجب** منه قول المحقق الدواني المراد هو المتعدد
بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الحيثية فاين الكل واين الجزء حتى يقال انه موجود بوجود
جميع اجزائه ويستفسر عن علته لان الكل والجزء متغايران ولو اعتبارا وههنا لا تغاير اصلا وتنظيره بالعدد لا صحة له فان من
يقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الحيثية مطلقا بل عدم اعتبارها دخولا كما صرح به المحققون

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقائد
العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من تصانيفه ايضا **والحق** في الجواب عن الايراد ان يقال انا نختار الشق الاول
لكنا لا نعتبر الهيئة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه
بهذا المعنى **ومنها** ان العلة الموجدة للشيء لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة
لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الا جزء منها وهو الواجب **وجوابه**
على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا فالكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا
بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره
والجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزء منه وهذا هو المؤيد لمطلوبنا **ومنها**
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووحدة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغاير الوجود آحاده الا في
اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقره فح نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجود
الآحاد وقولكم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلته وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الآحاد وما يقال
من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر
والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يوجد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما غير
لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذهما العقل مجملا او مفصلا لا
يعطي لحكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحد
انما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من مظان الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات
الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **ومنها** انه يجوز ان يكون
الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على
نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي متقدمة على المعلول الذي
هو عبارة عن عين مجموعها **والجواب** عنه على ما في شرح حكمة العين وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل
بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره
واورد عليه اولا بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في مركب اجزائه مترتبة زمانا
كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول
من اجزائه او لم يكن فعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علته
وثانيا انا لو فرضنا ثمة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلاثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
الثلاثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **واجيب** عنهما بان التخلف عن العلة المستقلة
بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع ما لا بد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة

والقدر الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فاعلا له او لم يكن وهذا القدر يكفينا في غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** في الجواب عن اصل الايراد انا نختار ان المراد هو العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكفى في وجوده فلم يحتج الى غيره فينسد باب اثبات الواجب من جهة الامكان هذا **وقد بقي** بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجلالية وغيرها **المقصد السادس والاربعون** في برهان **اري** تسميته ببرهان انقطاع السلسلة **وتقريره** على ما في المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بغير الاحتياج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهبت السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعدمه سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون** في برهان الترتب و**تقريره** على ما في القبسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على الترتب يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والا لم يكن المعلولية قد استوعبت آحاد السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لا يكون هناك علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلام بالمتناقضين **المقصد الثامن والاربعون** في برهان ذكره العلامة الشهرستاني في كتابه مصارع الحكماء لابطال عدم تناهي افراد الانواع المولدات على سبيل التعاقب **واري** تسميته ببرهان البذر والشجر **وتقريره** على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غير متناهية في الماضي بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر مولد له وقبل كل دجاجة بيضة مولدة لها فقبل كل شجر بذر فيكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تناهي المولدات من الطرفين وكذا في كل دجاجة وبيضة بل في ساير المولدات فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لا بد ان يكون معروضة لعدد معين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة الى الفعل لا بد ان يكون معينا له تعين شخصي مشتمل على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء الاتفاقية فانها المجموع لها العدم خرجها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليومي بازائه بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومي لا بد له من الشجر السابق لما مر فكل بذر موقوف على الشجر وبالعكس واذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لافضائه الى الدور **وقال** المحقق الطوسي في مصارع المصارع رادا عليه باعلا تا العلماء ليس بدور الا في اللفظ لان الشيء اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دورا بل يكون تسلسلا لكن فيه شبهة الدور بالتسلسل عند المصارع وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه وجه موصوفة بعدد معين ولو كان ذلك غير متناه ولا سيما كما مر ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد جملة البذر المولدة لها وهو بحكم التضايف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكسر وكما فرضت في جملة الاشجار شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذور بذر وهو مولد بالكسر صرف ليحصل التكافؤ بينهما الا

لكان كل منهما مولدا ومولدا فمن حيث التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذور تكون تارة مساوية لجملة الاشجار بجاقيها وتارة لبعضها ثم ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تمامها وان كان بلا تناه لما فرض مولدا ويكون ايضا علة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقفت جملة الاشجار تمامها بحيث لا يشذ عنه شيء على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التضايف ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزائد قلت هب لكن تعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذور ويكون الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث لا يشذ عنه شيء موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل فيه الشجر المفروض فتوقف واحتياج البذر المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس لعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان ذكره بعض المحققين **واري** تسميته ببرهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود واجب بل ممكنات غير متناهية لتوقف كل موجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو يوجب الدور **قال** كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والاظهر انه انما يبطل التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطلوا به التسلسل في النظريات لاثبات بداهة بعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شيء من التصورات والتصديقات بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى ارتسام مباديه الغير المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث النفوس كما هو المحقق عند اهله فالملزوم مثله **وقد يتم** الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع الادراكات الحصولية **واري** تسميته ببرهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مختصات حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدها **وقد** يرد على وجوده مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير باستلزامه المحال كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون** فيما ذكره الرشيد الهروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **واري** تسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم على مذهب من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف لم يقم الى الآن دليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان تحصيل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه تحصيل المعرف بالفتح فحصول

كل منهما على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** المعروض عين المعروض ومساوي له لا سيما اذا كان جميع اجزائه حدا تاما له فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون لشئ واحد حصولان **قلت** العينية الذاتية لا تنافي المغائرة الاعتبارية فبينهما تغائر بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان فافهم **المقصد الثاني والخمسون** في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام ويسموه برهان التناسب **وتقريره** انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل نأخذ منها جملة متناهية ونركب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى احجام ساير الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازدياد الحجم وتنقصه انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع **واورد** عليه بوجوه **منها** انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاءه متناهية نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وليس كذلك **واجاب عنه** المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذا قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان المنسوب والمنسوب اليه امثال الصغير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم او لا ثم نسبه **وخدشه** العلامة الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متالفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل كل واحد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة به **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا بعد التزام تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر ويوجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تناظر اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب البطاء من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر** في الشفاء هذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة قال الفريق الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي باطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم اقسام وانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ

تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليه اذا بلغت الى النصف نصفها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوها ونحته بنية المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاك حكى اني رايت شخصين تحركا كان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة في الغاية ولم يلحق السريع البطئ اصلا ومن قايل اني لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها النملة ولا تفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى والمثل الاول للقدماء والثاني للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجأوا الى القول بالطفرة وهي ان يتحرك جسم من حد من المسافة ويحصل في حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فما اوردوا الا ولون لذلك مثلا وهو ان الدائرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير في الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلزم لبعضه بعض فتعين ان الصغيرة تتحرك ونقل طفراتها والعظيم تتحرك ويكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تجويز سكون الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى تتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا يتميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفي المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لا بد وان يكون امرا وجوديا ولا شك في انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج عن كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذي يلي القطب الشمالي مثلا غير الذي يلي القطب الجنوبي وانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له الا في الذهن والذي لا وجود له الا في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان في حكم ضيا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في نفس الامر ويعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يتميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التمييز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا في المحصل **ومنها** ان ما وراء العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما يوازي نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما في المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده في ما وراءه فثم فضاء موجود ولاستحالة مد اليد في العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما يسعه اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع للبد وعلى التقديرين ثم بعد اما مجرد او مادي **وجوابه** على ما في حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثاني ونقول ليس امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرطه **اقول** فيه ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التي اقاموا عليه في كتبهم كلها لا تخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه في حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضي امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فالامكان وجودها بالغير نهاية لا ينافيها او عيناه **وخدش** العلامة قطب المحققين في حواشي حكمة العين بان الحكيم مدعي لا لتناهيها والامكان ينافيه

انتہی وفیہ مافیہ فان الحکیم انما یدعی امتناعہ بالغیر فالامکان الذاتی لاینافیہ **وقال** الفاضل الشیرازی فی حواشیہ اقول لنا ان نستند للمنع المذکور فی المتن بثلثۃ اسانید اخری احدہا انہ وان کان کلیا لایمنع نفس تصورہ من فرض شرکتہ بین کثیرین لکن یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی الخارج اصلا کالکلیات الفرضیۃ وثانیہا یجوز ان یمنع نفسہ من وقوعہ فی افراد کثیرۃ مطلقا وثالثہا انہ یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی ضمن افراد غیر متناہیۃ مطلقا لکن الاول مندفع بالتخصیص الذی ذکرہ السید فی حواشیہ حیث قال ای ممکنۃ والا لم یتم المقصود ویبقی الآخران ولم یتوجہ فی المتن والشرح الیہما لعدم مطابقتہما الواقع فیصیر کلاما جدلیا انتہی **ہذا ولما** انجر الکلام الی ہذا المقام ختمتہ بختم الاختتام حامدا للّٰہ العلام ومصلیا علی سید الانام وآلہ الکرام وکان ذلک یوم الخمیس السابع والعشرین من الربیع الآخر من شہور سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین علیہ وعلی آلہ صلوۃ رب المشرقین حین اقامتی بالوطن حفظہ اللہ عن شرور الزمن والمرجو من الناظرین فی ہذہ الرسالۃ والمستفیدین من ہذہ العجالۃ ان یدعوا لی بالخیر فی الدنیا والعقبی والنجاۃ عن کل ضیر فی الآخرۃ والاولی عسی اللہ ان یرحمنی بدعائہم انہ مستجاب من غیر ان کان من غیر ارتیاب

خاتمۃ الطبع

نحمدک یا من قصرت عن اظہار صفاتہ لسان الحامدین، وعجزت عن ادراک سمات آیاتہ عقول العارفین، وبعث فی الامیین رسولہ خاتم النبیین، وسید المرسلین صلی اللہ علیہ وعلی اہل بیتہ واصحابہ شیدوا قواعد الاحکام واسسوا اصول الدین **وبعد** فہذا ہو الکلام المتین، بل ہو دستور الحق وقسطاس الیقین، فی تنقیح البراہین، الذی لم یظفر بمثلہا احد من الفضلاء السابقین، لانہا کانت متشتتۃ فی زبر المتقدمین، ولم یطلع علیہا احد من العالمین، فالتقطہا خیر اللحقۃ بالمہرۃ السالفین، راس المحققین، فخر المدققین، اعلم العلماء الماہرین، افضل الفضلاء المتبحرین، جامع بحری المعقول والمنقول، حاوی الفروع والاصول، مولای الحبر العلام، واستاذی السمیدع القمقام، المتوقد الیلمعی الحاج الحافظ مولانا **محمد عبد الحی** ادام اللہ ظلہ العالی، ما نورت الایام وظلمت اللیالی، ابن العالم الجلیل والفاضل النبیل المولوی **محمد عبد الحلیم** احلہ اللہ فی جنات النعیم ولما کانت الرسالۃ الشریفۃ فی غایۃ اللطافۃ ونہایۃ الرشاقۃ فاعتنی بطبعہا وحید الزمان **محمد عبد الواحد خان** ابن المغفور **محمد مصطفی خان** اسکنہ اللہ فی دار الجنان فی سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین صلی اللہ علیہ وعلی آلہ

ما دام دور القمرین نمقہ احوج المربوبین الی ربہ العالی فی العلی السید محمد مرتضی غفر اللہ لہ یوم الجزاء

ومن یتوکل علی اللہ فہو حسبہ

بعون اللہ ذی الحکمۃ البالغۃ والعزۃ الغالبۃ شرح حجۃ اللہ البالغۃ المسماۃ

الشمس البازغۃ

ابن البحر المتلاطم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ فی جنات النعیم

فی المطبع المصطفائی المصطفی لمحمد مصطفی خان مطبوع ١٢٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله حمد الشاكرين وأصلي على محمد وآله الطاهرين أما بعد فإني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني الودود المنتمي من أصدق الصادقين والحق اليقين من أسرار الحكمة الحقة اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المنخولة عن خبائط الجدال وما لا يفيد إلا الإقناع المصفاة من الجدل المستقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يأتيها مغالطة وشرعت في كتاب سبق وشرح على نظم شيق يسمى بالمتن بالحكمة البالغة والتمس بالشمس البازغة لكني كنت أدب في التأليف دبيبا وأتأنى في التحرير تقريبا تماما أتعالى وتقريبا مبينا أو سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي أكثر والبيت من مطالب ما بعد الطبيعة الأفق الأعلى ثم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تأليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما وقع عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الأبواب إلا أن جملة منها كانت مشتتة منسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادئ الأجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين الحكمة الثابتة في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **أقول** التقدير في اقتصاره الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الأدنى والأعلى يطلب من مفتتح الكتاب وكذا الوجه في

في تقديم الأدنى على الأعلى ثم إن أول ما يحق أن يتكلم فيه من العلم الأدنى الموسوم بالطبيعي هو الأمور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق أن يتكلم في الأجسام والصور والحركات الأولى في عالم الطبيعة وفي أحوال الأجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في أحوال الكون والفساد وعناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في أفعال الكيفيات الأولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة من تأثيرات الأجرام السماوية وفي الأمزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في أحوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي هي أبعد من النفس أعني من الآثار العلوية والمعدنيات فإنها إلى العناصر أقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فإن النظر في النفس أعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية ولما كان الأهم من أحوال النبات والحيوان ما هي من تعلقات النفس وهي قد استوفيت في كتاب ... وأوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص بالحيوان بل وما يختص به الإنسان وكان الموفي في كتابي النبات والحيوان من أحوالها الجزئية مع كثرة تركها وتشتت الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبناه على الاستقراء الذي ليس بكثير وثوق ولم يكن تلك الأحوال مصونة عن تطرق الاختلافات بحسب الأمكنة والتغير بحسب الأزمنة اكتفينا عنهما ههنا بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الأولى من أجزاء الطبيعي وجعلنا لكل منها فنا **قلت** الفن الأول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الأولى وهي باب واحد فيه أربعة فصول الفصل الأول في الطريق الموصل إلى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادئ والأسباب لها اعلم أن العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له أو لنوع منه أو للاحق ذاتي له أو لنوع منه صورا كانت أو أعراضا ومشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالاستعدادات الموجودة أو المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا المنسوب إلى الطبيعة وستعرفها إذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها وإذ سيتضح في العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادى واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة
العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا
ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مبادى واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة
من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة
كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات ثم لكن الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية
التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركهما بنفسه بل
اذا اشتركت قوة نفسانية فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل
يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراك شبح
زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادى
الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة
وهما احق باسم المبادى وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة
ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ ثم يتبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم
المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث
فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول
نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات
اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كل كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق
الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا
مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات
تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله
شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون
فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلاثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه
ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو
الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا الفرض للمحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات
بل التقدير والتعيين بعض بالعقل والوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء شيء بحسب حقيقة ذلك الشيء
واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلاثة الموجودة بالفعل والمفروضة
كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا ومفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة يكفي ذلك في الجسمية
والفرق ان كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتتغير في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وان
لم تحصل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد
للجهات لكن الوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير والحقيقة من جهة
الصورة والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات
للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة ان
الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها كما ستعرف ولذا كرتنق كون الصور من لواحق الاجسام وان نتج في ان
الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا يكون العصور موضوعات لها
ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته
بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على ذلك فاعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد
واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من
جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مبادى تصورية لهذا العلم
ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادى والاسباب فيعلم
ههنا ويتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادى التصديقية لهذا العلم وكذا يجب ان يعلم من احوالها او جو
عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادى التصورية
ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب
مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادى والاسباب المشتركة التي يعرف بها
الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك لان الجنسيات والنوعيات

او بشعور النوعيات بحدود وباشتماله على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما
سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم نور ومبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات
متكثرة فيكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكل ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه وابحاثه
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه وابحاثه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما
هو عند العقل وذلك هو المنظور هنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي
النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة
بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ولوقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد
بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر
بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات
في الطبيعة الكلية التي الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية
لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص
في الاعرفية عند العقل فلا يعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجردها بل باشتراك قوة جسمانية
واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو
اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل وان كان انما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو
اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا احسسنا شخص زيد فادركناه اياه من حيث
هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان
وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان
معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو
الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم
جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك كمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كما تشكك ان يمكن في نفس الامر
ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعين فيمتنع في نفس الامر اما زيدا او عمرا او غيرهما ولا يصلح
ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز
العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث هو واقع في التغير فنقول ان الجسم

من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادٍ اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى و
الصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية وانما
كانت هذه الاربعة مبادي الجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه لكونها مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق
الاولى وذلك من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن نامي واحد من هذه الثلاثة تقيده
مبدء ثالث له هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدء بالعرض
كما ستعرفه **قال** الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شانه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا او اسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ونضع ان الهيولى الاولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر تتكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحل فيه هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى تطلق ايضا على قابل امر لا يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة واما نسبتها الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي العلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبته الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يكون لهما
وجود فان كان له مثال فكالنفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان واما ان يكون للمادة تقوم
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقته او مخالطته وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا
المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزء ماديا لما هو ذو مادة وقد لا
بل لابد ان يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول الهيولى هي التي تسمى بمادة هو ما من شانه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الصور والاعراض اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة لها موضوعا فانه موضع لان يحل فيه
شي ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة والمتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها كل ما يمكن

ان يزاد عليه ايضا يشار كما في الاشتقاق المبدأ لتقرر الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها
مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا
الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فان الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء
تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى
بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصورة الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات
فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات ومنها الهيولى اعني الاولى حتى انسب
المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما المركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية والا بدون
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تكون
وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يختص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يختص الموضوع بما يحل
هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول احد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات
عرضية تحملها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا به ان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس
ومن ثم يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة وجودية والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين فالمادة التي
مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منهما ومن المقبول وتعرف النسبة بالعلية
البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوام
والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم
ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود فكان النفس مع المادة الاولى ان قومتا الانسان
فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور
العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان
البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء
والقوى ولتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس موجودا متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المقومين للانسان ونحو ذلك كما في

كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على
كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه فالمقبول
يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوحدتها ان تكون جزءا لما
هي مادة له وهو ذو مادة واحدة بالقياس اليها كالمواد البسائط وقد لا يكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها حتى
ان يحصل والمادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت
من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاط
فانها وان خلطت لتكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كما
في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم حتى تتناول النفس
الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص
بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كانت
او عرضا نوعا او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب فتعرفان مما ذكرنا في
المادة ونضع ههنا ان من الصور ما تكون متقدمة منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة
فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل
ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعيات من
الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص
بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة
وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل ويقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا
او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة تجوز اولا
بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها ويقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان
مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له

يكون به بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجسمية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة
للمركب فنسبتها الى المادة تصور على الانحاء الثلاثة المذكورة في المادة ويمكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة
الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قلت واما العدم
فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال
امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي
الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدء
ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدء له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة
والعدم بانها تجامع كلا منهما والا يجتمعان فان الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه
يعقل حال مقايسة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجودها عدم
بالعرض بكونه وفساده بالعرض بكونه فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقابلا في الوجود والذي له والكائن بالعرض كالهيولى الجسم لا مغايرا كالفاعل
والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل متقدما عليه كما سياتي وكان ايضا كانه داخل
في ماهية الجسم المتغير مثلا اخر طرفي سلوك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى
والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم
من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين اذ ذلك لان
التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة
لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما تخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما
تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود
قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها
صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام
المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فلان الصور انما تحصل فيها بعد زوال الصور

وصور كالانبداد اما عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة لعدم الاولى الجسم البسيط انه مستكمل او متغير
بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما تيسر بالاستكمال والتغير من حيث وجود المستكمل و
المتغير على ما استكمل او تغير به فسبق وجوده الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم
عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود
ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدء ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه
الشيء من غير ان يحتاج هو الى ذلك الشيء مبدء لذلك الشيء واما ان خص المبدء بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدء
في الوجود فلا يكون العدم مبدء لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة اجتماعهما ايا ولا يكون مبدء
للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامع
العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان
بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة تعقل عدم
الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لما كان تعقل من الذهن بل مع
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو
القابل لوجود العدم وهو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان
الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك ومن الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد
اي ما هيولاه بحيث تخلع صورة وتلبس اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد ليس لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظ
وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت
بالعدد وكذا الصورة والعدم اقول لما ذكر ان هذه المبادي مشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في
واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركات
بل لهذا امر شخصي ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان

منها قوة ومنه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون
والفساد اي لها هيولى بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل يستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون
للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة الصورة وغير مستديمة لها ثم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو
الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف بحيال
فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة بحيالها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان
الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من هيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان
لابد لها من الصورة والاجسام المتكونة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم والكل من الصورة والعدم معنى
واحد وان تعددت افراده **قلت** ما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره
ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما هي مصلح المادة او متمم يعطي
الصورة والعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات
وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان ههنا مهيأ ومعطيا ان يحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون عليته لها علية خاصة فلا يبحث الطبيعي عنه بحيالها نعم ان كان منها ما هو فاعل لكل منها
سوى نفسه كان يبحث عنه اما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لما فيها من ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون
فوكيف يكون نسبته الى معلوله الفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وتوضيح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كسقوط الحجر وبعضها
عن انفسها اما لا الى طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات
او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرأي يجوز بين القسمين فيما يرسم طريقة واحدة اليقم ثم يا ندرينا ان الامر
فيما لا نجد له اسبابا خارجية كما ظننا ومن صدوره عن المتحركات انفسها انفعل هناك محركا من خارج غير محسوس وكونها
الذات غير محسوس التاثير ولكن هو يصنع ههنا ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات تماثل قوى في تلك
الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او من ارادة وتسمى نفسا فلكية والا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا
نباتية او من ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس

فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما يشبك
بالطبائع لكن التي تخصص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبعية بما هي الطبيعة بالمعنى الاول هي ربما تكون هي الصورة بعينها
كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى
وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقل من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في حفظ النوع او على الاطلاق كما نعقل من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب في حفظ الكل على نظامه الوجود لهما تين ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول**
واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا
عالج الشخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل
من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى الفعل
سواء كان الى صورة جوهرية او عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هي مصلح المادة لقبول الصورة
فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني بالتهيؤ بالفعل صورة جوهرية كانت او عرضية
والا لم يكن خروجها اليها لكن ربما لا يكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول
ما كان وان لم يكمل الاستعداد او بعده واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة
المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان
يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به
الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان
فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات
ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة للمبادي ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات
من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها والا من جهة ان كونها ذوات ولكن الفاعل
من انواع فيها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعي ان يبحث عنه
لكن من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علية لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل
الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة
فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في نوعه وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو
من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما ستشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

وشعرت ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل فرد لما قيل انها مبدأ للحركة والسكون ومعنى اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات السكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات فيلزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لهما وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبيعة بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعد ما
تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتجوهر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأ والاول فلا يكون في الحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء بخلاف ما توجبه اتيها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها بخلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل في الطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعتبر محركا بل امرا به يحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدأ بحيث لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدأ
للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والكون اولية بل بانضمام الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فالشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على
نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما ستشير اليه اطلاق النفس حيث اسند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية حملا على انه ليس مع الحد قيد

قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة
الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة
الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعي ان تحريك النفس الفلكية
او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب بالبرهان على ذلك ولم
ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية فان المحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة
المقسور بتحريك القاسر اياه والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك
احترز عنه بذلك في قوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير
قاسر وبالمتحرك اي يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون
تحريكها بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا
تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة
الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي تتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على
الماء وذلك مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة
او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل فان هذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية وطبيعة
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت
ان يتضح لك الطبيعة عندك مزيد وضوح وتمييز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما
التي حولنا افعال وحركات بحيث يصح ان ننسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا صعد الحجر او هبط
ونما النبت وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام
التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور
نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة

تحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة سوآء اللازم طريقة واحدة فانا نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراي الاتم من تجويز القسمين فيه اليه فليس يخص عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة مما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرنا من وجود قسمي القسم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما اتيناه من صدور عين المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تاثيره في بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون المغناطيس مع المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او نحو ارادة وتسمى نفسا فلكية والاعلى نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن الا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما تنسج بالطباع لكن الطبيعة التي نحن نتكلم عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورتها التي اذا خليت هيولاه ونوعها وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة من جهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتاثر عنها والرطوبة بالقياس الى المورد فيه الشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان كان لا بد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع ستبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة تقع على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه والاوجود للطبيعة الكلية بحسب نوع نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لهما ذوات قائمة فيهما بل انما وجودهما في التصور وذلك لانه كان العناية العالية قد جرت بحال شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح لكنه وجرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارضية والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم لها لكن باقتضاء تلك ذلك واقتضاء هذه هذا انتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالب عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي العالية من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا للفيضان النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل ويقدر هناك طبيعة مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية فلعل ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقبيلها بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا ماولا فهو مما لا يصغى اليه قلت ومن الالفاظ المأخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما لا طبيعة له وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه ولما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما بالطبيعة وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب وربما لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المستقط وليسلم ههنا ان

١٨

لايكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ثم ما تخلف ما في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون لشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود وهو هناك لفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب ويكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالاثر المسقط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضها لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده ملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقد انها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف المحافظة عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع اللبة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا للطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما هو اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود الاغية للعداوة ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طلبت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدأ ان غير

١٩

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي التي تكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي يحرك النطفة الى المبادي التي حصلت في المادة فتقومت بها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طلبت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات وتعلق عليتها في الطبيعيات لا تكون علية محضة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدأ ان غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غيبتهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب بهما والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحريك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة الى المبادي التي حصلت في المادة فتقومت بها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية وكالعناصر للصورة المعدنية مثلا والتي بالعرض فهو ان لو تؤخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او التي تحصل بها فزوال بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

٢٠

حقيقية للفساد بل عند كونا ومع صورة لا تضاد الاخرى وليست داخلة فى كون المادة مادة كالطبيب المعالج
فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءًا محصلا لما هى صورة له وبذلك
من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتى بالعرض ما يقارنها امّا ناقصة كصفاء الزيبق والكبريت اولا
لكثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل ويتخذ من حيث هو كذلك
كالنار للتسخين والذى بالعرض منه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه الفعل وذلك الآخر كقولنا السقمونيا
يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار ويتخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب
يبنى فانه انما يبنى من حيث هو بنّاء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متوجهًا بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى
مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان فى ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منها ما لا يكون مبدأ
اصلا بل انه كثيرا ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب فى ذلك فيتفاءل او يتطير
منه والغاية بالذات هى التى تنحو الحركة لاجل نفسها كالحصول فى الحيز الطبيعى للمتنقلة الطبعية والصحة للمعالجة
والغاية بالعرض منها ما لا يقصد لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء للمعالجة وانما الغاية بالذات هى الصحة وهى
مثل الشرب بالنافع وفعل الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالشخوط للاكل فان الغاية هو كشف الجوع والنمو ولازم
له وقد يعد منها كالجمال للرياضة فان غايتها هى الصحة والجمال قد يتبع الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية
والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشبعة المطبوخ بالحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمى الى الصيد والمادة بالفعل
كالهيولى الاولى للصور الاولى وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة فكالقوة الكتابية مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما تحرقه
بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احتراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبى على
الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول
وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث
للمثلث والبعيدة كذى الزوايا له والفاعل القريب كالقوى المحركة التى فى الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور
العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها مجموع
عدة صور وقوى والفاعل البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع

٢١

كالشبع للاكل والمركبة كالجمال وفعل الغسل للبس الحرير والمادة الخاصة ما تختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسى والصورة الخاصة كفصل الشئ الكلى اعتبارا
انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشئ والفاعل الخاص كالدواء الذى شرب للصحة والعام
كالهواء المتغير للاشياء الكثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركة قصد اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية
للشرب والنفع والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من ذى المادة فى العموم والخصوص كالمادة
الشخصية للمادى الشخصى والنوعية للنوعى كهذا الخشب للكرسى والخشب للكرسى والكلية ما يكون اعم كالخشب
الكرسى والجسم للكرسى والصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئى كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئى وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلى كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية
كقبض دين على فلان غريم المقصود من غرضه والكلية كانتصاف من الظالم مطلقا قلت الفصل الثالث
فى البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا الا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت
معنى قائلا ان من العادة ان يحال الاشياء الى اسباب موجودة فيعدل عنها ويحال على البخت والاتفاق
فمن جمهور القدماء على كثرة فرقهم الاغنياء من اهل البخت السعيد والشقى لتهمتهم وجه صحة التبديل كل من بخل الى الدفين
دينار ونحو ذلك على الحق فى تفسير لفظة من منهم من اثبته بظاهره فقالت فرقة انه سبب الهى لا يعقل عن ان ينال العقول
كان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة ان صدور الشئ لا بسبب غير معقول ليس واشياعه يرون
تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانبارقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون
الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت وجلب
البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان تظن ان ذلك لمنافع
المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع
التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد فى تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا ينبغى
ان يغتر به وبازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم
الطبيعة وهو لازم بل لو ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه الغاية
لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس فى افعال
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين الافعال

يجوز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها الغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولان لا عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
حركة الطبيعة فصلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها او نظام الذبول متأد الى غاية فان سببه امران
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بايراد البدل لكن
كان من اللازم ان يقع الاستمداد باقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن ان فعل
كل طبيعة يكون لغاية اما لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت ان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية حية
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تساق في الكون
الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء او هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن لمتأدية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان يقع
انه سبب اتفاقي لما وصدورها عنه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة
الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يودي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت
ان يودي الى غاية محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او
المشوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق

والاتفاق ايضا فالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان
كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى
محقق فان ما يقصد منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال
لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيها انه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا اجمال لا ينبغي
ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها الى علة مجهولة اذ ذلك
فان من يحفر البئر في موضع فيه كنز دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير البئر يميله
ذلك في البئر وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من يتيسر له ولكن لا يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب
الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذه بمنزلة ما يعبد وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية
المختفية واخطاوا في نسبة كل ما لم يدركوا سببا الى سبب واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت
طائفة ان البخت هو مصدر لشيء لا سبب له وهؤلاء قد افترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوطوس و
اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجب ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البديهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف في الفلسفة الاولى
ما غم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل
ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك ان
الشمس مثلا اذا ابخرت فوصل البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة ثم [illegible] يتفطن لهذا
السبب الضروري لا [illegible] يظن ان ذلك انما هو لما تفق من احياء الارض بالنباتات واعداد
اقوات الحيوانات وكما انه قد يصلح بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها
لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال للاغراض والمصالح وليست
كذلك بل للاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما
تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع
وهذا لمنفعة الطحن قالوا وكيف يفعل الطبيعة لاجل شيء وليست امارة حتى تقصد غاية وتختار مصلحة و
لو كانت انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت اما ما اغتر به القائلون

٢٤

بالغايات من النظام المشاهد الذي تحقق في تكوّن الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة المادية
فلا ينبغي ان يُغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو مثلاً لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروم الطبيعة لتضادهما وتنافيهما فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات
فنظام الكون ايضاً كذلك وهو كلام شاعر عليهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تليق بها لكن
ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة والكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فادوات النباتات
وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قصدت ان تكون
في النبات احدة فاتت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كانه لما قصد في النبوت
الى جذران تقلعه والى ان يعقف طلة اي للاولى باحجار ثقيلة فترسب فرسوه الثانية بخشب خفيفة فتعلو وتطفو
لا لانه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب فيقاس في ان قطعة واحدة اذا اسقطت
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعير فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء
الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او الشعيرة وتربيهما ثم لا ان يكون في
تلك القطعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكوّن البرة واخرى لتكوّن الشعير فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح
لها من الاجزاء باذن ربها دائماً او اكثرياً فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة
الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين والا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من
قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكوّن البرة صالحة لتكوّن الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها او الاكثر
معارضة هو السعوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها
روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فاجاب عنه بمنع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى مختلفة وكان
هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية
لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد
متوجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن التنازع المختلفة والمعارضات الحقة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية
ومما تتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية

٢٥

غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد افارة هي فان من يضرب
العود والادوي في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد تبلدها هذا وقد تقرر الشيخ بانه لو كانت
للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غيران يتوقف وجودها
من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات
موجودة في اذهانها واجيب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ادري ذلك هو افعال الاشعور لهم ولا اجبر على التزام
الشيء في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متوجهة في افعالها الى غايات مقصودة
للملائكة العلوية المسلطة على النظام من العقول النورية والنفوس الاشرية وحسبك ما لي تحقيق الامر في ذلك
في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل المصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات
لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة والا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور
عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف
القوة وتحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا ومنها ما هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في
الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نقضي بان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة
بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا حد من افعالها غايات بل انما ندعي الغايات لافعالها ومنها ما هي
دليوات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة
فطلبها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة
الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا
من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن
ما امكن بامداد وعد ابدال لكن كل منهما من المدد يقع الاستمداد في اقل مما وقع عن سابقه لما تذكر في العلوم
الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض نظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة
التي هي فاعل بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها كالذبول من
حيث انه ذو نظام متجه الى نهاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية وحتى الموت وان لم

يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية
للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير اليه منها
في الكتب الجزئية فبلغت الافهام ترتب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية فخير ولم يحسب كما
حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ينكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها
ضرورة المادة ويحتاج اليها للغاية كالشعر الطبيعي فانها عكر الدم وثقله والابدان من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل في غذاء الاعضاء
الصلبية كالعظام وتتغذى الطحال ونحو ذلك وتلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة
وذلك كخطوط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية بذلك كان كلاما في اقتصاص [illegible]
البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب لا يكون اليه بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن بالامكان
متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية
بالقياس الى سببه الذاتي فيقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه
لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور التي لم تكن غير متوقعة منه فان لم يكن مؤديا اليها اصلا
لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر يكون لا محالة للكائنة بالاتفاق
سبب غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي
يقال انه سبب اتفاقي لها واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة
موجبا لها اذ سلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا اقيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا اقيس اليه
بدون تلك الضميمة فكل غاية انعقادها بالاتفاق يكون لا البتة سبب حقيقي او نسب اليه لم يكن اتفاقيا
فالعثور على الكنز او انسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا
لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن
فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا
ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقع
حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا
وربما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد يكثر عند حضوره حصول اسباب سعيدة او شقية فيستشعر من
حضوره عود ما اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له الميمون او المشوم واما مبدأه طبيعة لا ارادة فيقال له
الكائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع** في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
اذ السؤال كانه طلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيهما تأدية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور قلما يتيسر احصارها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافا اليها
الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة
الفاعل والاستعداد الاصل فراح للهيولى فلا يسئل عنه بل عن الاستعداد القريب وانما يكون بصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل الصورة فانه الفاعل لها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة تامة
او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم بها الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثرها افيد المادة اعلم من حيث
القوة والصورة اعلم من حيث الفعل وما افسد اي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتحصل الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيها عن
المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه واشد فسادا من ذلك اي من رفض الصورة فانه فقدنا الوقوف على خواص
الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطا بعلل فاذا سئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مخصوصة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بالعلة لعلية
الفاعلية الفاعل كالغاية بان يقال لان يتقيم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور

٢٨

الارادية كان يقم لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقم
لانه غضب عليه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو من العلية لصورة الاختيار الذي
ينبعث منه الفعل الاخير والايجاب بالصورة اذ السؤال كانه يطلب سببا وربما عن الفاعل بالصريح كما اذا
كان السؤال عن الصورة او ولانه كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا لغيره او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجوده لا من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من جهة انها
مقصود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب
ان يقم لانه كان عنده خشب اما ذكر جامع الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في تكونها ان تكون
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل ويتسبب فيها مادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد ما
اعتبر قبلها بتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو لانه
لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال
الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيه ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة وقلبها
نفسا من الاجزاء المائية واصعادها الى فوق بالطبع فصعدا لما يخالطه من اجزاء اخر مائية لطفت بالحرارة
ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقم لان الرطوبات السحابية لطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان ايسل الاستعداد او الحقي امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسئل عنه بلم بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ تاما كان او مقاربا للنيل في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة الاخص للهيولى قربها الى الصورة التي
اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب ثما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقم ليتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل او بالصورة التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسأل لم كانت المرآة قابلة للتشبيح فيقم لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا
كان السؤال عن استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون
الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان هذا القدح

٢٩

هذا القدح قابلا للصدوع فيقم لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقم لانه مركب من الاضداد
او بالصورة التي بتوسطها حصل الاستعداد كان يسأل لم صارت هذه الحديدة قابلة للتشبيح فيقم لانها مجسمة
ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان كلاهما من المبادي كان مبدأ
بعيدا فيها اخرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة
العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث
الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصودة والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة باثارها
فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلا بما لا يعني وهذا الرأي فاسد
فان الصورة الطبيعية لا تحصل الا في محل مخصوص ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل منها ما يكون في بادي
الرأي اختصاصها بموادها كالصورة الانسانية فيستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها
بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحتاج تصورها الى ان تصور في محل واما النظر فهو ان
يحكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحتاج الى الملاحظة
واذا كانت هيأت الموضوعات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فلم يتحقق ذلك من جانب المادة لم يتكامل وكيف
يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية
بحتة بل مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة غرضا ما فالمشتغل بالطبيعي فبذلك انما كانت الهيئة
مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبيعي ينظر فيه
من جهة اشتماله على الطبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يكمم وهو دعواه ضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل
ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم او مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقال ان فعل الطبيعة الواحدة
في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك في الهيئة
برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وباز ابولا قوم نظرا
عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فات منا بعده الا اعراض ولواحق
وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ وينبغي ان يكون المادة التي قصر عليها هو لا نظرهم

المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو جعلنا
الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها واكثر ان ارادوا بالمادة الاولى الجسم
المصورة فقد فعلوا من العلم معرفتها لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو
الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل اليه وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما اسسوه و
عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوع الصناعة بشرط بل هو غاية الصناعة
وهو موضوع الاجسام المعدنية التي تشتغل بحفرها وتذويبها وغايتها صورة صناعية وصاحب الصناعة التي موضوعها
الحديد كالنقاش فانما يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقريبا فاما شيخنا
تفضيحهم وان كان تفضيحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدا للجسم وجهة كونها
من اللواحق الذاتية له فان فحصوا الصورة من الجهة الاولى لم يقع في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى و
سبيلها في نفسهم السبيل الى نيل ما يعرض من الهيولى للابصار فيها بل توسط صورها وان فحصوها من الجهة الثانية لم يكن لهم
ان يبحثوا عن لواحق الجسم على الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيئا منها موضوعا لصناعتهم بل غاية لها ولهم ان يثبتوا وجود
الهيولى الاولى لو امكن بشئ ذلك فان امورا فيها من جهتين كان ان الامر الحق ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم
على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول**
في تناهي الاجسام ولاتناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم
تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام وتبيين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى
الجسم المفرد اعني غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تألف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة
ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فاما بالا
فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء
الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
المنطبقة هي عليها ويتخلل لك ذلك ثم كما امتنع التالف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل
فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده فمذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف انصاف انصاف
لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا نظن انه يلزم

يلزم ان لا يلحق السريع البطي بل لو وقف اذا انقطع ما بينهما من المسافة الا انقطع نصفها ولا نصفها الا انقطع
نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه ويدفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما
لا يتناهى فهو حاصل بالفعل بل هو من حيث لا يدري على القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرجعه مع ما مر انها
ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل
جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم
المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق
على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها اجزاء اول **اقول** اعلم ان
اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألف الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون بينهما فرق في المؤدى ثم اذا
كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها
اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى
ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اي الجزء حقيقة ما كان منه التالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن التحليل
ح انما يبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم ما سبق فاذا بطل التاليف منها وتحليل اليها
بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا باي كيفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها
واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بوجه اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها
فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى
اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهيه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي
ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن بوجوب كون الاقسام الممكنة
فيه قابلة للقسمة ثبوتا لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه
الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك
الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان ما يستانف مع بطلانه بما مر هذا اجمال ما تذكره في
هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان تم صعب عليك تعقله فلتطلب اثباته بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره التصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق وتحصيله من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية وغير ذلك من برهنة بجوهر المتقسم لتحصيله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب الاتصال بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة موضوعه فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور الا من حيث الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان لم يكن التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عنده متشبها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو جعل فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها اذا لا يكن ان يتصور الجسم من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يتحد وخذها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يلزم ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام الا الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه ويتصل بذلك بعد استقرار الكلام في العلم الالهي كالكلام في ذلك سيتالف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة الى لا نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه

في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة ومن اشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليها بالحركة والسكون كما سيتبع ذلك كالتماس والاتصال وكذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكانه ينظر في الفصل الثاني في الجسم ولنرجع الى تحصيل ما في المتن فنقول من البين انه لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من جسام اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى في نحو اتصال الجسم وما من احد ثم الانظار في امكان ان يتركب جسم تركيبا طبيعيا من جسمين متماسين بسطحين وكجسمي بالجسم البسيط لا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى مع ذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط كافة على العموم بل انما ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة وحينئذ نقول تركيب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما راه شيعة ذيمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد بمعنى لا يكون والفاس الجسم كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك راي اولئك وبذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك فنقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم ادراك المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل وهو انفصال الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الانفصال الينا في التالف من اجزاء بالفعل الا في الجسم كالهيولى والصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو بوجهها فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون مفردا او كلا متناهية واما ان لا تكون متجزية بجوهر بحسب القسمة القطعية والكسرية اولا وبها ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا اعني كون الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقي في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ لا يحصل منها بالعدد والحجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقي بالامر فحينئذ اما ان يكون بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم او لا بالامر بل يكون شيء من جزء مشغولا بالملاقات وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هذا حيث لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف فاللازم من ملاقات الجزئين الا بالامر ثبوت طرفين لكل الجزئين لانا نقول انه كانت الاشارة الى طرف عين الاشارة

الى آخره لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقات والآخر فارغا عنها والا لكان محل الطرفين المتمايزين في
الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا للانقسام لان يفرض فيه شي دون شي وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي
ماذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات اظهرها واهية واقوى شبههم ما يقال ان زيتون في جو
غير زيتون الكبروطا كما اعتصم بل يشكلون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى
الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر
ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضرا او قد ان المستقبل
ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم
اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان والا فلا يكون الحاضر تماما حاضرا ايضا اذ الكلام في الموجود
من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة التي
هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية تتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة
بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه
فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض
عن الاستدلال المذكور انفا الشي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم
من وجوب قسمة الجزء متعين عند تماسهما الا ان جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا وجبنا حل الشبهة في اوائل فصول
باب الحركة ونعيدها في باب الزمان ومحصله ان يريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا
والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك
بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام لا يجب الفرض والتوهم فليس هناك آن
بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض هناك آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين
الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام والانقطاع عند غيره الاول
فيكون لا محالة بينهما زمان تم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل
اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود والذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من
عدمهما في الآن الحاضر الا ان عدمهما مطلقا لان الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من
غير ان يكون لوجودهما ظرف لا الزمان ولا الآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة فيه منهما

منهما في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فصدم والمستقبل معدوم متوقع حضوره فباطل
عند ارادة الآن من الحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين فلا نسلم
بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه لا تغير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تالف الجسم في الحجم من اجزاء
لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها بشي من انحاء القسمة امتنع التحليل في الحجم الى تلك الاجزاء لما ذكر في
امتناع التالف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة
بالفعل يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل
ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية
له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني
انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك
بهما القائلون بتالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها اعني عدم قبولها للانقسامات
غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها او بما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي
القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء كيفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة
بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة او تحليل في حجم الى
نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج
الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما
بالعظم والصغر من هذا السبيل لجريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما
اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام
الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم اجمالا من اجزائها وربما
وقفت القسمة الفكية او الكسر يجيء في الخردلة قبل وقوعها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الآلات
مثلا او ربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية وجه الارض بكل من اقسام الخردلة
اذ يمكن تقسيمها الى صفايح غير متناهية تغشي وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان
ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتمييز الحس من مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم
وبطلان اللازم غير ضروري والامر من هذا على ما قال الشيخ ومن سلم عدم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان خردلة تقسم

الى اجزاء انها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها
واحدة فواحدة فما كان بديهيا ان هذا حق او باطل فصح ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرته ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي
هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان الاجزاء
الخردلة تغشي الارض غير التعجب واما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين
الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام فكيف يتبين باستحالته لا تناهي الانقسام الثانية انه لو كان جسم
منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل واقفا في مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع
نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وكذلك النصف وهلم جرا الى ما لا يتناهى من انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما
من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل ما لم يتجزأ فليس هناك نصف ولا ربع
بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة
الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما لا تناهي
القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما
لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة كل منها
متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده اذا فرض قسمته في واحد منها فبازاء
اقسام يفرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكسافراطيس وافيغورس من الاوائل والنظام من معتزلة
المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا لها فاعترفوا بان الجسم قابل
للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل
فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة
وجود المفرد بالفعل في المؤلف وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد
على اجزاء موجودة بالفعل والاجزاء موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم لم يأمنوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم
القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب وكيفهم من الشفار
انه جرى بين اصحاب الجزء اعني القائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية

متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء
اوردوا على هؤلاء ان اخيلوس الشاعر مع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء
الى الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حينها مقصوده من حد الى حد ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع نعل يسير عليها التجأ من
بافيغورس من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك مثالا من ان الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل لجزء جنبه بعضا فيتبين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفره مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط فلما استشنع صاحب الجزء الطفرة والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي يلي الطرف
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون الى ان حكموا بان الرحى ينفك عند حركته بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة
التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء مع ما مر في ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى لان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا
لم يحصل حجم من الجزء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم
بذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى ما لا نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون فيما بينها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل يهدم المرام وان فرغ الى النظام
وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن في ذلك
ثمانية على طريق الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول آخران على جنب ذلك فيحصل العرض اربعة فوقها
فيحصل العمق او ستة على طريق العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على طريق المختار بان يوضع جزآن ثم بجنب احدهما
ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا التقرير بطل كلية ما اصلوه بالكلية فان اوردنا ابطال
راسهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصل لنا من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي
اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم ونسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاعداد والآحاد ففي ان الحجم اذا
كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد غاية الاقل ولو

بمرات غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل مرتبة التالف عن الآحاد فيجب ان يكون نسبة حجم جسم منسلخاه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء كنسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين بعين والآخر ان ينقص من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طرق مهربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة الا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان المقادير الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تتشابه للاجسام فيما ذكرت من الاحكام وتبيين من ذلك ان ليس شيء من المسافة والحركة وزمانها جزء لا يتجزى اللهم الا بحسب الغرض والا فكل ما يفرض اولا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتأخر ويكون جزؤه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الا الى النهاية وسيأتيك ما يعرض من شبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت الفصل الثاني في احالة اللاتناهي في النظم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آ ب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناه بالفعل في جهة ويفرز منه آ ج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آ ب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آ ب الا بـ آ ج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق لان تطبيق جزء على آخر ثم تطبيق الباقي على الباقي وهكذا ثم تطبيق جزء جزء تفصيلا فاقدة عليه الوهم والحكم العقلي الاجمالي بالانتهاء الانقطاع بل بمجرد التفاوت والايم ليفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين ج د حركة من طرف الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتأتى تحدثها مع غير المتناهي

غير المتناهي الا اذا قالوا من انه لا بد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن لحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اقول من انها لو حدثت لكانت في آن يفرض مع نقطة ولا تتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقطاع المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا يتأتى ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال التناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث الا ان الانفراج بينهما يتزايد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزايد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد فيما فوق جهة

اقول الفحص هاهنا عن امكان اللاتناهي واستحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية فهو انها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها الا اتفاقا بحسب اللفظ ولا شيء من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح به الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل ولكن من شأنه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون ذا عدد بواحد وضعي او عددي كالدائرة بل بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في نحوه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة والمتسقة اي المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصر منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد مترتبها متناهيا فليكن آ ب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آ ج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب بالجزء على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آ ب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آ ب الا بـ آ ج المتناهي فيكون آ ب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آ ب يظهر الخلف

ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع
المحاذات في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما
بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين يماثله من الاخر
ثم انما يظهر التخلف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذ اتى التطبيق بينهما في آن او زمان
متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين
من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين
بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي
في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار من
صدقه عليها وان لم يحضر ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية لا تليق القوى الجسمانية المتناهية المقاد
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع مباين في الاشارة لسائر
الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق فيه
فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينتهض البرهان
على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ
والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة
اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ ينقل الزيادة فيما له اتساق
الى الجهة الاخرى وانما الاتساق لانه هناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز
هناك عن الطرف الاخر الا اذا تحقق تطبيق جزء على جزء مفصلا فيتحقق تطبيق مرتب والاتساق في زمان متناه وكذا
توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج تجري بان التطبيق الوهمي فيها فاسد لان التطبيق الوهمي انما
يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك

وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان مع الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم
بالتفاضل لو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد
الامتداد وقد تفطن لان اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في
امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء
الدهر والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين المتصلات
الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات
التي لا يصح ان يبتنى عليه حكم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتي فيما ارتسم من تلك
الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في
الدهر او في الحضور عند الباري تعالى انتهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف
الفلسفة يضاد قوانين الملة وقد اوحى الى المتفصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولا بان تناهي
الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل ويحيله
البرهان واما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتسم بعده الا يكون
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة ويوصف
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند
الحق فانما يجري في الزمان ما يكون وجوده بالنسبة الى المستقبل في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند
الباري وثانيا بان الموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ
بالاعتبار الاول اخير انه غير متناه فلم ينتهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار
الثاني اخير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعدى الحكم بالتناهي انما يجري فيما خرج الى الوجود بالفعل في افق التغير
والتعاقب ولو كان الامر على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني
لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي
في جانب الماضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا المتناهي هو المقسم بينهما حيث
البرهان في الماضي على اجتماعها في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترفت ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا
الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا تخالف في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لحقيق اذن في بعد
اعتبار ينتهض البرهان على استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل الكلام ههنا ليست اصطلاحا
وكانك قد رشيت بما وعيت من حق التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتأخرين وهو ديدنهم وان غلب عليك التقليد
وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه
ههنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لم ينص على عدم تناول هذا البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك
حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلا يستقيم ما حاول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة
بهذا البرهان الزاعم الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع
فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د متناه
لا متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د
من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا
لآ ب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة
حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا تكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا تكون لا محالة بزاوية
عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية وتكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية
على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي حيث وقد علمت انه لو وجب ان يكون
للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
اليس لك ان المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا تكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة ان الآن الاصلي ان يقع طرفا

طرفا لها كذلك المسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يوجد كموافاة الحدود المفروضة
في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا انقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا النقطة
نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة في كل آن من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم تكن من الموجود
بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او تبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكالوصول
الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط المنقطع بقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء
كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور وجود في آن اصلا لا
آن هو طرف او ظرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيها او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه
نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على
وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق
فيجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كالقدر المعين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر
تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم له اول
آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في
زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل
آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع
وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين
من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر الغير المتناهي وهذه المسامتة هي التي كلامنا فيها
ولا يكون لهذا القسم اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن
هو مبدأ ذلك الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك زمان يكون
هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى منه بهذا
بان يكون اول هذا التفصيل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما يختلف

الحوادث في اول الوجود ويختلف ازمنة منها في آخره لكن الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات
فلا يكون جزء منها اول من ظرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر
ولك ان تقول انه لما لم يكن لها آخر حال ان دخل الاول الحاصل السابق عليه وبالآخر اللاحق له لا انها الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم والآنا علية وكلا هذا ولا ذا لك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية
لا يكون وجودها في آن فضلا عن ان يكون لوجودها اول آن او آخر آن فاما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون
له آخر آن الوجود كالضوء فانها تنقضي في آن حتى توجد فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن
الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة
القطعية وان لم تكن منطبقة عليها او مسامتة الخط للخط الآخر الزائلة بالموازاة فلا آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة
بالحركة الى المسامتة فبه تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن و
الآنيات والضوء لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان
والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما يلحق
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل
التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن للسابق من
عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان فيه عدم الآن والآنيات
لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون الا محالة
لوجودها آخر آن والزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالضوء
الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية اذ يكون انعدامه وانما حصل كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة
انقطعت الحركة سند حالها وتمرت بعده يكون العدم اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل ههنا بل افضى
الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل والافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي
بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات
طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي مع انه لو حدثت
لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا
على تلهمه قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج والآنيات في

٤٥

ولا تناهي ذلك في زمان متناه فح لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب الماضي
فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة ما
الا بمرور زمان غير متناه بعد الموازاة فلا يكون في الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة سوى الاجمال
يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا يتمحض على ابطاله في الاعداد كما ان البرهان السلمي وتقريره
على ما كان في مستانف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان
من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه فهو
وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في سلسلة الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد واجاب بان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهي الامتداد
بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزائد معه كذلك وخروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج
المتزائد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح عذرا على ان مثل هذا الجواب في ان خروج خطين محيطين بزاوية
الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد
اللاتناهي في الانفراج لما احتيج الى لا تناهي السطح في الجهتين ويكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين
الخطين وتر الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان صرف ذلك في امكان اللازم لم يقدح
في المقصود والحاصل ان اللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة
تفرض منها يمكن ان يزداد عليها ولا ينقطع انتظام عددها وقد يفرض زاوية الانفراج كمثلث القائمة حتى
يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من مثليها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر
وهذا البرهان كما ترى تمامه الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني**
في المكان وفيه فصلان **الفصل الاول** في انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من القطعيات

ان ههنا شيئا يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة شاهدة به لولاه لم يكن فوق ولا تحت
ولم تختلف الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان التخييل العامي يمنع وجود شيء
لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة تارة على ما يستقر
عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان فاذا توسعوا اطلقوه على
ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا انصرفوا الى ما يختص به وهذا مما بحث عنه وتيسر لك مما علمت من لوازمه
الانتقال الى انه ما يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو اما بعد غير مادي مساو لمقطاره او السطح الباطن
من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما الجسم الحاوي فمن ترعرع يسيرا من العامة يجد شخنه الغوافي الاحاطة
فلا يجعله مكانا حقيقة له بهذا المعنى بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج
وقد لاح بطلانه واما بعدا مجردا موجودا وهو باطل ايضا اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكن
بذاته ولوازمها اذ لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته ولوازمه فيجوز تبدل الشكل المستلزم لهيولى القوة
المحوجة الى المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد
مجردا منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان وجوده
ولو رفع الجسم فطري ولذا سموه مقطورا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام مكان ولكان
الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف الاجسام متنبه
لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد وفيطنها انها باقية بعينها ولا يقدر الفرض على فرض
زوالها وايضا انما يدرك العامي من اجواف البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس والتزام الثاني ولكان
الوهم لعدم الخلا الاجسام في المكان يوجب المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ
الاستبدال فيه والا لكان الطير فهو ساكن ان اريد به الاستبدال بنسبته من امور ساكنة والذي لو خلي وحاله
وترك عليه كانه حفظه اوليس بساكن ايضا ان اريد به يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام
الاول في انية المكان علم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان يتصور بما يكن
فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده ان لم يعلم بعد انه ما هو فنقول يكاد ان يكون وجوده
فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهم الاجسام عند
اولئك من قبيل توهم للباري تعالى وعند هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك وتوهيد

ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء الشيء وكل ما سوى المكان ربما يبقى
معها ففي مفارقة المكان وثانيا ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق و
التالي باطل بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك اماكن موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان يتحرك البعض صاعدا بالطبع الى فوق والبعض هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذاك لكنها مختلفة
قطعا فان نوقش بان النقلة مفارقة الوضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوقا او
ايضا هذا كذلك والمطلوب والمهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك فاقول ان الوضع والترتيب ان كان بحيث يكون
الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بكليته بالجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من حاو محيط بالجسم نافذة
تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متناهية ويكون بينها فضاء مقداري
يمكن ان يتحرك فيه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون للاشياء مضايل اما
موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان والا لوجب ايضا ان يكون سطح الجسم الثبة ولا نعني بوجوده
ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك
على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان جسما وتمت احكام الاجسام وعاد الى الاول اذا
لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لاشيئا محضا وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان
في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقا الا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون
مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على
الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان
تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ
في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت
والدار بل كرة العالم وقد يتضيقون اذا الاختلوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان الجسمين كالا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا الفحص عن حقيقته ولعلك تتيسر لك بما
علمت عن لوازمه الانتقال الى لوازم آخر تكون شرك الاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك من كونه
بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك
الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالان ينافي

فيها ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم تداخل ذلك الجسم وقيامه وان قام بمادة
اخرى لم يكن حاويا للجسم فيلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في
اقطاره اذ لو نقص بجزء ولو زاد لم يخص وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لما يعرف في موضعه ولا ان
يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يكن السطح اليه منفوذا من
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه والباطن من الحاوي الغير المماس لم يقع حاويا لحاوي فانه
حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد اتضح
بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول محدود
بسيط ملاق لبسيط تام محيط كان او محاطا حتى يكون الجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محوية زعما منهم
انه لابد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الافلاك فيه زمانية فلا بد لها من مكان كلها باطل لا يستحق ان يلتفت اليه
وانما الحق دائر بين الاحتمالين الباقيين يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه انا نقول كل من تحرج
وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق البلوغ الى حد يعلم ان ثخن الحاوي الفوقي للاحاطة فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم بل سطحه فلينظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتجرده واحتوائه الجسم شكلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
منهما بطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا
لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد ولوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا
معينا كان للجزء ما للكل فيلزم ان كل جزء فهو لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لجهة

بجهة القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ما يلين البعد الا صورة جسمية او مقدارا لها لو كان ثم
المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وتعلق قول البرهان هنا لا يكاد يحتمل مخالفة
البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية فما والثاني انه بطل كون المكان بعدا مجردا وذلك ان الاجسام متمانعة عن
التداخل الضرورة والتمانع بينها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل طبيعة
البعد والامتداد الاترى ان الخط والسطح اذ بهما امتدادان في بعض الجهات دون بعض لم يمتنع تداخلهما بعد كمختصا بهما
في جهة الامتداد اذ لم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو ممتد في
الجهات يمنع بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه من جانب جهة اصلا وكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد
الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة ووجه اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد يمتنع من ان يداخله الاجسام
فلا يكون مكانا لها واعلم ان الوهم اذ قد يشرع فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه اذا سمع البرهان تعين ستحا
يحميه ويكاد يوسوس في سره بكبيده وان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالماهية فلا يلزم من امتناع
تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغى اليه
ويعلم ان طبيعة الجهة المقدارية الممتدة في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول فلو اتى
ان اختلفا بالماهية لكنهما اشتركا في اثبات نحو المسحية والمساحة فيبنا لو جعلنا على السواء والحكم باختلافهما في الماهية
ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه بالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين من جسم وسطح او سطح وخط فاذا اريد احدهما في المساحة على الآخر زادت
المساحة واذا انقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك تساوي
بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمتنع عن ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى
فلعل هذا التقرير ايضا الثاني وان لم تقم المساواة فاذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون
المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول والمشائين واعلم ان للمتخلخل
البعد مقالات منها ما يكاد يتبين فكم يتعلم او يقلقه لو لم ينبه على فساده فلنوردها ولنذكر ما فيها فالذي قال اصحاب البعد
الموجود من ضعفاء القائلين انه موجود لو رفع الجسم وكذا دخول الاجسام فيه فمنطور عليه البديهة فان الناس كلهم
يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعد يتعاقب عليه الماء والهواء وغيرهما بعينه معها فلا يكون هو القائم بها

بل هو المكان لهما وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان ورد او رد لابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا
يتكلف الجواب عنه وكانهم من شبهة هيهنا اسم موهوم مفطور الاى مفطور عليه البديهة او اكدوا انه مفطور عليه لاموهوم
ولامادي وانه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى عن ابن مودود الشاعر لما اراد ان يحدث في
شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض
الواسعة وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح المذكور لحوى كل جسم سطح بحسب تركب الاجسام الا الى نهاية وهو
باطل وجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون
الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح
من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان الساكن
المجوف ظاهره مدرنه كريا يرى ساكنا وان مالت مشارق الارض ومغاربها او الجواب عن الاول اعني ادعاء
اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو عن اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة
والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعاد جاعليه لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام
لتخالفها ولا يتنبه عليه الا في الابعاد لتشابهها فيظن ان ابعادا بعينها باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم
بخالفه فيجد مكان الاول ومن الثاني ومكان الثاني بدون الاول لا يتنبه الانقطاع بعد آخر لتشابه الابعاد فيجد
البعد متصلا واذا هيهنا في باب المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وهيهنا سبب آخر وهو انه لما يحكم العامي من ان هو البعد
دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سياتي وعن الثاني وهو ازلم ان لا يكون مكان بعض الاجسام التزام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا برهن عليه لعل الوهم انما اعتبر من الاجسام ما له مكان فحكم ان كل جسم مكان بل حكم
ان كل موجود له مكان فكما لا يكون ثم عدم الحجة الا يكون لكل جسم ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع
ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل الامكنة على تمكن بل المتحرك حقيقة ما يكون مع الاستبدال فيه والذي على الطير المذكور فلا يكون
متحركا وسيأتيك بهذا زيادة تحقيق انشاء الله تعالى واما انه لا يكون ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك ومن
شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وحرك عليه مكانه حفظ كان ساكنا
وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس متحركا ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس لمنع
يمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لعدان الحركة مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وعادتها يشنع
اهل العرف وذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا العدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ

الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاي محذور في حسبانهم وعن الرابع وهو توهم سكون المسافر ان
اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلم نسلم بطلانه والضرورة انما تقتضي بكونه متحركا في
وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان
العرفي الحقيقي لا يكون فيه الجسم الا يكون مخصابه كالعشبة للذرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء**
ولو قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن مع الا فحشو لما ان يكون الاشياء حصاد وهو
باطل لقبول المساواة والمفاصلة او بعد امجرد او قد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يكن فيه
حركة على خلاف ما يقولون بل لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين مع تكون لا محالة في
زمان ثم فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء وتكون اللبثة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته المتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لاشتراك الزمان تفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في
الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى
ان نجعل المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجودا فكيفنا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء
مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في
القول به ان بالبين من ليس بجسم في ظن العامي فالخية هو الشيء جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية وانتبهوا
بان اللمس يا لحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من تابع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فانه ملاء ممازج للخلاء ثم شبهات اضطرتهم الى اثباته نحو انه لولاه لم يرجع الماء المنجمد بالاذابة ولم يتحرك
العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال الماء الى اعينه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء
آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يكون الملا ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانا اذا رفعنا باطن اصبعنا وفيه عن سطح
الطس مماسته بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملاء ما بينهما من الطرف فحين كونه على الطرف يجب خلو
الوسط ويخلل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع
الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب
البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة لعهد وجوزوا

في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
وحد الطبيعة اليق وليس للسرعة حد تنتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة واذا
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد من
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمعاوقة
فاذا انضعفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمعاوقة تضعفت السرعة وتضاعف الزمان واذا انضعفت المعاوقة
تضاعف السرعة وتضعف الزمان وبالجملة اذا اختلف شيء واحد من الثلاثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد بلا ان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعة
فقصدهما اشكال لان الخصمان او لهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية وهو
ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثان
مع معاوقة ميل طبيعي ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معاوقة ويرد عليه في المقامين
ان الحجة انما تنتهض على اثبات مطلق المعاوق الاعم من خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارج
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء او
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان
قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات

في الحركات ويزيد في الملاء بسبب معاوقة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام
الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون نسبة زمان الحركة في الملاء الارق مساويا
لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق
في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء
الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة
في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل
المعاوقين فيهما على المعاوق في الثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات في حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات
مخصوصة واكتفى في احديها على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق
ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان
كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق فلزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا معاوقة الميل الطبيعي ان فرضت
بلا معاوق اصلا يمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت
بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا
معاوقة الميل او كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احديهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نسلم
لزوم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة ميل لمثل ما عرفت واعلم ان
الحجة لو استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كان يقال لو تم شهادة البديهة بانه
وجد هناك خلاء وارسل فيه حجر منفصل من الارض يتحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي لتشبث
لان الطبيعة في البسيط لا تقتضي غير ما المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة
واحدة امرين متضادين ولا خارجي لاستحالة المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والفرض فعدمه
بعدم توقف حركة ذلك الحجر من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا
فليتامل فيه ولما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا يتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتشابه اجزائه
بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما يجوز
لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك بايجاد ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يختبر
مع التشبيه المقاومة المحرك فيحس في المتحرك طبعا اذا قوم منعت الحركة وذلك الميل يختلف

٥٦

بالقوة والشدة وبهذا يظهر ما يلزم الميل الطبيعي انتهى لا يتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي
لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان
ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية
في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود
معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله يحدث بعد
ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يحصل به تحديد انما يكسر سورة قوة الميل واضعف القوة
الطبيعية للمتحرك والقاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر سورة قوة الميل فلا نسلم ان طبيعة
المتحرك والقاسر مع قطع النظر عن القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي
الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فيمكن مع المعاوق الذي يتقوم به ايضا كذلك لان الميل المتحصل من تلك
المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب تلك المعاوق فما قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي
الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين في هذا المقام الغموض تحقيق عميق
دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي
الحصول في المكان فلا تقتضي التراخي بل هناك امر آخر يقتضي التراخي وذلك في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي
الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته هذا الظاهر في المعاوق
الخارجي لا سيما الملاء فانه ينكسر الميل بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يمنعه عن مقتضاه من تمام الحركة
واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل ويتحدد ميل ضعيف فيجوز ان يذهب الى عدم تحدد
الزمان به واعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما تخيل الخلاء لاصحاب الهواء وذلك ان الظن العامي يحكم بان ما ليس بجسم ملاقى
جسم فليس بموجود ثم تقدم في الاجسام الموجودة منه ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء
جسما فالاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل يعدونه خالية فاول من تنبه منهم ان الازق
المنفوخة تقاوم المس فظهر لهم بالمس ان الهواء جسم فمن الذين تنبهوا لذلك من رجع عن تخيل الخلاء الا انه كان
يظنه خلاء ومنهم من اصر على تخيله زعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو مخالطه الخلاء ثم شبهات
اضطرته الى اثباته منها انه لولا الخلاء لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير انضمام جسم آخر اليه واللازم
باطل فان الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينقص حجمه بالانجماد واما اذا كان هناك خلاء

٥٧

هناك خلاء يجمع ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى
ومنها انه لولا الخلاء لتحرك العالم بحركة جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملاه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه
والا لتداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا الاول لانه يتوقف
انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فيلزم الدور
بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي الثالث كذلك يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام
المتحرك ايضا يجب ان يملا المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له اياه كان بالي اليه انتقل اليه هذا
لما توقف بل غيره وكذا الكلام في مكان ذلك الغير فيلزم ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها
انا اذا فرضنا صفحتين يطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا المسنا باطن صفحتا
صقيلا ثم رفعناه دفعة منها يلزم الخلاء بينهما لان الملاء الذي حصل بينهما كالهواء انما
ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان للامام الرازي
اثبت ... السطح بان عدم استواء الاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض امر لمسامات فيه الاول
انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من انتهائها الى سطوح
صغار مستوية والا لذهب الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات ان لا بد ان يحصل بين كل نقطتين
سطح متصل واللازم كون السطح مركبا من النقط متفرقة ... الامام في استواء السطح على ان
المستوي الاعلى وجود ... سطحين ... ان ...
طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها
ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد فيه تقعيرات وتحدبات من غير زاوية حيث
لا اساس السطح المستوي المستدير الا على نقطة او نقاط وتخيل ... ان الاوليان تمهيد ان الجسم بمادته يقبل
للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فيجاز ان يتخلل اي يقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة
خالية بين اجزائه ويتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد تفرقها
كما سياتي في حينه فيجاب عن الاولى ان الماء يتخلل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف
الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلل الجسم الذي خلفه فيملا مكان المتحرك من غير
ان يخلي عن شيء من مكانه وتخيل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك

فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان کانت صحاح
فی زمان الحرکة وکذا فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان غیر الآن الذی هو طرفه من جانب البدایة ولیس حصولها
علی سبیل التدریج والانطباق علی الحرکة حتی لا یکون طرف حصولها آنا اصلا لکنها انما تحصل بالحرکة ولیس
لحدوثها اول آن بل کل آن یفرض فی زمان الحرکة کان قبله قطعة من زمان الحرکة وکانت فیها اللاماسة فیجوز
ان یتحرک فیه الجسم الخالی من الطرف الی الوسط فعلیک بالتامل الصادق **قلت الباب**
الثالث فی الحرکة ما یشعر به بمعونة الحس بحیث ینخرط عند العامة فی المحسوسات وان کان غنیا عن آداب
النظر فی تقضاضه بیان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراک علی معان مختلفة فاذا رسم البحث عنه علی
تعیین المراد الی قول ضابطة تفصل المفهوم الجلی وان لم یک فی نفسه اوضح بل مساویا لذلک الجلی واحتسب بها
لیشبه الدور وتمییز المرام وتمهید الماضی ان یبنی علیه الاحکام وتمرینا للمتعلم بصناعة التعریف وذلک مثل تفسیر
الحرکة فان الموجودات یستحیل ان یکون منها شیء بالقوة من کل جهة والا کان کونه بالقوة ایضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من کل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخری فهذا قد یکون خروجا الی الفعل دفعة
وقد یکون تدریجا وهذا ما یعنی بالحرکة وان کانت قد تطلق علی کل خروج وعلی خروج الی این فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدریج وقولنا یسیرا یسیرا انما یدرک عنا ادراک الزمان والزمان عند درک الحرکة لکان
علینا ان نقول انها خروج من قوة الی فعل لا دفعة او لا فی آن او تدریجا او یسیرا یسیرا لکن کل ذلک یکون
علی نحو دور فسلک مسلک آخر وذلک ان کل ما هو بالقوة من وجه ولان یتدرج الیه فکما ان حصوله له
کمال له کذلک تدرجه الیه وهذا اول بالنسبة الی ذلک وکمالیته للشیء انما هو من حیثیة کونه بالقوة فی ذلک
وفی هذا ایضا فانه انما یکون متحرکا بالفعل ما دام هو بالقوة فیما یتحرک الیه غیر واصل الیه بعد وهو ایضا بالقوة
ظاهر فی حقیقة الحرکة نفسها غیر فارغ بعد ان تحصیلها بخلاف سائر الکمالات فالحرکة هی کمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من ای جهة کانت فانه یکون لما بالقوة کمال آخر جوهری او عرضی لا یتعلق بکونه بالقوة ثم ان
اسم الحرکة یقع علی معنیین احدهما الحرکة بمعنی القطع وهی الامر المتصل المعقول لاتصاف المتحرک به بین المبدأ والمنتهی
بالضرورة وبالوصول الی المنتهی وهی وان کانت موجودة فی الاعیان لکن لا علی قرار الذات وتحتشاد
الاجزاء بل علی التقضی والتصرم علی حسب قسمها اعنی الزمان فلا یکون هی ولا شیء من الاجزاء المفروضة
فیها المماثلة فی الحقیقة لها بحسب وجودها العینی موجودة فی آن وانما لها الوجود القائم الحاصل فی آن تحتی

فی الاذهان فقط وثانیهما الحرکة بمعنی التوسط وهی کون الشیء بین المبدأ والمنتهی بحیث یکون فی کل آن
یفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الی المنتهی فی حد من المسافة لم یکن فیه قبل ولا یکون بعد
وهذا معنی واحد غیر منقسم دائم للمتحرک ما دام متحرکا ولیس وجوده فی الزمان علی سبیل الانطباق علیه بل
کل آن فرض فی ذلک الزمان یکون موجودا بعینه فیه وقد یتشکک فی وجودها بان المتحرک ما لم یصل الی المنتهی
فبعض اجزاء الحرکة البتة لم یوجد بعد ولم یوجد الشیء قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحرکة وبان الجسم موجود فی
آن انتقاله من السکون الی الحرکة ولا یتصف بواحد منهما فیلزم الواسطة وبنفی اتصالها بانها منقسمة الی ماضیة
ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط ولا یتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هی الموجودة وهی غیر
متجزئة وتلحقها حاضرة اخری کذلک فتترکب الحرکة من امور غیر متجزئة وفی وحدتها بانه حیث یتاحد حقیقة من امور
یستحیل اجتماعها فی الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرک ما دام متحرکا شطر من حرکته مضی وشطر
باق فلا یتاحد زمانا فهما ویزاح الاول بانها موجودة لا فی آن الانتهاء ولا فی شیء من الآنات المفروضة فی زمان
وجودها بل فی کل ذلک الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن وبذلک ینحل الثانی فان الجسم من حیث
وجوده فی آن لا یصلح للاتصاف بالحرکة والسکون والواسطة انما یلزم لو انتفیا عما یصلح للاتصاف بهما والثالث
بانها موجودة بوحدتها فی زمان واحد فان انقسمت کانقسامه وجها الی ماضیة ومستقبلة لم یکن واحدة منهما
معدومة مطلقا بل فی الآن وانما یمتنع الاتصال بین الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة
بمعنی الواقعة فی آن حاضر وکل من الماضیة والمستقبلة موجود فی الماضی والمستقبل وان عدمتا فی الآن کیف
اذ لیس هناک امور بالفعل ینقسم منها حرکة واحدة بل الوهم یحللها الی اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما یستحیل ذلک فیما
هو قار الذات موجود فی آن او فی زمان بلا انطباق علیه والسادس بان ذا الانقسام الی المضی والاستقبال
بالنسبة الی آن مفروض لا ینافی وحدة الزمان والحرکة وبالجملة فانما ینتهض الاقیسة علی نفی الوجود
فی آن للحرکة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا کذلک انما ذلک للحرکة التوسطیة **اقول** الحرکة وما شابهها
مما یدرک بمعونة الحس بحیث ینخرط عند العامة فی المحسوسات وان لم یکن محسوسا بالذات وهی وان کانت جلیا
غنیة عن اعمال الفکر فی اکتسابها لکن ربما یکون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق بالاشتراک او النقل او التجوز علی معان مختلفة
بحیث ربما یقع اشتباه فی المراد بها فلابد العارض لها اذا ارید البحث عنها فی تعلیم الفلسفة قصدا فی تعیین المراد بها الی قول
ضابط ای مطرد ومنعکس یکون فیه تفصیل للمفهوم الجلی لذلک الاسم لیرتفع الاشتباه ویتمیز المراد به

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لو لا ذلك لما عرض وربما يكون
فيه تمهيد لما يبتنى عليه الاحكام او ربما يكون للشئ احكام مبنية على جوهر تضمنت في مفهوم التعريف تنبيها
لها الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا لكن يراعى فيهما ما يراعى في
التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور ومن اخذ نفس المحدود في حده وغيرها وانما
تمرنا المستعمل لصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز او اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان
الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شئ منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقا ان يسلم ههنا او يتبين
في الفلسفة الاولى لكن الغلبة المؤنة في بيانها القول لو كان شئ بالقوة من كل وجه لكان وجوده
في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغيرها حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل
من كل وجه كالبارى تعالى ومعلولاته المفارقة ولم يتصور ذلك ههنا الى ان يصدق بحيث ننبه من
ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا ومتصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم
شان كل شئ هو بالقوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل لما كانت القوة عليه فقد يكون
خروجا اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة وان يحقق الا في مقولات
تعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فيتاتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى الفعل
فلا يتاتى الا في الاين ج كان ثم ههنا علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة الا
في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا او لا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا او يوخذ في حد الزمان ثم الدفعة يوخذ فيها الآن
والآن يوخذ في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بحركة فيكون كل ذلك منطويا على نحو من الدور فلهذا سلك
المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فلا ان يتحرك فيه تدريج الى
ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله بالفعل كمال له اذ هو يرد به من نحو من القوة وتخلى بنحو من
الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه هو فعلية ما له اذ انها قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل ايضا لكن
المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك له الحصول الشئ الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك له الى المنتهى
الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكمالية هذا الشئ انما هو من جهة كون الشئ بالقوة من وجهين
احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له

ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه وثانيهما كونه بالقوة في ذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا
صار متحركا بالفعل فهو وان كان في معنى المتوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر
الاعتبار يكون بعد بالقوة متحركا وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه ما لم يصل الى المنتهى
لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست كمالا ثانيا لا يتفرع
عنها كمالات اخرى حتى يكون حيثيتها النسبة الى الاشياء فانها كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا كالكمالات
التي هي لما هو بالفعل من كل وجه لا التي هي لما هو بالقوة من جهة لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون هو بالقوة
كمالا جوهريا كالانسانية او عرضيا كالاسودية لا يتعلق كونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة دائمة وجوده ولا
للكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر
الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدا او المنتهى وبها الوصول الى المنتهى
ووجودها في الاعيان فطري لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى يكون وجوده في آن ما البتة بل على
التقضي والتصرم فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر متصل في ذاته
منطبق على الآخر بحيث اذا تجزى احدهما تجزى الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من
الزمان وكل آن يفرض في الزمان فاذ هو ليس ظرفا للزمان بحسب جزء الزمان في الاعيان ولا الجزء منه ظرفا
للحركة بحسب وجودها في الاعيان ولا الجزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يكون احدهما قبله
وماضيا بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلا كذلك وينقسم الحركة ايضا الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها و
يكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فيها من الحركة ثانيا وبالعرض ولا يكون الزمان
ولا الحركة ولا شئ من اجزائهما موجودا في آن ما اصلا وبهذا المعنى يكون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان انما لهما الوجود
القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس نفيا الوجود القار في الاعيان عن الحركة القطعية و
تثبيتا لها في الاذهان فقط انما يعنيان نفي الوجود الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثاني
من المعنيين للحركة الذي يجري ان يكون الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشئ بين المبدا والمنتهى
بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدا او قبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة
لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعا ان المتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان

٦٢

حالة لا تكون الا في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها
لا توجد في آن ولا شيء من ابعاضها في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس
فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند غيره
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا يظن ان ههنا حدودا
مشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام
لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات
وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان
واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلفت نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا يوجب
تكثر المعنى في نفس النسبة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة
انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان القطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك
هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض
في الزمان فاعلم انه لم يكن شك في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا فيه
شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد وجهت لبعض اليونانيين كزينون الشيخ هو زينون الاكبر وكان برمانيدس
ومن تلامذتهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفي وجود الحركة
تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين
الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انتهت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول
وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى
الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين
بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة وهما لا يوجدان
ان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن الاتصال بين الموجود والمعدوم
والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

٦٣

والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة متقررة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا يكون
تمامها حاضرة وهذا خلف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون متخارزة في الوجود ثم اذا زالت هذه
يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متخارزة في الوجود واما التشكيك في
وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتألف حقيقة وحدانية
من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت واحدة كانت
في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى
وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد ومنشأ هذه
الشكوك يندفع الاول بان جميع ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون
المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون
مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك
الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف في ذلك الزمان ولا في آن
يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا
مع علوه عن الزمان والآن كما ستكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما
عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح
للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما وانما يلزم لو
انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في
الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل
كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى انما
يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما
موجودا في آن ولا في زمان الآخر ونستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد
موجود في مكان واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما متمكنا
في مكان لا يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من انفصالهما اتصال الموجود

٦٤

بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة في آن
في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة
وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال لو اتصف بالوجود
في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون
موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان
مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن وان كان
مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة
اخرى الشيء لو استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم
المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية في الآن
وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول
الزمان والحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا
وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه وكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالمضي
او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى آن ثابت له في نفسه انما
لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما هو في الوجود فالمضي من الزمان
موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق
في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من
اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء وهي غير قارة الذات لا توجد
في آن البتة بل موجودة في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها
متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان
من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى
يصادم ذلك حد الزمان ووحدته بل يشترط في محدوديته ووحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة

٦٥

المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى متعين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك
واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم
في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه فانما راموا بذلك
انا انما نقول ان الوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا ينتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة
بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى في كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة ولا
منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا يثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن و
شكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن ثم زعم المتفلسفة من المتأخرين انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية
عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو
محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو
بازاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على اعاظم الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك بعض
خير الاخلاف من المهرة السابقين فان الدليل على ذلك انه خلاف ما هو من الاصول في كثير من الفصول فانهم يقسمون
الكم الموجود في الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما
ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة
هي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة في الاعيان اطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب
الوجود العيني اما الوجود الذهني فهما قاران فيه بقاء ولا يمكن حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا
وثانيا ان التشكيك انما ينتهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان
وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ووجب
الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ يندفع الشبهة
عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك
ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا هنا لان الجسم الطبيعي من حيث
هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه كذا لا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل
او بالقوة تكون منه واليه فيجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا ان

مسافة وما يجري مجرىها تقع هي فيها وزمان يقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح
التواطؤ والبراءة عن شائبة التشكيك فهي احرى بان يكون مقولة ان ينفصل عبارة عنها الا عن النسبة اليها
اذ بعد ان بعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر
سيال هو الحركة في الجوهر فمن غلط القول فان القسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو اشتد
السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الى احدة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى نوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات وكذا مراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل لحالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير
لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة ولا يتأتى ذلك الا في
في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فاذا لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في
الاطوار حتى يتكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة ويصير عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان يقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا واما اطلاعك على حقيقة الامر في ذلك
ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل ان كان امتداده امتداد الزمان فلا يكون الموضوع

الموضوع الا بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منها لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي
وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل
ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد
يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من احدهما الى سريع شديد وبالعكس ففي
المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال
واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء
وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان تاتت الحركة في معروضها الذات تاتت
فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا
في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم
ان الحركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة
واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع اما
الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فيكون دفعة ولا يدري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء ليس
كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة النفس كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال فحدث
تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين وتخيل بان الموضوع طبيعة
النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة
واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او نقصان ينقطع كما في النمو والذبول او لا بل
بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا ايضا تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل و
التكاثف اذ لا يجري اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان
ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث المبحث الاول
ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانها لابد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو
المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لابد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة وما يجري
مجراها متوسطة بين المبدأ والمنتهي يتدرج فيها هي ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل
لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما يتبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك

٦٨

ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين
او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى عنوان القابل بمجرده
لا يكون فاعلا فالكلام في ذلك المعنى زائد ولو بشرط تمم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي
العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما
في بعض فيتحرك دائما واحيانا في بعض فيتحرك احيانا او يفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة السليمة كانها
تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاين والاوضاع
مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض منها معينا بعض بل هي شرط اخذ به واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل
كما في مسافة محدودة وهما الفعل ابتداءات الحركة من احدهما وانقطع عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما
قوة قريبة وذلك كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا
ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض
والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما
لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ او منتهى البتة ويوجد بينهما من
تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ هو منتهى لحركة واحدة كما في حركة الافلاك مثلا فيكون
مبدأها واليها لكن باعتبارين ويكون بينها تقدم وتأخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية
مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك وبالتشكيك
على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى بحسب الجنس الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من
الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة
هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات
بالتشكيك والكمال الذي خفي رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان يعد مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك
لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصل ان الحركة في الكيف مثلا
هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده
هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان

٦٩

ان يكون باقيا عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع
باق معه فان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها
مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذواتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة
منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد
فضلا عن الفرد الاول الشخصي من الجنس لا يبقى بعينه مع تبدل الفصول عليه بل لا يبقى الا الحصة من النوع
تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتبه المتعاقبة فيه ان كانت منفصلة في الوهم الى القدر الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد انضمام
الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد ويفرض في كل آن بينهما فرد غير ما يفرض
في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك فرد محصل
بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فرد من
الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير ما يفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا مادام
متحركا ومع ذلك لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي
غير متناهية ومحصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون
البعض بالفعل دون البعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض
في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او الاكثر وتسمى
بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا انه يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة
داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم منه ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة او اقسام
الحركة ليست داخلة في شيء منها واما ما ذكروا من ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك لحصول
فوابية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فلعله يعتبر الكمال الاول في رسم الحركة وان كان دعوته على الجوهر والتسعة
الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس دعواها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى
الحركة فليس كون الانتقال حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك فان جاز ان يكون وجود الانتقال سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب وجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو وكذلك فبالحري
ان يكون الحق هو المذهب الاول وكيف لا ومقولة ان ينفعل ما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان
في عداد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم
ان يكونوا عدّوا النسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا ادرجوها تحت مقولة

المبحث الثالث انها في اية مقولات تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد تقع ذلك
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة الا بما لا يتوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض
في زمان التحرك ينفرض له فرد منه مغاير لما ينفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل
وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في
نفسه ولا يكون له من الحالة فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم متحصل
في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة
الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت
في الجوهر حركة لكان الموضوع لا محالة متقوما عليها اي متحصلا بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها ما دام
متحركا فلا يتحرك فيها اذ الجوهر باق بعينه فلا حركة فيها او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم
او تحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فلا يبقى الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل
بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت فسدت
دفعة واذا حدثت حدثت دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ابو يحصل
الغائر الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة
الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات واستحالات في الكيف تدريجا وتوسط في الكم
ايضا كذلك فلا يلزم من تتالي الدفعيات تلاو توقف الطبيعة عن التاثير والكمادة عن التاثر ولكان المني

ان المني يستحيل ولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة
ثم يستحيل وهي علقة الى ان تخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع صورتها
وتصير عظاما واعصابا وعروقا ورباطات واوتارا ونحوها ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيوانا فهناك حركات لا في الجوهر
وتكونات كثيرة فيشتبه الحال فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة
واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا وانا
اطلعك على هذا الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث ينفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس
المتى فلا يكون له متى لا آن والا زمان واما ان يكون منطبقا على الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة لا يمكن ان يفرض
فرد منه في آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث ينفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك
فيه وهو لا يمكن ان ينفرض فيه فرد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان ينفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض
له اجزاء متتالية وحينئذ لا يمكن الكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فيظهر بذلك
امتناع الحركة في الحركة القطعية والتوسطية ايضا فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها
زمان التحرك وجودها بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك فيها في كل آن بما لم يكن قبل ولا يكون
بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل او ينفعل حركة بوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل
او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج قليلا قليلا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية كما في التسخين
كالسواد المقصود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل مثلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كتبريد وتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا
بطيا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك
ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب جميع ما يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني
فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول
منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا يخفى ان من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى
السرعة بالفعل اليسير اليسير حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء لكنها
بحركتين مثلا متصلتين في الانفعالين بل عارضتين وكيفين وهيئتين لهما والفعل والانفعال الشيء وكان الحركة

٧٢

انه لابد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون
بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة والبطوء
والذي يسنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل والانفعال هو الذي يتحرك من
الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها وبالعكس وان الحركة التوسطية تتحرك من سرعة الى البطوء مثلا وليس لك
ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سرعة الى بطوء فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك
لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة
فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة ثم الاضافة من شانها ان تلحق معقولات
اخر ولا تتحقق ذاتها فاذا كانت المقولة مما تقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت
السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاخر يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل فيه
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا
انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم يتعلق واذ الاخطاء هو تعلق
ومتعلقا مخصوصا بجيده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كالحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون
هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك
قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم يتعلق اذ الاخطاء مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا
مخصوصا يحد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان
يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة والتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة اي يجلبن ضعيف لا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان
يكون احدهما سببا للاخرى فلا يضل خافان ذلك مزلة واما الجوهر فقال الشيخ انتهى الى هذه الغاية لم نتحققه والذي
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمل عليه وينتقل بانتقاله فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي او في المكان فلا يكون فيها على ما يظن لذاتها او لا حركة انتهى واذ الكلام فيما
يعرف بما مر في الاضافة واما بيان الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و
تسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

٧٣

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع يصير
ببعضها موضوعا للقوة وببعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل يكون دفعة
قال الشيخ ولا ادري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء اما في الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول لا اعني بالحركة الا هذا
ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة فلسقوط ما ذكروا
في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما تتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص مع اعترافهم
بكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على
التدريج كما في الذبول فطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها لا بنوع والاشخاص فان زيدا شابا هو
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان تمايزت فيه احوال اخرى واما الازدياد والنقصان بلا مجرد
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين فتحققهما ولا يتوهم من ان الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل
المكان فيكون حركات اينية والا فيتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون رقة او غلظ فيكونان حركتين في
الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلامنا فيه وموضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون
له تبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين او الكيف اذ لا منع من
اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود والانتصاب فيه لك
تبدل الاين فيه كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق
الوضعية هناك **قلت** السكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لكان كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يعقب السكون

كمالٌ حتى يكون السكون اول بالنسبة اليه وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله
كما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون
يقابل الحركة ولا يصح بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة
كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلا ينافي السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معنا
وجوديا فبهذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة
ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس
بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه فهذا ايضا غير واجب
فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نجتنب من لفظي الاول والثاني في
حد السكون لما اعتبرنا شرط التقابل فلو اردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وهي ليست
بالعدمية فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة
ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون مناسبا بما يتعلق بالحركة من الزمان
وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن الزمان لا يكون ساكنا كما هو ليس متحركا كذلك الجسم في
آن كما هو ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله اذ لابد التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة
عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقع وفسر عليه ذلك وكما عرفت ان الحركة في
مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة
بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقع بل سكون في اين مع عدم حركة فيه
قلت فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة
بالعدد لكن يستتبع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين فيكتفي باشتراط وحدة
الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة
بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات
بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبعية تشتد اخيرا والغريبة القسرية تفتر
اخيرا واولى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية فاولى
ذلك التامة واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بالكثرة وهو المستديرة اذا تممت الدائرة وقطعت الدائرة فان

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبولها الزيادة لنفسها لا لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان والمحرك
لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس في وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك والازمنة لا تختلف
بالنوع بل ان كان في الابد فبالشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و
الاستقامة مبني على اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف طرفيها بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن باختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف
في ان يكون قسرية او طبيعية فبمعنى امور خارجة وان كانت الازمنة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان بجنس ويقبلان الاشد
والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتركب من سريع وبطيء او بالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة وقد يقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة فلنتكلم في الاولى وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى المحرك من الامور الستة التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها لا مدخل له في وحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها اما الامور التي سوى المحرك منها لا بد من وحدتها يعني
وحدة الحركة بالعدد واما المحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فلان هويته
منه في الاعيان انما هو شخص واحد باتصال فاذا ثبت متصلا في ذاته لا الى نهاية في جهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس
الى مبادي هي امور كائنة او غايات لها يشار اليها في الوهم فآنات تتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة القطعية علية كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من
الزمان تفصلهما اجزاء او اجزاء منه كانت متشبثة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدأ المسافة
الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من
طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا اجري مسافة متصلة الى اجزاء
وهمية كان كل الحركة باعتبار ما يحاذيها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر
المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة في جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها او كانت
منبثة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة
وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حاجة الى وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في
وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة
ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان في
ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصير عدة شيء واحد وبسيط مثلا ما قيل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة
يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما
يتحرك كم او كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ماله في
آن آخر الا انه ليس له في ذلك الزمان الا امر واحد مبهم يتحرك فيه فلا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة
لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها
يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان
اقول هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فانها
قائمة في غير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا
بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة
الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها
فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال
ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض مع رد بعضهم الى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة
او الى وحدة النسبة واما المحرك فالنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه لا يجوز ان يجتمع

ان تجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا انحصار
في جواز ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها
عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل
بل آن فاصل ما بين الحركة ومسافتها فالحركة اي ان يكون الحركة واحدة في انتهائها وابتدائها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين
فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال فان حصل كلام فيما يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان
اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب تجايزهما بالذات الا انفصالهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع
واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية فيما نحن فيه ولا بالمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستقلال ولان
علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت ذلك انما يتاتي في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل للامتناع توارد المؤثرين
على اثر ولا الى احدهما دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء لما قد قيل
لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستقف عليه لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كما
او القاسر ليس هو علة جاعلة للحركة بالحقيقة العلة الجاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث
خصوصه ووحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لاسيما
اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص ان تتم عليتها بالواحد
بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول ابتدأ تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك التي هي ملغاة في تتميم العلية
والتاثير انما المعتبر في ذلك وحدة العلة المنضمة الى وحدة ابي على الشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب
المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص مع وحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص
مع مطلق الصورة لكن مع صورة ما خصوصيتها فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم
يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف
بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد
في المكانية فان الطبيعية تشتد اخر الرقة لتخلخل الملاء المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لعدم ...
الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراهما دون ما يكون على الزاوية
وهذا العلم ان الاتصال على الزاوية لما قد توهم وان لم يكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

اوالاستقامة اومايجري مجريها تم اوفي ذلك كالوحدة ما يكون تمه مستوفية للمسافة فان من صفات
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد اوفي التامة بانه ليس من شانه ان تزاد عليه بالتكرير وهو الحركة المستديرة
اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورتها الا
لاشئ غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميتها لنفس كونها مستقيمة
والا لعدم قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون
الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها
كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان
الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك
بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع
واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض
الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها
باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من
الثلاثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان تختلف
الثلاثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من
مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك
مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما ستتضح فصلان او لازمان فصلين فان الاختلاف
بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة
الكمية والكيفية كما يتضح اذ الاختلاف بين النمو والذبول كذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك
في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما ظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة
والاختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا
عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف

واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة و
منتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع
وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان
لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تضمن تقدما وتاخرا فانها مغايرة وقصد فيجب ان يكون
من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين
في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركتين
حيث عرض العارضين اياهما وذلك كالاختلاف في التحدد وبالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ونحوه
بحسب الاشكال المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها
لجسم متشابه الاجزاء على جسم كذلك وفي جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم ينقطع الحركة
قبل تمام الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبعية فهو اختلاف في امور خارجة
عن ماهية الحركة وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتهما والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون
نوعيا لانهما اضافيتان تعرضان للحركة بالاضافة الى حركة اخرى ومختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء
باختلاف المضاف اليه فيكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس
بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد
والاضعف فيكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان
فصلين للحركة لان الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي
لا يكون لعدة اجناس مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء
لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء
الى سرعة كما في الطبعية واما الوحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة
فانهما جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اعني اللونية

والتمدد والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من اللين ايضا فيشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان احد بالجنس الاعلى اعنى الكيفية **قلت الفصل** فى مضاهاة الحركات ولا مضاهاتها والمقايسة بينهما بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية فانما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقايس ما يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كميتين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية فيكم المسافة فيهما وهى على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يؤدى الى انتظام يكون فيه مربع يساوى الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدى الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فيجرى المقايسة بينهما والثانية هى المعتبرة فى الحركات الكيفية وهى ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما فى الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او الطرفين فالحقيقية من المقايسة هى القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى ثم الباقيتان مجازيتان وابعدهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجرى بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها الاينية للاجزاء لغرض التجربة فقط او مع توهم المكان يجاب بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضاهاة الحركات هى المقايسة بينهما فى السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فى المسافة او ما يجرى مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هى السريعة وتلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما فى المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد فيقال السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى فى مثل زمانها والاخرى القاطعة للمثل ما يقطعه صاحبتها فى زمان اطول والقاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها فى مثل زمانها هى البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا فى المدة وان فرض تساويهما فى المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة او المفاوتة فيما تقطعانه فانما تجرى فى حركات يكون ما تقطعها بحيث يجرى بينهما المقايسة بالمساواة والمفاوتة

والمفاوتة وهى اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى يكون على وجهين لانها اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة او لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يتوهم المثلث انه مساو للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر والمربع ايضا يقيم المثلث انه لا يمكن ان يكون بحيث يمكن ان ينطبق المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يمكن تركيبها على نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او انه عليه حيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يعمل باحدهما ما يفضى الى امكان تطبيقه على الآخر لغلبة استحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق فى الاشكال لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير مستقيما ويحكم بالتطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا او قد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان التحوّ فيهما على نحو واحد وكذا الحال فى المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية يكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكما بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة البتة ومن ثمة قال انه ربما يكون بين من الكم نسبة تفاضل وان لم يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسة مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على وجهين قريبة كما بين سوادين او بياضين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث اعتبار كونهما على الغاية من الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم يكونا فى الغاية لكن بعدهما عن الوسط او الطرفين متساويين على السواء فلا ح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تنشعب الى قبيلتين الاولى تكون فى الكم والثانية فى الكيف وكل منهما قريبة وهى حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى على قسمين واحدهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والاخرى مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق وان كان فى الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة من ثانيتى البعيدتين من القبيلة الاولى فان باختلاف الآبى عن التطابق فى السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير

فاذا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيهما من المسافات مشابهة
مجرّبها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا
من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار
الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسوّدا اسرع من تسوّد او مجازا وبذلك يقال ان تسوّدا اسرع
من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين
ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة
المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان
قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة
بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقادير
مجسمة وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة
طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتأتى المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان
لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن
لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كان جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع
واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء
مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا
الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما
يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين
مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة
قلت الفصل في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف
وربما تجتمع وحيث تتنافى فذلك لخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما لا محالة لتعاند
فيما يتعلق بهما وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شأنهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك
فان الاضداد يجوز ان يتحرك حركة مستقيمة بخصم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف متضادتان
وان فرض المحرك احدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه بل لا تعارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع

بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا لا احدهما
فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى وبالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الطرفان
من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية
القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة
اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف
بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ او منتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان
قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ والمنتهى
فان المبدأ في المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما ظن انهما تضاد
المستقيم من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين احدا
فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية تحت جنس
فالحركات المتخالفة بالجنس كاللاتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان التسخن والنقلة والنمو
قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيث تتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون
لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة
فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس تشاركان في الموضوع ووجوديان ليس
معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول فاما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضائف له فالجواب عنه ان الكبير
والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما احد وان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس ... الى
الزيادة ثم القياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية
فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الآخر وبالعكس
واما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد
بينهما بالضرورة فتضادهما انما هو لتعاند فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها
ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه لما اولا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين لا تضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركتين مع انتفاء
التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة
اذا فرض تواردهما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فلا من جهة المتحرك فان الحركتين المذكورتين
متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على
انهما اذا كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر قابلة
في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة واحدة متضادتان فيستعرف انه حق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل
عدم التقابل فيه لما ستعرف في مباحث الزمان واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستتبعا للتضاد
في طباع الحركة لكونه من عوارضها الا ان يقال انه دخل في تقومها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز
ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف
بل ستتلو عليك ما يتفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق الا الثاني من الستة اللذين منه واليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادتين ومنتهاهما بالعكس
لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تضاد اذ قد عرفت مما سبق ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى
حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدأيهما تضاد بمعنى
كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا
وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما
في التسود والتبيض فالمبدأ في احديهما البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل
بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا تتضادان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما
ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى
من حيث انهما مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من
هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ للذي

للذي المبدأ ذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى للذي المنتهي وذو المنتهى
انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل لكان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما
يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضايفان اذا علم احدهما علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا
اجتماع لهما وتمانعا وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه تباينت الحركتان فيما كانتا متضادتين لان
المبدأين متضادان وكذا المنتهيان لكن هذا دونك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما اليه فذلك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم اعلم ان في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كأنه جلي
لا يمترى فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات فيندفع ذلك بما مر في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك لان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تعلق
بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد بهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررنا
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد
بين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين وانك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد مختصا بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
متضادان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بها
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك
متضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واما بيان تضاد الحركتين
من هذا الوجه فتضاد وضعي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومهما ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضاد حركة كل حركة الى المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين او موضعين كذلك لاسيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض من حيث كونهما مبدأ او منتهى اذ المبدأ والمنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض وانى وضع يفرض مبدأ لهما وباعثة للشرقية تكون مبدأ لها وباعثة للغربية ايضا اذا كانتا متمتي الدورة وكذا النقطة او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما اتم بالفعل احدى الحركتين في نصف دورة تفصل الاخرى مثلها في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدأها الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبدأه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب لمتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وهو ما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي العموم واظن انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وهو ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سينظر في موضعه **قلت الفصل** لا يمكن ان تتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع من غير ان يتوسط بينهما سكون او السبب الموصل موجود

موجود في آن الوصول وان لم يحدث ميلا ولا يكون في الواصل مع الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم ان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعود حارمي هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ساقطا بانها تقف قبل الوصول اليها بحيث ما فرجع واما استبدالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثها او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة ثم مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية متحركة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق الفستقية ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه فالجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين باحوالهم كذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكالحركة من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وانما بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك اما الحركة النازلة للحجر في الهابط فلا يجب السكون فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا الطرف من الآن

۸۸

اى طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذى كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة بعينها
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى به ان يصدق فيه القول بان الشئ مباين فحيث ان بينهما
زمانا لكنه الزمان الذى يتحرك فيه من المماسة الى بعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصا من
مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجرى ذلك المجرى ليس لها اول ما يكون حركة ومباينة وكذا لك ان تركوا لفظ المباينة
ولم يريدوا بها الا لامماسة فانه يجوز ان يكون فى طرف الزمان الذى هى فى كله لامماسة مماسة وقد سلف منا بيان
يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك منقض اذا كان المتحرك فيه اعنى المسافة قد وقع
فيه فصول بالفعل بان صار بعضها اسود وبعضها ابيض او كان باجزاء مخصوصة على التماس فكان هناك حدود بالفعل
لكنه ليس بعد ان اتفق اذا اعرض ذلك فيجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة انطارسها
لو لم يكن واظن ان هذا بعيد جدا قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشئ لا يكون بالقياس الى المتحرك واحدا بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى الكل
متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بعينى فانه لم يكن المانع الذى اوردوه امرا بالقياس
الى شئ بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه
فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض وسلم انه لو لم يكن فلا نسلم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعنى حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى
طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محاطا بكرة او محيطا بها كما فى السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث
يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس صفحة وتزول وجب عليه
ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فيطلع ذلك الملاء بالصفحة
الصفحة وهو بسيط سطح وسطح آخر يلاقى بقية الكرة ولم يجز ان تكون فى وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
فان النقطة لا يتعين لها فى السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط فح لم يقع مماسة بين الكرة
والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق الاحكام طبعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان لو وجب به اتصال الحركتين المذكورتين فى الوهم ونحن انما نمنع ذلك

۸۹

ذلك فى الامور الطبعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبيين مما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان
يكون فى وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو ضم الى النقض بالملاقات مع ذلك حل مثلا مقعر فلك الثوابت
بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان نحن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلاقى محدبه نقطة من محدب
الحامل فشهادة الارصاد غير مقبولة فى امثال هذه الاحكام او ليس ادراك مدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك
الشمس زاوية اختلاف المنظر التى يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها فى تعيين النقطة التحقيق
هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة فى المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل
اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة ففى تصدها عن ميل يحققه اندفاع اتى القائم
امام المتحرك واحتيا جل الى قوة ممانعة وهذا الميل فى نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك ابعاد
من شئ بل يزيد بدافعة لما فى وجه الحركة وتقريب من شئ ومع ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التى ازالت عن المستقر الاول فى وان كان انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو الميل نفسه فهذا هو الميل ليس هو نفس وجود
ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدث بعد وصول المتحرك حركة الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث
ميل ويكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التى تكون
اول حدوثه آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفى
آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذى هو اول
وجود الميل الثانى غير آن هو آخر وجود الميل الاول فانه كان الميل الاول موجودا فى آن الوصول اعتبارنا
بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثانى غير آن الوصول الذى هو آخر آن الميل الاول فالا امتنع
الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة جهة ولزوم جهة فيه بالفعل
التنحى عنها فلا تظن ان الحجر المرمى الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك اذا زال
العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا
لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة
الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه كفاية فى الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن
من لم يجعل الله له نورا فما له من نور فالمخالف تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فلهما

بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت فی صعودها رحی بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل والا لكن
وقوفها الا بالقائها الرحی او الجبل الی الارض مشنوع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول
الی الرحی او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وهو ح اما ان يدركها الرحی او الجبل من خلف
لسرعة حركته الهابطة او لا يدركهما لاندفاعها بالريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على القائها دون
الملاقاة فلعل الاستشناع فی التزام القائها الرحی او الجبل على ان المستشنعات فی العادة ربما توجبها الامور
الطبعية كضرورات الخلاء والاصوب عندی ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحی او الجبل من
غير وقوف لكن حركته عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبعی لا يحدث الا فی آن بعد آن الوصول
فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة ذاتية عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركته عرضية اذ هی تكون بلا ميل
فالخردلة ثم لا يحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذی ماسته من الجبل فتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه
لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الى فوق لما كان
ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم
ساكن بالحقيقة اذا لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فسبب ذلك السبب اما عدمی
اعنی عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمی الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبعی او وجودی اما
طبعی او ارادی ولا خفاء فی فقدانهما فی ذلك الحجر او قسری ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون
والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمی وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية
قد احدثت فی الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق
الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن
يجوز ان يكون الميل فی البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم
وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجوديا لكن الملاء انما يعاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل
السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودی وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وتوسط تلك
القوة قوة مسكنة **قلت لتفصيل** حركة الشیء ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها
من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبعية والا فارادية متنفنة كانت او على وتيرة واحدة فطبعية
الحقيقية الخاصة هی الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبعية على الوجه الطبعی وربما يسمى طبعية ما يصدر

ما يصدر عن الطبيعة وهناك قاسر او عائق او لا الى غاية طبيعية لكن الى غاية طبعية وربما تكون طبعية لا بالقياس
الى الطبيعة الخاصة فيكون بالقسر طبعية بالقياس الى الطبيعة المقسور ملاقاة القاسر الى الطبيعة الكل وقد يسمى تسخيرية
كالنبض غير ارادية من الاقسام **اقول** اتصاف الشیء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة
ذاتية واما ان يكون بقيامها بماله علاقة مع ما يسمى تحقيقة فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول
فی الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا خارجا غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخن الماء
وتحليه بالنار وصعود الحجر المرمی الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون مبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة بلا شعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة
طبعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية
كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان وينبغی ان يعرف ان الحركة الطبعية الخاصة الحقيقية هی التی تصدر
عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التی هی اما على الوجه الذی تقتضيه من غير قاسر وعائق فقد تصدر عن
الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبعية لكن لا على الوجه الذی تقتضيه كالنمو فی السن وقد تصدر
عنها الى الغاية الطبعية على نهج من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بل على خط متعرج وقد تصدر عنها لا الى غاية
طبعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمی الى السفل على خط
مستقيم بحيث الى ... وكلها قد تسمى طبعية وقد يكون الحركة طبعية لا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء بجذب القوة الغاذية ونفض الغذاء غير طبعی لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبعية بل الاحتراق يكون طبعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبعية بالقياس الى الطبيعة الكل
ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية ... على الاقسام كحركة النبض فانها قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها
طبعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن تصدر حركة النبض عنها ليس من حيث هی شاعرة
فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة و
البطوء ولا يوجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان اشتد ولا
المعاوقة التی تكون من الجادة التی تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب فی المجری الطبعی
لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما فی النامی فان القوة النامية انما تحرك بالطبع نحو الغذاء فيعوق طبيعته عن الحركة الى
الجهات التی تحركها النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبعی والمجاری كذلك كانت الحركة

كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي فيجاله الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذاءه فيه معاوقة طبيعية
فالحركة المتخذة بالنظر اليه ما يكون تماما طبيعيا للمركب واما ان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد
تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة الهواء في تحريك الماء المسخن بالطبع وموقف حيزه الطبيعي
وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاوقة فانها لازمة للطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار هو على
قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء والنار ارق طبعا طبيعي يتحرك
الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار تخلخل الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر عن
الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ
المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون
المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم الا في داخلة
فلا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدئها واما اعتبار بساطة
المتحرك في المقسم فبعيد لا خروجها فح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها او يشكل الامر في الصادرة عن طبيعية وارادة لكن الخطب بعد
الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت الفصل** الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة
من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي بحيث تكون عن حالة غير طبيعية فانما
يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تجدد القطعية لتجدد الحالات وبازاء انها حالة طبيعية تقف الحركة عندها
ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل ما تم دورة اليه فان المهروب عنه فيها هو مطلوب
والتغاير لا يجدي في الطبيعة بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء والاوضاع فالجسم فكان
بصورته التي تجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه
وان لم يسلم لقاسر لما في حدوثه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا انزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة
او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقوف الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون للحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقع انهما يطلبان حيز الا ان الارض غلب
واسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان اذ سطح الهواء الحاوي

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب
بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن المطلق القابل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحدد للجهات
مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث
الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب
اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا اعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة
ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة
ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما
تصدر عن الطبيعة من حيث انك عرفت انها حالة غير طبيعية واذا قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد
في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذا له في مبدأ المسافة
حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي فيكون
له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب
من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة
عند الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية ويكون
لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالات التي يتحرك
اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه
بالحركة الطبيعية ومن ههنا اتضح ان الطبيعية لا تكون دائما ممتدة بامر ما لا نحن كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية تجب
انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية
بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب لا يكون المهروب عنه
بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر في الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلك
في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه
قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فطلبها هناك بالعرض مع انه لا يتاتى مثل ذلك هناك
بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع الى صحيحه

الاجزاء الا ان الهواء الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب او مهروب عنه
بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالقوة التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي
تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات
مقتضاه عنه بقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن فان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في
بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة
عائق للطبيعة ان تحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في
الاستحالة والكمية وشبه في المكانية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل
او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي
ان تصل بكلية الماء وعظمه كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف
الماء دون حده وفوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه
بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه
والا وقف الارض اغلب واسبق فبلغت المركز واستثبتت فيه عاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء
المركز فالجواب انه يكون ح الحيزان الطبيعيان طلبهما بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فيبطله
فيدفعه انه كان الماء يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حال الماء ايما
كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب ح ان يتحرك الحجر المرسل عن رأس البئر شفيرها
لانه اقرب اليه من قعر البئر والحركات الطبيعية انما تتحرك نحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد
من الجسم المحدد للجهات فالجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود هو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي واتفاق تلك الجهة
والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها
الى الحيز الطبيعي وهو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايما اتفق فاذا كان المكان غير طبيعي والمكان
الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل
لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيتخلخل الماء في مسام الآجرة متصعدا
اي هاربا للهواء عنها وان كان الترتيب فقط طبيعيا ليس من الواجب الهرب لما من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب

الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تتحرك للهرب عن المنافر من غير
ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى
قال فصل القوة ليست كما او متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل اما باعتبار تكممها بالعرض
ان كانت جسمانية وتكون غير متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد ووجوب استحالة لا تناهي
المقدار حاصلا لا يتصور لقصره او تكممها بما تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون غير متناهية
لا بما او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت
اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر ولا يتناهى بحسب الزيادة مدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الى افلاك لا زمان
بخلاف ما اشد فلاستحالة بلوغ الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر او منفصلة بالفعل او بالقوة والاول منهما
الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة
والقوة الجسمانية لو كانت غير متناهية وكانت على غير متناه في العدة والمدة الا كان جزء من المقوى عليه بالقوة جزء من
الجسم فاذا اضعف الجزء من الجسم وبعد اخرى ينقص بالضرورة من المقوى عليه فيضعف عن الجسم غير متناه اما في المتناهي فلا يكون
الاعلى متناه في العدة والعدة متناسبتان في الترتيب فاذا اتصفت هذا القوة بصفة الجسم تصف بانها
من الحركة الغير المتناهية في المدة والسلسلة العدة ولا سلسلها اذا لوحظ توزيعها عليها يجب في تلك الاستداد وذلك مع
اقول القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون
السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هي فيه والى ما هي عليه فتوصف بالتناهي
او اللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا
الاعتبار البتة الا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير
متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه
لكن كل مقدار فرض اقصر يمكن قسمته ويكون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى في تفاوتها
بهذا الاعتبار يتاتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور
اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانبي الزيادة والنقصان مثل ما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان فاما
اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول
او لا كان الاقوى ما يكون مدة استيفائه الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر

من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر والا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى على الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض راميان يقطع سهم احدهما ربع ميل في ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر خمس ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم يقدر على ابقاء سهمها قذافي الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا يبعد في كون كل اقوى من الآخر من جهتين واذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي تقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزء وهكذا الا الى نهاية فلا يكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس لمفهوم الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن زيادة وليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم يمكن غير متناهية وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها اوليست اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي بعدد رمي اكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة من المسافة او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون بفرض احد مقداري محفوظ تعدد بالكثرة فتناهى او لاتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى التناهي المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت بالقوة لكنها اقرب من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم الحركة المتصلة الى دورات ومن ههنا ربما يوهم كلامهم ان للفلك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء انما بالمعنى الذي نقول لمعنى التوسط فهي واحدة باقية فيها ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او العدة فلننظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض باستداد الجسم كذلك يكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال

واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزم المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا اضعف من الفاعل جزء يتضاعف ما بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر لتناهيه بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة ومقوى عليه ازيد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة او العدة المنتظمة المترتبة حذو المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من جنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من آن في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة اقل نقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما زيد على جزء بزيادة محدودة فكذلك الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيسبق الكلام فيه ونظيره التخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي عرضناها في قوام الملازمة في ابطال اللاتناهي فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدير مناسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على كل التقديرات التي يفعلها المهندس بالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست تقصد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا او كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان يكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية من الآحاد فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك لان الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المجتمعة ملتئمة من ترتيب
كل منها غير متناه لقولوا ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب احد لما مبينا فلا تقوى على تراتيب اذا لم تكن الكثرة
منتظمة اصلا لا في ترتيب احد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لمحل الجسم
قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون
لشيء من الاركان التي امتزجت عنها وكواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان
كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون لبسيطه او في حال الامتزاج حاملا
للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن انما نأخذ جزء الجسم مقطوعا مباينا حتى يمكن ان يحمل
شيئا من القوة بل نعد جزءا منه وهو بحاله فنتعرف حال ما يصيبه من القوة التي فيه حدها والواحد وان لم يقدر على تحريك
السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه
لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم
ولا بعضها الكل واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم يتسق الكلام الى الخلف قلنا التفاوت حدث باعتبار القضية
تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الافلاك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا او نزاعا وميلا يتحرك بها
فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم
عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها
بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا لان
القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبعها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بيناه والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا
البحث حق التفتيش وبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تخرق في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية
كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تضعف وتتنصف ويكون لها نسبة اخرى ولا يعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير
المتناهي مركبا من ثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي

الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يجامع حوال ما بينا انتهى
وانما اقدم مقدمة تنبيه على ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء
مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء وليست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على
جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك ربما لا يصدق وربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاحاد
وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في
الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة
الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها وليست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه
بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء
مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان
كان توزع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف
المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين في تقسيم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا
يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان فرق الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك
السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة
من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة
جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع
باعتبار المسافة من غير ان تتنصف المدة بل تتنقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي
عليه بالفعل كما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا فلا يمكنك
توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنقص فان
رأيت ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فاعلم بانه لا ضير في ذلك عند تعدد
الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزع كون كل قسم مخصوصة من تلك بازاء قسم مخصوصة من هذه بل ان النصف
مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في
ترتيب واحد او تراتيب متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدد
او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات او كل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجد

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراقيب كل منها
غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب احد مختلفة فنضعف القوة بتنصيف محلها فيضعف الحركة بانتصاف امتداد المدة
او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا فالكون المدة الغير المتناهية والعدة الغير
المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد والاشباه اذا كانتا متباينتين من مبدء معين وكذا القسمة الى الاثلاث
والارباع البتة وكذا النظر يختلف اذا ضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون
ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ
قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة
السابقة ونصف بازاء الزيادة فيتبين المطلوب بوجه حجة لا يخفى ما شبهه اولى التلبيس وسقطت المؤنات
التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مرامه من نسبه الشيخ الى التخرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالاقتصار
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ
فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحد احدهما انقص من الاخرى فينقطع فغير
لا يجب ان يكون النقص مدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة والبطء كما في
الافلاك اذ منها بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك
كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة
فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ومع ذلك لا احتياج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها قلت الفصل وبالحري
ان يتبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك
لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما
يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى الطبع ويكون مطلق الحيز الذي في ضمن معين
لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته وتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان
طبيعيان والا لم يترجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد
استدعت ايه مقدارا او شكلا او حيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي
بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصه
بالفصل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

الا قرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الكائن في شيء منها فان انتقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه
طبيعيا العصير رتبة اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم
يعق تخصيص البعض بالاقرب اليه بشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فردية فقدانها
واما المركب فلما لم يكن به عالم يخلق لحيز خارج عن احياز البسائط ثم تركبه ان لم يحصل الا القسر بالقياس الى
طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون لحيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه ان اطلقا
او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيز الطبيعي هو الافق ... فوطي ان
الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ما له من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب البسائط فلا يكون
حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة حيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل اقول او اذا
افضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يبين ان كل معنى
عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا
فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبيعيا فالاول
كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به حاصر او حد
او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز بانه ... سائر ما يفرض معه من الاجسام
في الجهات ... كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني كما تامع ... بالنسبة الى الحد للجهات فهذا المعنى
الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح
لبعضها ولنعد الى البرهان في الحيز فنقول ولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز
مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ
يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت بدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا
ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه محال ان
امتنع لامر خارجي واذا خلى كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا
في ضمن معين ولا بد للترجيح فذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة
بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له فوجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة
الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعيين الحيز منه ما لم يكن للطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه يتبين من هذا

102

انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح لواحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا وخط الى طبيعته مخلاة من غير ان يعرض معه قاسر او مؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها وكذلك ينبغي ان يكون لحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الجميع لا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي لغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه ح هو الطبيعي لانه ح صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن البسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال بالمطر الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقس المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى البعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعيين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

103

فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو بالقسر فيه لا ايها اتفق او كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فيجوز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب لا اقرب هناك قلنا ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض كان هو الطبيعي لانا نقول بما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان ان التجزي ايضا هو ان على الطبيعة مع مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مع مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الافلاك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخرج عن فرجة في وسطها فينبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلاقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي وحينئذ لا يقيد على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند الخراقة وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا والامكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية على الماء في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية الحاصلة لها واما بان يخلع مادة جسم آخر صورته وتلبسها صورة الماء ولا محالة كانت لها قبل تلبسها بالمائية وضع مخصوص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يثبت له التجزي يكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته والابداع ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز

على حدة اذ التركيب بالمايوث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا
لا يتصور للمركب وجود مبدع اي وجود يحصل من غير سبق زمان وهيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه
في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بنوع
وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان في مادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون لا محالة خارجا
وطباعها طالبة للاحياز جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج
المحدد الذي يثبته هو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد ان
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخلا فيكون
اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وهو باطل اولا وح فلا اقل من ان يكون له كان
الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وهذا باطل تحقيقه عند
الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب
حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكمة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه
او ما يجب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتساوي فيها استحقاق التمكن في احياز
الاجسام البسيطة فلا يكون له بالطبع شيء من امكنة البسائط الا ايضا اما بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان
الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن جميعها فليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس
لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا المضاف وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان
الغالب واما اذا كان الجسم المركب من البسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية
لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب
من اجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة البسيط
ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة البسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ومع ان تتحرك
ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى انتهى فلهذا زيادة تخصيص مكانه الكتب المعتمدة فقال
في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان
يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق اتكان وقع احدهما بالحذاء

احدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما او تفقد كل من كانه بعد الآخر تقاوما
وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين اخرى فيكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع
وان غلب قوة احدهما والقسر على الشيخ حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى المجمع الذي فيه الثالث
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب فلم تجاوزه اذ انجذب عنه الى الجانبين على انه الاسباب فيه عن ان
الذي يطلب فلكه الحيز لانه يطلب تجاذب الجانبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم ميلا ما
غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى ما نوايا ها عن الحركة الى احيازها الخاصة او تكون الاجزاء قد تصغرت الصغر الا كثر فيها ان
تفعل في الاجسام التي منها ومن كليتها ما سامرها او تكون بقوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما
نقلنا اقواله باسرها بالفاظه المحيطة بها ولان ذلك تطلع مستثيراتها واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارض
للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار ازيد
في القوة والذي اراد انه انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا قد يكون متخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبيعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل ويكون على حسبها ولا اختيار في ان المركب ان فرض غلبة النارية فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم يستقيم بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء كانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبعيا
ولا مناقرة له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه
شيء من المتنازل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما وآ الكلام الفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت بسائطه احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب
بين الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن لعل التحقق في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان
كل منهما في حيزه او جسمان متصاعدا الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

106

فانما يتعين له الحيز مرجحة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان تفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فخذ الكل ما عرفت من درجته فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فعس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فاكمن فرض واحد عدد الاقدار بعدد الجميع سواء كان
ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او اقل منه بان الخطب اذ يحصل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنذكر لذلك
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل فلا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء او الارض والماء وفي نصف درجة ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض
والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف لقرينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف لقرينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثلا ان يكون النار
جزءا والهواء جزئين ثم انضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار

107

اربعة والهواء ثلاثة والماء جزئين والارض جزءا يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزءا
والهواء جزئين والماء ثلاثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت الحالة
كلها على قواها الطبيعية واما النقص منه قوة فيجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فالتفاوت ما ذكرناه انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واجزائها في المركب لكنه يجوز ان تفيض عليه صورة نوعية تقتضي خفة او ثقلا اعلى مما يقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل الارض
قلت اعلى الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا تفيضها الصورة النوعية في المركب بل تحدث
بما يقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم تخلق المركبات من حيث هي مركبات الكثيرة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير
ما يقتضيه اجزاؤها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية
المندمجة فيه فان زاد على ثقل ما يوازنه في الحجم من المدرة التي تساماتها من الاجزاء الهوائية وما يدريك
ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الارض
فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء
اما غير المعتدل فان كان خفيفا او ثقيلا بدون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف
قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة
او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفيفا او ثقيلا درجة ونصف درجة كان حيزه الحد
المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب
عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص
عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء
بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره ولكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء
قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما
لا الى حيز الهواء ثم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها
وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها ولو كان حيزه حيز الهواء لا الى حيز الهواء وانما
كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فحينئذ يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو

108

الثقل فيه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين مما نعين عن الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات الطبعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتحقيقه ان الحركة الطبعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما قرب يرق قوام الملاء المقاوم لان الجسم كلما تحرك يزداد سخونة فيزداد تلطيفه للملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بالاشتداد زمان الحركة وبالجملة هناك اسراع في الحركة الى الجهة التي تتجه اليها بالميل الطبعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة في الميل نفسه والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما وانما بسيطاه فيميلان الى مكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما يؤمن به ويعول عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيديه **قلت** وكذا لكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض فانه حافظ للشكل الطبيعي كان او القسري انما صح ما يستقصى عن النقض بما في الافلاك من تقرير كرة فيها التداوير والكواكب مختلفة المقادير مختصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ واما بعد الاعتراف بالقصور ومبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احيازا لبعض في جوف بعض او ثخنه ويكون ثخنه خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك **اقول** وبمثل ما ذكرنا في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن ثم كلك شاهد كما ان الفلك لا بد له من وضع وليس له شيء من الاوضاع طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا فلعلهم لم يدروا ان الوضع الذي لا بد للفلك منه هو ترتيب ما يتباين به من سائر الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبيعيا له بل هو جزء الطبيعي او جزء من جزئه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ خروج بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا على النهاية لا يغير في كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان تفاوتت في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

109

آخر منه بفعل آخر ومن اين كان هذا اولى بهذا وذلك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل و القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل المكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بالقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بالقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لكرويتها حتى لا تزول الا لدى قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل لما كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وقد يستشكل بما في الافلاك من تقرير كرة فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي وصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل تقتضي ان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها فتفرز منها كرة مقعرة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان تبقى في المفروز عنه اثر او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على شيء من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن راجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا او لو جاز ذلك لبطل اصل الدليل وانثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك فمنع … ان ليس هناك اجزاء بالفعل … التداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تخالف في السرعة والبطء في الحركات كما حول المنطقة والقطب في هيآتها حركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية واما بعد الاعتراف بقصور ومبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن الكنه وسر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض كرة في ثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثرا في فعل القوة كذلك حصول النقرة او نقرات في الثخن او اختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والتقوم لم ينخرم بساطة الفلكيات ان الفلك الكلي بسيط غير منتظم من كواكب … افلاك وكيف يسوغ ان يقوم هو بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والكرة المفروزة عن الكواكب بسيطة طبيعية

تاليف قلت الفصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس بها مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن ان يحرك عليه لا عن طباعه ولا قاسر فلو تحرك مثلا في مسافة ما في زمان ما وتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق آخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى طاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو بل للطباع بطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نحن فيه فنقول كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائزة البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير اقول كل حركة فانما هي قطع شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو متشبه بالقياس الى ما دونه وابطو بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي والخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو بما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا في الكمية لا ستصحابها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء فتوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما يحتاج الى مزيد التعريف في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير والتمهيد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه ايضا

ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ولا شك في ان نسبة ما بين حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول التي هي نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوي قد طاوعه الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه فلذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة بقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر والابقاء بها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الهيولى انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا واذا كان كذلك فاذا افتقد ذلك الحيز القاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذاة الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل لو كان فلنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا بالذات للنفس من جهة خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم ضمنا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتقض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتقض في تحركه من نفس مع اصلية آثار تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن مثلا من اجسام متحصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها بالبنية والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرى مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لاستحالة ان يكون الحيز طبيعيا يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه من الممكن ان لا يكون

عائق من التحرک اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا
حتى يمتنع مقتضاه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل
في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط فيه وكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما
يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة والثقل كما قلته وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا او يكون فيه
قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية مبقية عليه فاذا حصل له في غير حيزه حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرک
او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناک عائق من خارج بل المقتضية الطبيعية المحاذاة فيتحرک او يميل اليه اذا لم يكن هناک عائق
اصلا وان اردتما بالحيز الطبيعي ذلک المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد والامتناع عن هذه المناقشة الا اذا اشرت اليه
وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة في اي ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليه او في ذلک حول ذاتا او باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي اذ فيهما
ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلک النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من
الحاوي او المحوي باولى من كون جزء آخر كذلک لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرک
من وضع الى وضع وذلک بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
المقدمة مبدأ ميل طباعي واذ ليس يجوز عليه الانتقال عن حيزه فلا يكون ذلک ميلا مستقيما بل مستديرا وانما يتحقق
ذلک بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناک وينبغي ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا في تمامية البرهان فلا يقلقلک التشكيک بان ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ الميل بالفعل فليس يلزم من امكان الشيء وجود مبدأه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيک بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة قسرية
لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فمجاب بان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها
عليه بالذات وبذلک يندفع ايضا التشكيک بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلک كما سلمنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل
الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرک به ويكون
الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة بوهم اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى
بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة
للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلک لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن ثبوته وليس يجوز
ان يكون هذه النفس تحرک بانزعاج قصده والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل عائق في الجسم المتحرک بها
قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدآن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما او امتناع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين ولما مر من ان الجسم يتحرک بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرک بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه
استدار لان في ذلک حيث يكون المطلوب بالذات مع اتحاد او انما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز
والمطلوب بالمستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب مستتبعا ففي كل من بسائطه مبدأ
ميل مستقيم لجواز زواله عن حيزه مع صنعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال
عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر او عن نفس انما تحرک بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط
او مركب مبدآن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد
الميلين غير طباعي جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلک لان المستقيم
يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا
بمقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرک بطباعه الى حيزه
فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران الا عن اقتضاء طباعيين و الطباع مبدأ ذاتيا لهما
اذ لا بد لهما غاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والتنافي
في الميل المستقيم حاله الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز
لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تناف غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين مختلفتين تنافعهما وان

تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا الميل الذي بإزائها واما الكلام في البسيط واما المركب فلتوهم ان يجوز فيه ذلك
لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه الطبيعي فينتقل الى حيز غيره او يخرج الى حيز غيره فاذا لم يقبل عن بعض
حيزه ولو بالكلية لم ينتقل غيره الى حيزه فلا يبقى كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا
جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احياز ما هو كل من الاجزاء فيجوز ان ينتقل
عنه طبعا كان له او قسرا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل [illegible] الزوال يجوز بالقياس الى كل من
البسائط دون المركب فذلك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه تركيبها الا بقوة
مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز [illegible] مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من بدء [illegible]
اليه مبدأ ميل مستدير **قلت الفصل** [illegible] الميل المستدير [illegible] بالعكس
كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه [illegible] بل الحركات [illegible] مستديرة
لا تتاتى الا في [illegible] مستقيمة [illegible] لا متناهية [illegible] الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين [illegible]
ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة بالشخص فيكون [illegible] والمدة تنتقل الى حركة [illegible] فلا تكون الا مستديرة [illegible]
ان يكون المحرك لها واحدا انما [illegible] ويكون المتحرك بها ابسط الاجرام ويتحدد بجهات سائر الاجسام **اقول** لا شك
قد ثبت على ان الافلاك [illegible] لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال
من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد وتحركها [illegible]
والاجسام [illegible] فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فمتحرك بالطبع اما عن الوسط او الى المركز
وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء والى [illegible] الحركات
الوضعية والاينية [illegible] حول الوسط [illegible] بالعرض يريد الحركات كلها [illegible] ولكن
لا تكون طبيعية ثم ان المستديرة [illegible] الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة [illegible]
لما لا تتصل الا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين [illegible] او مختلفة
فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك لا شيء [illegible] انما تكون بين ضدين [illegible]
الاحادثة بالشخص وكل حادث كما تبين مسبوق بالوجود والمدة [illegible]
شخصية ولا تكون لما بين الاستدارة فوجب ان يكون السبب المحرك [illegible] بالفعل بارادة

بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتحدد بها جهات الحركات الطبيعية
المستقيمة لسائر الاجسام **قلت الفصل** وتشكل في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء الملازم مقارنة لمتحرك تغير في اين
او وضع غير اولهما او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان يتحرك فيه
بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى تكون اما مخالفة لها في المركز او منطبقة بها نحو الفرار
والمسامير او بالطبع كما ان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة امكنتها الطبيعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الافلاك
متحركة على محور غير محورها قطبا او موضعها من الحاوية فيتحرك بحركتها كالكرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالعرض
والاعراض توصف بالعرض بالحركة الجسم والعنصر يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن الحق ان يحدد بالعنصر **اقول** [illegible]
الغرض من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فتمهيدا لما ان نتكلم في التي تكون الا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات
ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشيء بمجرد لزومه مقارنة لمتحرك تغير في اين او وضع غير
اولهما او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهته ما يتوقف عليه ويعرض له بالعرض [illegible]
فيه بالعرض كاينه او وضعه الاولين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض
في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له بالذات شيء من
ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا ما لازم له فيلزم
ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها الاشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس
الى الجهات فيما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له
ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فكالكرة المحوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر
فيما اذا كان بينهما التلاحم نحو الفرار والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من
الحاوية قطعتان غير متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب
ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا الى جهة
الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الافلاك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الافلاك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية
والصاعدة اليه طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها والانان باطلان عندكم
والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الافلاك والنار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تحققت في النسب الواقعة بين الفصيلتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من الماء فقد تعين جزء من الفلك كالمكان
الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل ومن غير هو هو يتحرك بالطبع الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا انا اياه متعلقا به الفصيلتين
طبعيا يلزم منه ما يلزم الالتصاق بالغرابة المسامير فاذا تحرك المكان لزم منه تبعه بما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه
وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتي عليه جزء آخر بدله يكون مثله ايضا بعد الاتيان عليه كان طبعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان
الماء هو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه وقبل من اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه رجحان وميل الا اختلاف
اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس يصيب في اكثر الاماكن الطبيعي على الوجه
الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلافات في بعض اجزائه مع تموج اذ تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه
العالية وكثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المحول فيعرض من ذلك كالتمييز هو الجو المطلوب عن المكان الطبيعي على
الوجه الطبيعي فيحق عليه لزومه الالتصاق به على ان الهواء قد يعرض مع ايضا بسبب الجبال والرياح امر واقع تيرا فاتي اجزائه انتهى وقد يشكل
امر حركة كرة الثوابت شلق مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقوم هناك ان كل جزء من السافل يلزم جزء من الاعلى بالطبع كيف و يجري
نفسه بخلية ويستبدل مكانه جزء غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الالهية من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة
اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزم ان من الحاوية موضعهما فيجب ان
يزول العالم لزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الحاوية و يتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان
يتحرك بالذات فيما يقال انه تحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه تحرك فيه لكنه اما ان
يكون متحدا بالموضوع اتحادا ما بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما
ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض فيصير له بسبب الجسم
يخص به الاشارة الواقعة اليه ثم اجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه فيقع كوضع فاذا تبدل حال مكان الجسم او وضعه بالذات بقي
لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تحرك بالعرض بتحرك البدن فان لم تكن منطبعة لم تحرك بحركته ولو
بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انما تنتقل بالعرض بنقله البدن لا انها انما تسود باسود او هو ويطالب الفرق والجواب
على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا فرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما
زال المصار اليها اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصول
فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون ان الخير لكل موجود ولا يوجبون السواد الا انه لا بد وعلى ما ذكرنا من
القسمين في الحركة الاينية والوضعية فهي الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع

اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع
وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر المتبناة بل الحق ان كان
موضوعه بدن البناء على ان وصف الجسم ايضا بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه الاجزاء هو
السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو او يكون في الجسم النامي وان البناء ينمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر ما خوذ مع البناء
قلت الفصل اما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم
ما لا يكون الى غاية طبيعية ح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة له كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة له كما في
المرمي الى فوق والكائنة منها ما تكون بالدفع وبالجذب لما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب
من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما
يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى
ومن السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن
التخلخل المستفاد من الحركة لتلطيف الهواء المخروق مع اعانته سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يترسخ
القوة بعد يتدارك التسخن بالفيوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت بعد المرافق التسخن يجلى لك ان الضعف مع
ضعف القوة و الحكمة ان اشتد استعداد المرمي لما نذكر ههنا التي من تقارب المتحرك ويراد بها الا تكون
من مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان تحرك بالطبع حركة غيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر
عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فذاك وان زيد والا ان شاء
لم يدخل الفلكية اقول الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج
وهذا الشمول باذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها
طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر
المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران
الرحى والتشكيل فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون
بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزائه يلاقيه كما

سطح الماء او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة تبعية عوضها لهذا الجزء من ابيه فلعله لذلك قال
الشيخ واما المحمول فهو بالتحرك العرضي اشبه وارى ان نحو المجرور بالحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك تبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف
وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك
لان الحركة لابد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم
المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي فالمخالفون منهم من توهم ان
الحركة تولد الاعتماد يعني الميل من طبعها ان تتولد بعدها حركة واعتماد وهو لا يزالون ان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتقم هناك
العليا بالقوة وينضغط ما امامه الى قدام وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما تسبب حركته الى
قدام عند الالتقام حتى ينضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع وتحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدامه والسهم موضوع فيها فينجذب
معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال اذا هاج فيها رياح خطمت
اركانها واندكت الموقع فيها والرعد تهدم الابنية المشيدة وقلل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات وهؤلاء راموا ابدا رعاية فلم ياتوا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدامه ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد هدوء المحرك
ووقع فيما اتوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده

بعده فيجب ان يقف السهم عند يد الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة
السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط
فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعيدا على قوته كان السهم اسبق من الهواء
وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم دون الاشياء التي الخفيف حصولها فيه كالسهم
ترسب فيه ولا يحله او ما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر شبكتها ولا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة
المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة
من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد
بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة والحركة اولا ما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة
ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة
فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة
وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت الحركة
على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك الطف لشدة
سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء
سلسلة مدفوعة قدامه ويكون كل جزء بفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه الاشتداد
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن تغيير
المستفاد من تلك لتلطيف الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم
القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استحكمت جدا لم يف التسخين بذلك
لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضا يضعف ح لضعف القوة والحك وان كان دوام الحك
على المرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخين ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك
واختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لمنوعها
ان يحرك بالطبع حركة غير ما فعلت فهذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

مولانا محمد يوسف رحمه الله

١٢٠

فی ابدانها او لا ابدانها ان تحرک حرکات طبیعیة الی امکنتها التی تقتضیها علی حسب الترکیب فیخرج الحرکة الفلکیة ومنهم من یرید بها التی تصدر عن ارادة المتحرک بها ای ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعینها ما یعنها بالارادیة فیخرج النباتیة ویدخل مع الحیوانیة الفلکیة ومنهم من یرید بها التی ان لا تحرک بها اذا شاء فان اکتفی بذلک فیخرج منها النباتیة ویدخل مع الحیوانیة الفلکیة کما فی المعنی الثانی وان زید علی ذلک قید آخر اعنی وان یکون له ان شاء ان لا یتحرک لم یدخل الفلکیة **قلت الفصل** اذا ابتدأت معاً حرکات مختلفة فی السرعة ثم انقطعت معاً فبین ابتدائها وانقطاعها متسع وامکان یقطع فیه کل من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحرکة قطعت بها او بمثلها او هو امر واحد تتفق فیه الحرکات المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة فی مسافات متفاوتة القائمة بمتحرکات بها تکون مختلفة المقادیر فلا یکون نفس الحرکة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرک او مقداره واذ هو یقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلک المقدار هو المتسع بالذات لتلک الحرکات اذ الاجزاء المفروضة فیه لا تکون مجتمعة البتة والا اجتمعت اجزاء الحرکات فهو غیر قار فیکون مادیا لحدوث اجزائه لا یکون عن مادة بل فیها اذ غیر القار بالذات انما هو فی المادة لا المجموع ولا یکون مقدار المادة لما مر بل للهیئة فیها لا القارة والا قرت بدون مقدارها بل الغیر قارة وهی الحرکة لیست الا فهو مقدار الحرکة وهذا هو الزمان والحرکة المتصلة اتصال المسافة تتبعها فی الانقسام الی متقدم ومتأخر لکن المتقدم والمتأخر فی المسافة یجتمعان وینقلبان بخلاف الحرکة وکما ان الزمان باتصاله مقدار للحرکة فهو عدد لها عند انقسامها الی متقدم ومتأخر لا یجتمعان ولا ینقلبان واعلم ان القبلیة والبعدیة اللتین انما البعد فیهما عند فوت القبل لا یقالان فی الثابتات اذ لا فائت هناک ولا لاحق بل انما یقالان بالذات فی هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا افرض فیه حدود فانقسم الی اجزاء وقیس بعضها یکون قبل وبعد بذواتها لا بقبلیة وبعدیة زائدتین علیها وفیما سواه من التغیرات والمتغیرات بواسطة حتی اذا قیل فیها ان هذا قبل وذاک بعد عنی ان هذا فی زمان قبل وذاک فی زمان بعد ولو لا ذلک کان بالعکس او معا ومعیة الزمانیات لها هی معا اعنی کونها فیه ومعیة بعضها لبعض هی کون متاهما واحدا اعنی کونها فیه ولیس کل ما وجد معه فهو فیه کما انا مع الخردلة ولست فیها بل انما فیه او لا اجزاؤه وحدوده ثم الحرکات ثم المتحرکات واما الثابتات فلیست فیه واذا قیست معه او مع ما فیه کان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فیه وتسمی هذه الاضافة دهرا فیکون الدهر محیطا بالزمان واما اضافة الثابتات

١٢١

الثابتات بعضها مع بعض فیختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحرکة فجدیر بنا ان نتکلم فی الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقیق الحق فیه وفیما یتعلق به ثم نلتفت الی آخرین ظنون عرضت فیه بل نقضه الفلسفة وحل شبهات صعبت الیها فنقول اذا ابتدأت معا حرکات مختلفة فی السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم یقطع المتوسطة مسافة والسریعة ازید منها والبطیئة انقص فبین ابتداء هذه الحرکات وانقطاعها متسع یقطع کل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحرکة قطعت بها او مثلها یمکن فیه فذلک الامکان فیه قطع مسافة السریعة بالبطیئة واما مسافة البطیئة فقطعها فیه بالسریعة ان کان ممکنا لکن لا علی سبیل الانطباق علی تمامه بل یفرغ من قطعها فی شطر منه فهذا المتسع وما یعبر عنه بالامکان امر واحد اتفقت فیه الحرکات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة فی مسافات متفاوتة القائمة بمتحرکات بما تکون مختلفة بالعظم والصغر لا جرم لا یکون نفس الحرکة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرک او مقداره ثم انه مع وحدته فی نفسه یقبل الانقسام الی انصاف وانصاف انصاف لا الی نهایة یکون بازائها انصاف الحرکات وانصاف انصافها الواقعة فی انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان کان مقدارا فهو المطلوب وان کان ذا مقدار فذلک المقدار یکون هو المتسع الذی کلامنا فیه وبالجملة هناک مقدار بالذات متسع لتلک الحرکات ولیس من تلک الامور فهذا المقدار لا یکون الاجزاء المفروضة فیه غیر مجتمعة بل یکون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت اجزاؤه لاجتمعت اجزاء الحرکات الواقعة فیها فهو غیر قار وکل جزء منه حادث فلا یکون بریئا عن المادة بل یکون اما عن المادة ای مرکبا من مادة وهیئة ای امر حال فیها جوهرا کان او عرضا واما فی المادة ای هیئة فیها لکن المتجدد بالذات لا یکون مجموع المادة والهیئة بل هو الهیئة فقط فهو اذن مقدار فی مادة فاما ان یکون مقدار المادة فیعظم ویصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او الهیئة فیها ولا یجوز ان یکون مقدار الهیئة قارة لاستحالة قرار الشیء بدون مقداره بل لهیئة غیر قارة وهی الحرکة لیست الا فاذن هو مقدار الحرکة فهذا هو ما عنینا المعبر عنه بالزمان فان قیل اولا ان کان المراد بمعیة الحرکات الثلاث فی الابتداء والانقطاع هو المعیة الآنیة والزمانیة اعنی کون الابتداءات فی آن او زمان واحد وکذا الانقطاعات فالبیان دوری وان کان غیرها فلیبین حتی ینظر فیه وثانیا ان استحالة قرار الشیء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامی او المتخلخل قار مع عدم قرار مقداره حیثما نمی او تخلخل وثالثا انحصار الهیئة الغیر القارة فی الحرکة منقوض بما یکون فیه الحرکة فانه الهیئة غیر قارة اذ المتحرک حینما تحرک این او وضع او کم او کیف غیر مستقر تحرک فیه فالجواب

اما عن الاول فبوان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول تصورها وكذا التصديق بجوازها نظري لا مجال الان
يمتري فيه او يماري ومرجعها وان كان ما ذكرت لكن مع ذلك بها يمتري او يماري في وجود الزمان
بعقول او عناد قيام الايقاظ او الافحام بها يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من يعترف بالآن
دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو
تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء
كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون
وان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم وتقر بها من حيث لا يدرون فتراهم يقسمون الزمان الى الساعات و
الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها
للعداة وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يغني هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى نظرا دق
واما عن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة
في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له
اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض
لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدأ الى منتهى
فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد يقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ وآخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة
ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا او المتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
متبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا
يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر
في المسافة يكون لهما من جهة ما هما للحركة خاصة ليست لهما من جهة ما هما للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية
متجددة بخلاف المسافة فالحركة يحتمل عددا من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة
بعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة

متصلة وعدد لها اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا
بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم الدور ثم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان
القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور
الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير وتحول وشبهها اولا وبالذات انما
هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يلحقه ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء
آخر فذلك الشيء اوشيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون يقال انه قبلية
وبعدية الغرض في هذا المقدار على حسب قسمته التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار
المتقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى
الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية
للزمان لذاته وتقرير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار وانصال التقضي والتجدد وهو وان كان
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن
ربما توهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء ثم اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى
بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يجعل القبل بعدا
والبعد قبلا او المعية بينهما ويجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع
او لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان
وحدوده نفس ذات الطرفين فما قبل وبعد باعتبار قبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقوى في الفلسفة
الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما
موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجود فيكونان معا حين
ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية يستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى
فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية
معنى يعرض لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات الى ذات هذا

وكذلك يعلم انه ليس المعنى الذي اتى به الشيخ قبل جزء او نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود
او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد يكون بعدية المنسوب من الوجود والعدم
هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا
آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا اقارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود
وعدم في الحالين ومنها الامر الزماني نسبة الى الزمان فان كان نسبتها في ذلك بالقوة وان كان نسبة الى الزمان ويكون
قبلية بالاصل الزمان فاما حقيقة الشيخ واشياعه من كرائم العشيرة فان قلت الزمان مع الحركة كلاهما غير قارين
فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها التقدم والتأخر في الوجود والا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية و
البعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة حتى كانت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم منقسم فيقبل الانقسام لذاته واما
الحركة فهي مسلمة لا كم فيقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها
وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس في المفهوم ما يوجب ان
يكون هناك بعض بين المبدأ او المنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فلو توهمنا انه اجزاء لا تتجزى
ويكون المتحرك على الوسط عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون ايضا معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما
يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة
وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يخفى ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا
بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو نفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فينبغي
ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان
لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة
من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه منتقل الى الحركة وصارت به الحركة
متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل في اتصاله لا انه علة لكون الزمان متصلا
فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكرتم من كون الحركة متصلة مسلم في الحركة
التوسطية واما الحركة القطعية فلا تتصور بالاتصال قلت لعل الفطن المتدبر فيما مر ونا يظهر له ان ليس هناك
حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطعية بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاتصال
والامتداد ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان نتوهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح

المتقدمين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث التحقق لها في
الوجود بالاتصال العرضي في صلوحها لامر وصل المقدار لها او كالمتقدر بها هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختلاف في كونها
غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال العارض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما
الاتصال الذي يعرضها بالذات هو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متعددة بعدية جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل
الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخالطة في الوجود بالامتداد والاتصال العارض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال العارض انما هو من جهة امتداد واتصال حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها
بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة
من تخمين موجودين الحركة التوسطية والاتصال الساري الذي هو المسافة اتجه انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عند
تلك المتحرك سيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على جهة فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام امر
قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذي
المسافة المتصلة موجودا اما كان منها في حد عند كونه يكون منها في الحد الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها والمتحرك
الحركة هو زوال ما كان في الحد الاول عند كونه ما بين في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك
مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى ويكون المتحصل منها كل حد هو كونه في ذلك الحد
بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في
الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة يكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون
آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر لكن يزول
الاول عند كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته
في ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر
بالزمان ثم هي بحسب حالها تتفاوت في الشدة والضعف من قبل حال المتحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان
هناك ملاء مقاوم في سهولة قبوله للانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك في قوامه يتعين لها في تلك المسافة

الحركة تحتمت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان مدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما يجي تحقيقه
في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى
القارة فيها بتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذا هي غير قارة في مادتها اعنى الجسم المتحرك
لا تتقدر الجسم بمقدارها اعنى الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان
معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك
المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم الحركة ايضا ربما يكون امتداد او اتصال من جهة امتداد
واتصال حال في مادتها اعنى المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تقسيم الحركة الى قسمين
يقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه
وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه الابحاث
على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو
ان الزمان بحسب الامتداد الطولى القراح التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى
يكون كالسطح ولولا انبساط فيه حتى يكون كالخط والا يكتنفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في ذاته مقولة وانه
من هذا الحد الى ذلك او من ذلك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لاية حركات
كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية
حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطأ منها في
مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث
مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم
وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها
وكذا اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما
بل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل
في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة اولا قسمة
بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولى زماني امتدادا زمانيا آخر كان الثاني بعين الاول
لا شخصه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا ولا تكون البتة قبلا وبعدا بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما تكون مع ونضرب لذلك مثلا فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان
احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة
الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا
لهما واقعا بينهما ما يكون طولا ثالثا بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات
مبتدئة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من
القبيلتين كانت كلها في الطول الاطول في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثالا للزمان فعليك
بتطبيق القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال
في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا الا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن
لا اخفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى
اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات
متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية
فكذلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم
هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن
مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة
فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك سالح لك ان التدرج الى آخر ما
الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة
على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية
وانها عرضا بالذات لا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون
متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد ولانه لو كان
اجزاء دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما
قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصقان
وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة متالي الآنات فنقول انه اما ان يستمر الاتصال فيحصل ما فرضناه او ينقطع فيعود الكلام
فيكون كل تجدد حيث في القبلية والبعدية وثبت الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية

شيئين بها غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان بمعنى متى الحركة اى كون الحركة فى زمان ومعية شيئين
زمانيين هى ان متى احدهما عين متى الآخر اى كونهما فى زمان واحد فالمعية الاولى ليست بسبب زمان
خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان فى زمان واعلم انه لا ينبغى ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هى كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها البعض كونهما فى زمان ان حدان
المعية مطلقا يساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان كونها فيه ومعية بعضها البعض كونهما فى زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان ما مع الحركة ليس فيها بل انما يكون فى الزمان ما له اجزاء وحدود وهو ثانيا الحركات
بها وثالثا المتحركات بما انها الحركات فهى فى الحركة والحركة فى الزمان كذا الحوادث بما انها موجودة على الحركات خصوص
بالازمنة والآنات كون اجزاء الزمان وحدوده فيه فيكون الاجزاء المفروضة والحدود والموجودة فى الخطفية وكون حركة
الفلك الاقصى فيه فيكون المعروض فى العارض على اسلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث
فيه فيكون الاجسام فى الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست فى
الزمان الفيئية واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم تخرج بذلك ان لها امتدادا فى الوجود
واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هى خارجة عن جنس الامتداد واللا امتداد بمعنى العدم الا السلب ولو كان لها
امتداد وكانت مانيات اعنى بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة ونحوها او هياتها الثابتة ولو كان لها الا امتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصولها الآن بل انما عنى ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع اى من
الزمان او اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللا انطباق والامور الدفعية
وجد معه اى من هذه الامور المعية ومشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة برى من التوهم
من استمرار الوجود واستيعابه للزمان او الشطر منه لا استمراره واختصاصه بحد منه اما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهى ان لم تكن برية من الاستمرار واللا استمرار ومن التجدد والتقضى لكنها برية من التى بل كانها
متى الامور التى لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذى يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من غير حيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابت البرية من المتى فى الوجود فى الواقع فان الموجود فى زمان او آن يكون من انحاء الوجود
فى الواقع كما ان الوجود فى المسبوق والمسبوق وجود فى الواقع والموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان
والحال فى هذه المعية المختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان

او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض اما معية
زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية فى المعية التى نحن فيها كما ان المكان مع اجزائه وحدوده والمتمكنات
بها او بعضها او ان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية
فى المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور فى معية بجانبه بقوله تعالى هو
معكم اينما كنتم فافاد بعموم المتمكنات والمتمكنات اصالة سواء الازمنة والامكنة بجامع عموم الخطاب للموجودين فى الازمنة
والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس الاستنباق به فى عدم الاختلاف بحسب
الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى سرمدية والدهر الذى ينسب اليه هذه المعية المعنى به امر زائد على الوقوع والوجود
فى نسبة الثابتات فيها الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذى ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل المعنى
بالدهر الاحاطة الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة فى نفس الوقوع
واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه فى الدهرية
متجدد ومتغير وفى السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا فى سنخ النسبة فلذلك بما يلحق
الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما فى سنخ النسبة فانها لمكون متوسطة بين
القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ فى ذكر الدهر والسرمد ههنا لانساق الكلام اليهما الا
فهذه المعانى اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولكن ساعد التوفيق سنعود اليها فى العلم الاعلى
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التى هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك اقول اعلم
ان حدوث الزمان انما هو بالابداع والتقدم بعدمه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا
نهاية يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية
للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية
اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية
العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا البعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون
المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

١٣٠

الزمان بعدمه السابق او اللاحق والشيء لا يقارن عدمه حدوثه ونحن بما القينا عليك من قبل على اتم من تشبثك
بالاصل على نمط اليقين بحيث لا تعتريك الشبهات الدائرة على الالسنة المشوشة المتشخذ القين واعلم ان بعض حزوة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في ساحة ارض الحقيقة وتوطنه بساحة حرم الحكمة وولوجه في اعماق تعرف
الملكوت باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة اذ تبجح في الهيات
محاكمته وما ر الظاهر من المدح آنذ عن حمي ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا
ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا امس من ذلك مصداقا لسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق
الايجاب ثم ترخص بعبقرية النقادة وقريحته الوقادة ان القول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يقدم عليه من الممكنات كالحركة
التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على فلك الفلك والابداعها هو في قوة ذلك فطائر الاول الذي من تقدم
عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية
الدهرية وتفنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتخليص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع
القبل مع البعد عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد
ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فالكائن كذلك بحيث تخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات
هو مع عدم الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبتت تناهيه في جانب الماضي دون
المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا استمرارا زمانيا بل دهريا والامر من سبق العدم على الوجود امتدادا
يأباه طبيعة الدهر الا من جهة السابق اعني العدم الا انه غير متقدر في نفسه من حيث شمول دهر والا من جهة السبق لان السبق الدهري
يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم
الامتداد واما السابق بالدهر فمع الوجود المسبوق به في حيز بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود
عن الواقع مطلقا فيناقض الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا
عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يضاده الوجود في زمان آخر اذ الزمان
لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في
زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول
جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا
قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري

١٣١

الدهري ان تترتب قبليتان او بعديتان متعاقبتا الحصول وانما يتأتى ذلك في السبق الزماني ويتضح
ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر
عما يأباه طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما عدما صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع
وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فوجد المسبوق فكذب السالبة
وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب ذلك السبق وهو على ج كذلك كانا
معدومين معا مع وجود آ ثم اذا وجد ب وج بعد معدوم لم يقع التقدر في عدم ج ووجود آ جميعا فان يكون
سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم الا بحسب سبقهما ومن ههنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد
الوجود واللازم اما الحدود والامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق المغاير والاجتماع الغلط فالحوادث
الزمانية وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب
الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق النقيضان مع انعدامه في زمان لاحق لا يرتفع
وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في الزمان السابق وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود
في الدهر اذ الزمان وما فيه بقضه وقضيضه في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في
قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انعدم ووجد ب مع وجوده لزم الامتداد او في
وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولان وجوده يدفع بانه ليس وجود آ في حد بل انما يوجد ب في الاخير منهما فيكون
القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو شأن القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت
وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع
الوجود بل انما يوجد بحسب هوية مثلا في الذهن ثم هو ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يضع الذهن عنوانا لتلك
الحقيقة الباطلة فيصح الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس
للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان اوجب ان هناك اقتدارا علميا
مجهول الكنه وذلك لان الحادث اليومي تخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية
وليست زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك فالامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان له عليها
عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم عليه السلام كقبليته على محمد صلعم من غير

تعاقب وترتيب فالفلاسفة لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم لا يشترطون كون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل
المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم
على الممكنات بان وجودها بعد البطلان في وعاء الدهر الذي ليس الا كان بعضها مسبوقا بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا
به كان الواجب مع التغير وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا اوجده سبحانه صار معه فيه واذا وجد فقد
تحققت المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معا فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب تعالى فنقول انه لا بد ان يكون كل من الممكنات مسبوقة وهو بهي البطلان او
كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي نقلنا مع الاطناب ووجه الاندفاع مع الاستيعاب انا نقول مطلق
القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا تتعقل الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم او ما لا يكون فيه
امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة تجدد ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق
سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك العري عن ملاحظة حدين فان وقع ذلك ليس من جهة الالف بالوهم وعدم
حصافة القريحة فانما انت ممن يتعسف ويتنكل عن الحق فخاسر لمن تسلم ثم شرع سيرة ثم يروج زيوفه بالقدح في
ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية
بل اذا جرد الملحوظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم
بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجردا عن ملاحظة الزمان متخليا عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية
والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجردا عن حواشي الوهم
كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت شيخ الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل
فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان تتعاقب فيه امور اللهم الا ان يكون هناك
ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم من الجسم في مكان احدهما فان ذلك انما
يتصور باعتبار حالة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بالمعية في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان احد فيه الا بانقسام ذلك الزمان
واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما عرض لي في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم
مع عدم المتاخر ثم تحقق وجوده مع وجوده من ان العدم ليس يعتبر المعية بالقياس اليه شبيه بالمواخذات

١٣٢

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم بدون شيء قد يلزم الانقسام
والامتداد في وجود المتقدم كما يقال لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ثم يتلاقيا بالاسركان احدهما
قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعدم التناهي ما نقع انه يحكم على عدم التناهي بل على عدم تطابق الجائزات فانها حوادث دهرية عنده
بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف يكون مختصة بالباري عز مجده فنقول لا حاجة بنا الى اكتناه
القبلية ما لكن ان تم ما ضعفت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد فنقول لا يمكن ذلك في
وعاء الدهر اياما كان كنهها واذا لم تمنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم
يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم
من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقال ان العدم شيئا
لولاه لم يكن له التقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن
الاجتماع انما هو لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون
حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان
يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لذلك الشيء الآخر الا وهو حاصل للاول فيقع
للشيء الاول انقلب الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فيقتضي زيد وبقي عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل
لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء
الذي يكون فيه تاخر عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون
حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا
الزمانية ثم لو تعقل عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم
من احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون الا التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنة بينهما زمانية فيكون احدهما بذاته مقدما والآخر موخرا بل الامر لا يعلمه الا
الله فقط او بذلك الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

١٣٣

الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في
وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وهو حاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا
وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق
والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور
الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان
اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء
الدهر فان قلت انه وجوده في ذلك الزمان مع وجوده في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان
وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلا منافي الزمان والزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده
عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما
موقع الآخر فلينعدم ايضا بعدما وجد ووقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود
الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه مع زمانه
عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على انبتات
تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما تشبثه بانه لو كان
بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته تعالى
للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استواء في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني
على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحو الانفصال فضلا عن
ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان واشتداده كيف وكما ان الحكم بالقبلية للواجب
تعالى على الحادث اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها المعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة
لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتبارات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه
قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده
في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر
ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض
الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون

له بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في زمان قبل الحدوث
بحث فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث وصدق في وعاء الدهر
وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا كلامه وهو في غاية السقوط لانا سلمنا
ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد
فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك
ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده
المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحادث هو المسبوق بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقيته
بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقيته بالعدم بل مسبوقيته اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور
حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب بعد انفصاله من جهة آن الطلوع عن زمان
غير متناه في الجانب الآخر والقبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات كالليوم بعدية عنه كذلك
معه بل يكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم
اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم اوجب
سبق عدم ما وجد مختصا باليوم عليه وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود
فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المختصة بالازمنة والآنات موجود فيه مع تلك الازمنة
والآنات مختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في
الدهر اذ يكفي في كون الشيء الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما لا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان
بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في
زمان اصلا ويتضح ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني
ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية
لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه
واما ما ينطق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية

قبلية دهرية فلنقصص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب بالباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب لمحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا
التفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوه اذ ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهميا بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق الدهري وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من تعليلهم الا ان هذا
الاهمال منهم ليس مظنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا يسوغ اسقاطهما عن اللحاظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما بان يكون وعاء الدهر خاليا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما توهم انه شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا يتصور القبلية على الدهر
ولا البعدية عنه وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود وقبل وبعد والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا الحبر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم
من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية ثم برأ نفسه عما تجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما
عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن لا يتصورون الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة لو صرحوا بمطلق هذه القبلية والبعدية انها للزمان فان معروضهما بالذات هو الزمان واخرى يستدلون
به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان فهذا
النحرير الهمام تعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق التمييز ع
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وضخامة المهارة مواضع التعجب في اكثر اصول العلم
الاعلى الا اراه اتى في هذه المسئلة التي هي احق المسائل بالحياطة عن اهل جلية حتى تسمى حكمة يمانية ايمانية
نضيجة سوية وفلسفة يونانية مزرّاة مخمنة وفيها يقول ويحاول مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب
بنفسه من قيل وقال الغا متلقى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الا بسفسطة زخرفة وزبرجة
بالتشريق خلطة انفقع عن رقيت بالتحذلق فاذا قلت فما يصنع المؤمنون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الناس من المعصومين فقد نطقت
الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت نعلم يحملونها على ما حمل
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي من قول افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى
ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود
عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل هي اعني من ذلك
وهو انه لولا انبساط القيوم القديم بالذات النوري عند النظر لم يكن هناك سوى ذاته المقدسة فضلا عن ان
يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك
والبطلان وكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وهل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من
البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعاليا عن ظرفية الزمان كالعقول النورية يكون
البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول المقدسة سبحانه

١٣٨

بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة تنزلاً الى استيناس الفطر العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت ثقة بعدم استيحاش المدارك العالية الخاصة لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون ان كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا او شاكله مما يستانس به فيما ذكر الليس توحش طبائع الجمهور ونفار صدورهم عن نفوسهم وحذارها من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنقطعة عن لبان الطبيعة تستدعي سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المزاحمة بالنظر الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلاً عن السلائق المحجوبة في العرف العامي ولم يترقب من بولاة تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلاً عن الثاني لاجرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يتيسر له فطرهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما تسمعكم ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك قلت واذا الزمان متصل فلا فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل بالفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية اقول واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا شك ان يتهيأ لافتراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

١٣٩

والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان متمايزين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة الا من حيث انه واصل فان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والآن كان هناك واصلات تتناهى بالفعل ام لا من حيث انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بشطر وذلك باعتبار امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدا الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الآخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التشافع اولا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يقال من ان فساد الآن الكائن قليلا قليلا يلزم امتداده في الآن والكائن دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن افرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن ثانيا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق ويمسكك عن التورط في مضائق اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقاؤه بالنظر الى نفس هويته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود والمفروضة في مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمسامتة

١٤٠

خط مفروض الحركة لنقطة من خط آخر فانها لا تبقى مادامت الحركة فكل من الآن والمماسة والمسافة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك الفرض ناو يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالاصوات
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة ومماسة الخط النقطة يمتنع الحركة عند مماستها والثاني ان يكون حدوثه
على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة
بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور وجود في آن
اصلا لا في آن هو طرفها او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيها او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثها آن هو موجود
فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على حد التصرم
والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى
بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما طرف
مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود و الثالث ان يكون
حدوثها على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان منقطع من جهة البداية من
غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه
وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
وكمماسة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان هو ازيل المماسة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا القسم اول
آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك
الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل
آن يفرض بعد ذلك الآن ففيه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل
آن وضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف
الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من
طرفها متقدما و الآخر متأخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول و الآخر المتقدم و المتأخر ولك ان تقول اولها
هو آخرها ان اردت بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه اولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان للزمان منها

١٤١

منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن
واما ما عداه فلان كان دفعيا ولا فلا يكون له آخر آن الوجود كالشعور فانما تفسد في آن وهي موجودة
فيما قبله من الزمان فلا يتصور آن سابق على آن الفساد لا ينفصل عنه بزمان حتى يكون ذلك آخر آنات
الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومماسة الخط للخط
الزائلة بالموازاة والافاق آخر ايضا وجودا كالموازاة الزائلة بالحركة الى المماسة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود
وآخره واما العدم فما يكون وجوده فيها كالآن والآنيات فلا يكون له آخر آن العدم السابق وتمام
وجوده وفيها سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمماسة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فلا آخر آن العدم السابق
واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق
واما العدم اللاحق فظاهر انه فقد لزم الآن والآنيات لا يكون لها اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة
كانعدام الموازاة بالحركة الى المماسة ويكون لما عداها لوجوده آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون مع
انعدام انقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالضوء الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة وجود كمماسة الخط للخط الزائلة بالموازاة المقطعة بالحركة عنها او استمرت بعد يكون
لعدمه اللاحق اول آن فلا يمكن منك هذا التفصيل على ذكرنا واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء
الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان اسم له فكما ان طرف المتنقل ويفرض نقطة كراس مخروط يرسم
بحركته وسيلانه مسافة تقابل خطا من ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا انه فاعلة للخط ابل المتوهمة بعدها وفي جملة
بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور الزمان والحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها
واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط واقسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل وفي التحقيق
لانه لو ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ الخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا سهل لتصوره
فيه هم المتنقل او هو بفعل له متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازائه انه ليس نحو المسافة فقد

حايضا شيئا منه ولم يبق شيء بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر بعد والا الزمان فقد
سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل ما بازائه من المسافة حد كالنقطة هو من الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا اختلاف في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذا
لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد يصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية في ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فيتجدد
ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه فعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف وجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا
محل الزمان اما باسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فحدث بسيلانه زمانا فصار
حدا لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة بحوالته الى الخط المرتسم بها انها تعلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل منهج الحكمة يظنون تفريطه وافراطه فالمفرطون فمنهم من نظا ... المثل ما مر في الحركة
مع ما هو منهم من نفاه عن الاعيان وان الذهن لم يبد انه ليس من عجائب المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثم حتى الذهن بعد لا في الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث تخضع
ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب وقتا للثواني كولادة ومهمات انما تعين
الاوقات تعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا ترتبت اوقات كان المجموع زمانا
ولم يدر ان تقارنها الثوانى للاوائل معية زمانية وليست لذات المعين بل للاشتراك ما في امر لو لم يشترك فيه كانا
قبل وبعد اما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان العدم قبلية على وجوده او بعدية
عنه ولا يكونان الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم الممتنع ومع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم كما
هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك ذلك لان كل جسم في فلك كذا في زمان ولم يدر انه قياس من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم هو في الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان

١٤٢

الزمان هو المنقسم اليها لذاته لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها وتفصيهم ان الحركة ولو فلكية توصف
بالسرعة والبطء دون الزمان ثم لا يصح ان الحركة في زمان انتهائها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة اقول
قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تفريطا وافراطا ونحن انما نقصنا الوطر عن تحقيق
الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن
اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل ايام او حادثا اختير لان ينسب
اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاولى وقتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين نفوا ان يكون
للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو
الآن وليس بزمان على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في
الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التتالي وانتم تمنعونه
واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان فكان ان يتحدا
وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن فكل آن هو طرف زمان قالوا وان كان ان الحركة ايضا من زماني وهذه الحركة
من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا يحرك
الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى ... فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات
معا كانت ازمنة معا ولو بهذه المعية زمانية ودخولهما الى المعين جمعهما زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون
هي فيه فيجمعهما زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وعدمهما
الكل نحو ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع
وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم ونحن لا نثبت للزمان وجودا فيه ... في آن الا في الذهن ولكن ليس كل
ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا
في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان
اين وهو نفس الاين ثم انا عما قالوا في الآن فنقدم فصلا ... ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان
الذي تقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تقدر به لان كل حركة لا بد لها من زمان ينطبق ويقوم بها وربما يقدر الشيء
بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يقدر شيئا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان في ان الزمان

١٤٣

١٤٤

يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها بل ربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة
ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن في الاستحالة
فليس كذلك فيما ليس في الاستحالة ليس يستحيل بل الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكما
قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوثها لم
يكن ان لا يكون ما لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد حدثت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد
الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفصل الزمان بالبطء
السائي (?) والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقطعها يحاينها على الزمان الا تكون
الا دائمة وهي المستديرة الارادية فتخصصت في الفلكية وحقيق ان يكون الفاعلية بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير
الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ
في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك قال الذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن
دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك الشكوك التي وردت النقاقها مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود
الثاني القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نفصح ان الوجود المحصل في آن
لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق
بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي
يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان والاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو
وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا
كما ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع
الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء
في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فلا يحتاج
في صدق الحكم عليها بهذه الحال اي حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو الا اختراع الذهن او تصوره وهذه الحال
وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل
لا انه اذا اوجبت معنى لآخر او سلبته عنه فالحالة التي يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سوى انه تصورت

١٤٥

تصورت الوضع والحمل اوهم تصورا منه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والتحتية
وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى البعض او سلب شيء عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون
اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن
البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور
شيء لم يصدق الحكم بان هنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان مع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك لان الاشياء على نحوين منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها
اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن
الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من
الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا الوجود لامور القبة (?)
الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار الحركة
عارض لها فلا محالة يكون وجوده دون منها ثم ان الحركة ضعيفة من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان
فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انقضى لم
منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال تحصل بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها تضمنت في جهة فعليتها وان
والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فقصاراها الذي به فعليته انها بالقوة واما سائر الاشياء فلا يكون
من جهة فعليته فيها جهة القوة فربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى كما ان القوة في الهيولى اقوى من
الحركة اذ قوتها في نفس فعليتها والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في
الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود الموضوع بها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والذين
جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما فعلوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها الشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا
رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تتشكل الا مجموع وذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين
مبدأ حادث يحدث ليعلم بحادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يوم عين ذي من طلوع الشمس
بعد طلوع عين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدلا الا
ان طلوع الشمس وما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما اسلفناه غنى عن المسامحة
مع هؤلاء وفطرتهم تقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بأي وجه

القبلية والبعدية وذات المعين لا تنافي عن القبلية والبعدية وانما حصلا معين باشتراكهما في امر لو لم يشترك فيه
كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان وفيما الذين افرطوا فطايفة جعلوه مما تقسمه بالغ
في الوجود فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطايفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم
من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما توهموا في ذلك الوجود
الظاهر ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية
فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يرجح شبهتهم
انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض
عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من فرض ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته
هو نحو العدم المتقيد مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم
لا نحو منه دون نحو وقد عرفت ان الزمان في انزل مراتب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما ينبغي ان
نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم
علته ظاهرة فنسب الناس ذلك الى الزمان لانهم لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان و
ان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر
يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك
ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني
قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اكثر الناس من ذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا
كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل
الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة
هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض
ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان لكان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة
ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان
بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة قلت الفصل الجهة

الجهة بحسب ما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على حسبها
والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة
والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار فلان الخط
والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويمكن ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ الكل مستقيم
من حيث هو مستقيم انما يكون له نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يتسرمد من النهاية على غير
وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني والمفروضة
في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم نعتبر ذلك فيحمل الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط وعدم تمام حالته بالسطح واما في السطح والجسم فالاصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف
فرض الاستقامة الخطية فيهما على حد لكل منهما الاسيما المستقيم نهايتان فلا يكون لنهاياتهما البعيدة المقطعية
في القوة ولا لما لها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون خط كما لمحيط الجسم البيضي والاكثر كما لمحيط الجسم
الاهليلجي او خطان كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من
ثلثة ان كانت مستقيمة او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما ان عامي
وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن مع الراس والذنب في الحيوان مع اليمين والشمال فيهما ولا
وقياس ساير الاجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا او خاصي هو ان الكل
بعد نهايتين من الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على
ثلثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تعين في الحيوان طبعا
ولا يتبدل وفي ساير الاجسام تعين بالفرض وتتبدل وبالاعتبار الخاصي تعين الكل في الكل بالفرض
وتتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيف ما
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وباتحاذان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه يختلف
باختلافه والطبع في الناس ومع ساير الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها به يكون بالراس مع الظهر الا
فوقا وما يقابلهما تحتا هذا واذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست

يتبدل الا لاعتبار العامي يضاف الى الحيوان تتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه فيهما ما يلي الفوق والتحت
بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما يلي الفوق قبل هو ما يلي الفوق بعد فيكون فوقا
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد
السطح صار تحته لكن يجوز فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان تنتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما
الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر يقابله
وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها الامتناهي اعتبرت
الست تارة بالقياس الى المشير فيكون ما يلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وقد علمت
فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين
بالفعل ويكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما يلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلاح
من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من حد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه اقول الجهة اضافات فتضاف
الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها
اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية يكون
على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح
امتدادان من جهة دون وجه فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون
العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية ولو كانا
منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز اتحاد
اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيهما لا نهاية له
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير
منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يغني في ذلك انحناؤه شيئا فتوهم ان
تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

لو كان الجسم بالفعل وانما متناهية بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل انا نقول بامكان ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه فيتبدل الشكل او المقدار واما
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن قد يتبدل نهاياته فيتبدل الشكل كما في الخط والسطح اذ هما
مقداران فلا مقدار له حتى يتصور تبدله والخط لا شكل له الا في السطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه اللهم الا ان يعتبر السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين كمي وبين هذين فرق اعلم انه قد اشتهر ان للخط
جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما اولا فلكون له جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة
والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين حتى انه يجب ان يكون له جهتان فلما يصح لو اريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبار فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كالمعين من محيط الدائرة والقوس منه ما له نهاية
واحدة فقط كمحيط السطح الاهليلجي الا انه يمكن ان يعرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم انه نقطة المفروضة في الاول والموجودة في
الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث ينتهي الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث ينتهي الامتداد اليها من جانب آخر لكن انما اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز
ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له الا ان نقول انما تكثر
النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان بعد انقسم وكانتا نهايتين لقسمته لا لنفسه وان لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه وكذلك تكلمت بكاد ان يكون صحيحا في الخط
للمشهور لما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا لا بد في تصحيحه من تخصيص بشيء في ذلك
تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان لا يصار الى تخصيصه بغير
ذلك لكن المتبادر عند الاطلاق من الخط ما اطلق هو المستقيم فان لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
تعذر الحمل من البين وفي تماميته ودر المستقيم لا اعتبار عدم الاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياه كما في المسافات فان
السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر في المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على
الاستقامة وكذلك في ملاحظة سطوح المنازل والمباني والبسط والاكسية وغيرها في محاذات الاناسي ومع الاشجار فاما في السطح
والجسم فلا انتصاب لشيء منهما لان كلا منهما امتدادين واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيها على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة فيهما اعني المستقيمة منها نهايتان فالنهايات تتعدد بتعدد الامتدادات كما ان نهايات الجسم

كذلك نهايات السطح والجسم فلا يكون نهاياتهما بعيدة انقطية حد في القوة واما انهما بالفعل فلان نهاية السطح اذا انتهى بالفعل
قد يكون نقطة واحدة كما في المحيط بالجسم المضلعي والاكثر كما في المحيط بالجسم الاهليجي فانه ينتهي بنقطتين وقد يكون خطا واحدا كما في الدائرة
او اكثر حيث ما تقوم من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما في المضلعات السطحية لا يكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل من
الخطوط مستقيما وقد يكون نقطة وخطا كالمخنى من سطحي المخروط المستدير او كثر وكما في الجسم مطلقا فالسطح اما واحد كما في الكرة او
بالغا ما بلغ ولا يكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية فاطبة وكان مثل شبه كرة الربع والست في السطح والجسم
اما العامي فهو في السطح باعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح الجدران والابنية والاقبية والبسط والاردية
والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بسبب اعتبار ستة منها معينة بالطبع في الانسان
وساير الحيوان اولا وقياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال
واما في ساير الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالها
ويفرض بين كل حدين متقاطعين امتداد ويسمى الحد فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على
ما في الخاصي فهاهنا امور الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعدان كذلك
لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست باعتبار العامي تتعين
في الانسان وساير الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي ساير الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف
واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربع المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب
الذي يقتضي الطبع قوته من الجانبين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها الطبيعي لعارض اما في اصل
الخلقة او بعده لم تتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين
المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس الراس والقدم في الانسان كيف ما كانا ولا الظهر والبطن في ساير الحيوان
كيف ما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعكس ...
اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بملاحظة
وضع لما اضيفا اليه والامر الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى كل الامر

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس
وساير الحيوان وفي الاشجار يقتضي ومنعا لهذه الاجسام الى المحيط بجهتي الفوق والتحت يكون بذلك لو شرع الراس في
الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فيها تحتان
بالطبع قطعا لكن المنتهى به لا بالاجسام المتعين بالطبع فيما بين جهة آخر به اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها
ما يلي النهايات فالاربع الست عن ما سوى الفوق والتحت متبدل في الاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل
وضع المضاف اليه هاهنا بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية بالفوقية ومقابلها بالتحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا
بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق مع ذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين كذلك ما يلي التحت يكون تحتا غير متبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن بذلك لم تتبدل الجهات انما هي فوقات وتحتات اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن بعض الابدان ينتهي الى فوق الفوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت
التحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما
الفوق راس الانسان ... الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخرى ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تتعين نهايتا الجسم للفوقية
والتحتية بالمعنى الاول فيه بالفوقيات والتحتيات الاضافية انما تتعين عند تحديد باعتبار الاقربية الى هاتين الحقيقيتين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين
وان جاز ان يقرن تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى كل حال يرجع الامر
في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين ثم اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان متحيزا تبعا كالسطوح والخطوط ونحوها فالحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الاخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون جسما بل حد الطرف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة
بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه وما يجاورها وتذكر هاهنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة يراد بها
ما منه واليه ولا يكون الجهة الحقيقية منها الا غير منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت

الحركة في سافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان جهتا وما عليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة
تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى ولو كانت زاوية وما بالطبع منها انما هي الى الفوق والتحت طالبة للوصول
كحركة النار مثلا والارض وللقرب كحركة الهواء والماء فلاجل ذلك وجب تحقق هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى
ثم ح النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات النظر في جهات الاشارة
والنظر في جهات الحركة المستقيمة لا ابد لهما من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه قلت الفصل في
انه يجب ان يكون هناك جسم كري الابعاد خارج عنه محدد الجهتين مغاير قابل للحركة المستقيمة والخرق مجوف غير كاسر ولا في سد
والمنتظم من اجسام ليست جهتان حقيقيتين متمايزتان بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احدهما كانت حركة
والاشارة على اقرب السموت اليها ابعد عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير منقطع والملاء اوجب
الامتداد على بساطته الا الى نهاية تحدد الحد يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيه كما هي بين الجهتين
فتحدد بهما انما هو عند ملاء متناه وتحكم البيان في ان الخلاف الا بين سطح محيط الا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبين مركزه
او كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك فح اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت
المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز يتحدد
به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد الحركة
المستقيمة والا جاز مفارقته لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى
اخرى فالجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بحركة مستقيمة فيجب ان لا يكون مجوفا والا لم يقصر حركة
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين لا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين
مخالفة طبيعية اذ يخالفهما انما هو بكون حديهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا
فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في غير حيزها طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة فكانت جهتا
حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في غير حيزها فهي طالبة للطبيعي فجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة
فيجب ان للمنتظم من اجسام والا فما يلاقي السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم يحط منها جسم كري الا جاز عوده اليه بالحركة المستقيمة كيف تكثرها امكان بالعدد فبالانفصال
عرض لمادة بعد ليس بها الصورة اما بذاته فتكون قابلة للخرق وغيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة
المحيط متجزئة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق

السابق ان الجهة باي معنى اخذتها حد ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان
بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت ابعد عن الاخرى والحركة والاشارة
على اقرب السموت الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام
المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وهو ظاهر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي
الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع
عزل النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء
غير متناه او ملاء متشابه في بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما
لا يخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هاتين الجهتين لا يقال لم لا يحصل فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب
غير متناه لانا نقول الخلاء لو تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء ونبين انه يجب انضمامه
الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه بآخر فيكون
المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان غاية الخلاف بين الجهتين في
الغاية بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة
واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين
او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا
حدين لجسم واحد او جسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا
بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج
لامكنت الحركة او الاشارة على اقرب السموت الى المحيط من جهة مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج فلا يكون
جهة الحركة والاشارة من سمت المركز ح نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخلاء احاطة تامة
بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد بعد خارج عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وقد علم
من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب
بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية

154

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب لو اختلفت تحيزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط الى
ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة
بسيطة هو الا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط
الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محدد
الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة انما تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا
بذلك الجسم ظاهر لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد محيطه يتحدد مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط هي
سطح المحدد وجهة المركز تحددت ثانيا والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين
ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه لا مكان هناك خلاء بتنا وعند طار لا يمكن اضافته التحديد الى الخلاء لانه
ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين بهما بل بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد واحدة منهما باحدهما
والاخرى بالآخر لوجب تحدد بهما معا بل بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو
ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره موجها للمحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون السطح الا الملاء ان كان محاطا به الا آخر
ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو
ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة الحيز الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية
ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون
المحدد ولهما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها الا انه يمكن
الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانا اذا توهمنا انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فيتحرك احدهما
على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها لم يلزم الخرق من
غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين
الجهتين ما يتحرك الاجسام المستقيمة بالحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما مجوفا لم يتيسر
ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة
والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية
القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط
والمركز قريبا منه ولم يتأت فيهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا لكانت هناك صورة

155

صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان
يكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب والا يكون لجسم حيز واحد طبيعي وكانت الفاسدة طالبة
للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بهما لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به
ولا بالكائنة لتقدمهما عليها واما ان يكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون
جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا
مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب
الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحجارات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فاما ان
السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون البسيطة
منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري محيط بسطح واحد كري
او لا تكون كرة فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط
اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض
المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد خلع هذه الصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة
للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها
ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل الجسم يكون بالقرب من بعض
الجهات حيزا طبيعيا لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيزا طبيعيا لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة
هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** في قوى
الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر من
واحدة من القوى المتميزة فانه ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء البعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي
والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت عرة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها
بتقويم الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انهما معا يحصلها ما لم تحصل المادة بحلولها فيها لا يكون لمادة متحصلة
قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف فهي اصلح عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من جهتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من
حيث هي واخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها
الطبعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فانما هي عن قوة
ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت
فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط فانها
لها فلا يكون الحركة طبعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعانده مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات
البسيطة الطبعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها طرفا الى نهايتها والا
كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من
الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط الاجسام
ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق وتحت كل من جنس مطلق ومضاف والخفة والثقل
ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل
بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في الحيز الطبعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان
يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من
اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب هي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة اولا
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا بطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام
والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة فلا شك انه لا يكون ماله من القوى اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون مقتضى
الاولى امرا مبهما انما تخصص وتحصل باقتضاء من الثانية كان تقتضي احديهما حركة مطلقة والثانية تعيين
الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان
يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما مليا باقامة المادة

المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا وبالعكس
فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من
غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هف هذا محصل ما ذكره الشيخ
اقول وفيما الزم على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها
دخل في تقويمها فيكون متقدمة عليها ايضا فلا يلزم ان يكون متاخرة ايضا عنها لانها لو افتقرت المادة اليها
فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود بل الحال فيها في التشخص كما في الصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يراح ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى وح لو احتاجت احديهما في المادة ولم يقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ابهامها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه
فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى بهذا تبين انه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احديهما اقدم من الاخرى تقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي برودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر
عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار والماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا معا واليها
الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد بطبيعة
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس او النوع كحركة النار والارض الى السكون او اكثرها
في ذاتي هو توجههما من حيز العلو الى البعد عن الفلك وتشبههما في آخر من جهة كون المنتهى فيها مختلفا
فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والجهات غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا
بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل يشاركه
في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان حصص فعل القوة فلم يكن

١٥٨

الشركة في فصل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا التسلسل القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون بحث
مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية والفلكية بحركات
الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فانما عن قوة ممتزجة عن
قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تتمانع تلك فلا حركة او يغلب احدها فالحركة
انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء مقاومة القوى الاخر والمشوبة
بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط وانما عن قوة
غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فيحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه
القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور الاعراض وجاز ايضا ان يكون للممتزج
بعد القوة تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتممة تمايعا يد مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية
او النباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل يقتضي عن ان يكون الامتزاج بعد القوة
تقتضي بالذات مقتضى الممازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة او المسافات
البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة بكات
او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين
السلوك اليها على ذلك المنحني بل تتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية
وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها
وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون
لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة
فاذن المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يجب الا يكون
فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة
وكذا المستقيمة فلا جرم ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا اثبت في المتحرك
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

١٥٩

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى
انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب في المحدد لجهات الحركات المستقيمة او لا ويجب ان يكون
كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ
المدار وذلك ما يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم
ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد وتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد
والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان
وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما تنتهي اليه الحركات
المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات
كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا
فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولبطوء في الحركة
الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق
فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه
ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان
ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف وآخذ لفظة الخفة والثقل ان عني بهما ان يكون
الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك بالميل الطبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة
دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عني بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية
خفيفة ولا ثقيلة فههنا اذن اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف
ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت** يفصل الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون اقدم
الجنسين من البسائط اعني جنس ما يتحدد الكنة بجنس الآخر وجهات حركاته بعلى انك قد علمت انه يجب ان يكون
المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة
المستقيمة لا للخرق ولا للالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا
ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطبع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة او
لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو مشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركة المحدد

سرمدية فحركات الباقية كذلك لبسارتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا متعلقة
بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بما سلفناه
في غنى عن تجشم ابطاله واما السماء عامتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة
والاسترت تلك الاجرام وبالحرى ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون وازرقتها تخيلية انما هي في كرة
البخار او تخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع
الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف
واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند
الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها والاعتبارات تشير اليها
كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون وما ظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه
واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تمييز بين احادها كالمجرة فبعيد ان المجرة اجرام
مشرقة بذواتها في شف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في ستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة
الطبعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع البسيطة يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم
تامين الحركتين هي المستديرة وبالحرى ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به الامكنة
وجهات الحركة لجنس الآخر منه فبالحرى ان يكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات
الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم والا لكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه
مبدا ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام
المتحركة على الاستقامة وانه لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا او باردا ولا رطبا ولا يابسا
ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير
صورته فيكون صورتها انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه
[illegible] وكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام
وسائر ما تتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جهته

في جذبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون
المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المتشابهة له في الحركة
المستديرة الطباعية اذ هي برية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست
وضعية لتناهي سوى الاوضاع من الاحوال فينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لا بد وان تكون ارادية لا بقصد مستمر عاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحكمه قبل
نضج الحكمة اقوام من تخوان السبب في حركة السماء تركيبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة
او انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها الى السكون والاتصال كرتها الاتكين بالنارية التي فيها الى الصعود على
الاستقامة والارضية الى الهبوط كذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاتت
بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك اوهام قد بان فساده فان هؤلاء الاقوام
جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتحدد بها امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه
الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها التزاحم النارية والارضية اما الحركة السبيكة
او لا اتصال الكرة فلم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلبت واحدة لكن يكون مشوبة
بابطاء ولا يمتزج منها دورية واما السبيكة فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل
لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون نسبته الى الوسط المهروب عنه
او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين
جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه
المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد القوة لمقتضى يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها في الرقة
لان عامة جرمها لا ترى منيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة بها ولا يكون كما نبهت
عليه في الحكمة العناصر بل تكون كلها اجزاء من السماء فيثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لما ان الاجرام
النيرة تكسف بعضها بعضا ويكون بعضها فوق بعض ويكون بينا ومنها الا سيما العالية منها جرم السماء فلولا
شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء فانما تخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بان
الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء

١٦٢

من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رأى شيئا مظلم
من خلف مضيء يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة بما شبيهة الكوكب
وما وراءه غير قابل للاستنارة فكأنه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون
اللاجوردي والذي ذكره اه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كأنه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه يتخيل هناك زرقة لانه لو
لم ير اللون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه يتخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من
الاجرام النيرة يتخيل لون كأنه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا يتخيل الزرقة في الماء
الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون كان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترفت
ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن ويتبين اليد من تحت ثم في دائرة هذا اللون عنا يعني من الباب
سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لاشك في ان القمر منها له لون يظهر عند
ما يزول عنه الضوء الذي يحكم الحس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو الكدرة
المشبعة في جوهر القمر كما ذكره الشيخ وشبهه بأن يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاءة سائر
سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه
عند الانكساف واما سائر الكواكب فيما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس فالاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان
لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا فانما يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء
على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال المرئي منها شيئا ما في السفليين اعني الزهرة و
عطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به
الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكأن الشعاع والنور لا يكون الا في
جرم له لون فان النار انما تشرق ودخانه وهو في جوهره ذو لون ويحاط بالضوء المرئي بسبب اختلاف اللون ما
يخالط النور الناري وبعد تقرير هذا نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما علمي ان قد نظن في ذلك هو انه اما ان يكون
من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب
كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل وكانت

١٦٣

والاشعة الضوء بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لانسحاق عرض
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يندرج فيه ما يحكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة العامية
التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكأنه يعني ابا الفرج الجاثليق من ان هذا السواد بل من السواد الذي
يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة تنطبع
فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقا وما لم ينطبع فيه شبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه
المواضع ليس لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام
في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط او كرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة
فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية
يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المتشعبة
من كون ذلك عن امر في ذاته فيبطل ان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق
الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم
انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما اوجناه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانب آخر وثانيا انه يرى
ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة و
يكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما
لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته طلبا عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ
فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد
الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان
الاشباح لا تبقى محفوظة على هيأتها مع حركة المرآة طولا او عرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة
التي ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تؤدي الخيال فما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان

في مرآة كذا ذكر الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المنتظمين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل
كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه ادى في صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وجها مختلفان
واليه القدر المنكشف من الارض مختلط الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار جزائر
وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب وعلى العمارات مخترعات مختلفة الالوان والاعظام والا
فهذه الاشياء ترى الناظر اشباحها في صفحة القمر التشبيه ولا تميز بينها البعد ناعته ولا يحس منها الاشباح الا لا يعرف
حقيقة ولعل هذا القائل اذا استنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض
اعلام المتاخرين واقول اما بالنور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بينا في صفحة القمر ليس فيما
لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضئ الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار
ولا يكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
لسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة سواء كان
بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي او لم يكن كذلك
فيكفي في ابطال ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث
يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ياتي وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة
نيرة مرتكزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع
اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقر به بعض الاذكياء من المتحذلقين فاقول تلك الاجرام وان كان كل
منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا
ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك
لا تلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه سيما
عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون في فلك القمر ساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بحيث
فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان
جدا من القمر ففي طبيعتها ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر
بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لزم ذلك انه يجب ان يختلف باختلاف
المنظر ولان يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر

من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من القمر وفي طبيعتها ان يحفظ
بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر فيرى بالقياس اليه
في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما قيل من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر
المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر عنا دائما على نحو واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
نفسه فيكون الذي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي رآه والرجاء ان يكون بفضل الله صوابا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة
بآحادها مرتبة على هيئة مخصوصة بسبب انها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح
فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط مختلفة الا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كلها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتياز
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك الثوابت وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث لا يكون سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماس على نقطة ويكون لها
فرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال وجرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من
جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر والظاهر انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط هو بلون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن مشفا صرفا فلا يخلو عن شفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه ما بعد من شفيف

١٦٦

بالقياس اليه كما ان الكهرباء وان كان جوهرا غير شفاف يرى ما في ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه ونحوها فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما يرى في ساير المواضع من البرق والاشراق وبهذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو في الرؤية دائما على حالة واحدة لكون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا فان قلت واذا السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما تظن من ان الكواكب تتحرك فيها ساكنة كانت هي ومتحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول اوساط جنبية وارى ان الكواكب انفسها والافلاك اخرى لان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان وانكر ذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك نجم من الجلي في بادي النظر اشتراك الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي القائمة بالمحدد الحافظة للزمان وبعد ذلك وجد السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا تسعة افلاك اكتفاء بما لابد منه وان جاز ان يعدد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين وبعد ذلك بالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف اثبتوا الكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل به صناعة المجسطي فان قلت اشباه حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم فيفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس واتيقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين

اقول كانك قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان حركتها تماهي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا في سمت حركته ومقدارها ففيه بطلان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

١٦٧

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الاوساط بالعرض بتبعية حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا او وضعيا واري ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها المحركة اياه وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان وان ما يكون هناك كوكب واحد فينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة فانما انبعث قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل في فلك يسبحون انما يشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا يتحرك في افلاكها الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب تسير بسير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا انه يتعب بسباحة مسافة لو شئ بقدر ما يعيي او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او الى ان لها انفسا متعلقة بها من دون الافلاك فاعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها بادي الرأي تتحرك من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تحرك الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتهمين الى الحكمة في الاسلام واما ان يكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات الا ان الاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فحصل تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بالحجة لكسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بحيث يلزم
في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لابد منه في انتظام الامر
واحجام عن اثبات الفضل لاجزمهم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك بازاء كل كوكب فلك
او دون ذلك فيحملها الاحظوا حال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء
اخرى وفي تحيره منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان
تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات
الطبيعية والقسرية على الاطلاق وقوف كما يكون في الطبيعية كبلوغ المكان الطبيعي وقسر قاسر وفي
القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك وانعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان
تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على
نهج واحد لاجرم اثبتوا لكل افلاكا على هيئة مخصوصة يتحرك بحركات متقاربة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينضبط به حالات
ذلك الكوكب ويلزمه بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله فصل يحصنا عنه المجسطي الا ان القدر الذي اثبته
بطليموس من الافلاك ان استقبت لعد الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة
المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل ان حيث
يشابه حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مراكز الافلاك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل
المنطبق على مركز العالم فلم يتشابه حول مراكز خوامل ما كما هو الظاهر من الاصول ثم قدماء والمتاخرون ان ذلك
افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة وغيرها ان تستيقنه بان
وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب في الشفيف
والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات و
بطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم
والمصالح المودعة فيه الا قليلا وسنذكر بعدها عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى **قلت** اذ حركة
السماء وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها والا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل
بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر وليس خارج المحدد خلاء ولا ملا فانما ياتي في ذلك بتبدل ما في داخله فلكن يتبدل

التبدل اما بالنسبة الى متحرك الا يكون اولى بكونه متحركا للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالقبيل الى ساكن
فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون
ما يجاور السماء المتحركة بالفرض حارا جدا متسخنا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها وما فوق
انه كان هناك غيره يجب ان لا يكون غيره السبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد باردا جدا متسخنا لكماله بالسكون
وهي الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه الامكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب الماء
المماس للافلاك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعره يكون مضرسا لما يتخيل اليها من الادخنة الوهمة الى
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لاجزال الاشباب الحضرة متناوية عليها مع ان الارض ليسها الطبيعي لا تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا وما يشهد بالاستدارة الحسية يا تقبلين نحو
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وتحصل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون
المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة ايضا
للاجزاء الحارين والهابطة للاجزاء الباردين وما للحيز الطبيعي **اقول** المتحرك لا بد له وان يتبدل حال
من المقولة التي يتحرك هو فيها او اوضحنا ان المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة
على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركته مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
للمنسوب من ان يكون متحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد عنها فلو كان في الحشو اجسام تقبل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما
لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى
النار اذا اومنا عليها السخونة والحكاك والتخلخل او خففته تكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من الك

ومن ظن انه كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اى وقت فرض انه كان هناك
غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة فى اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه
كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غير ما بحث فما يجب ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك
بمشايعته حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذى يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والاقرب
منها عادما فى طباعه للحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما
قريبا فى الطبع لما يجاوره كان يكون النار ملوة الى تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو
الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون الشىء من هذه مكان آخر الكلام الا ان يكون بعض من
ذلك فى غير حيزه الطبيعى ويقبل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكل الطبيعى على ما عرفت كرى
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك والوسط بالطبع ميل متشابه ثم النار المماسة بمحدبه مقعر الفلك
يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان
يكون الخالى للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجسمين فى الماهية فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح
ان يكون هناك جسم عنصرى سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون
صحيح الاستدارة لا لانه يتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فيقع
الاجزاء النارية وتخلل بينها بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون فى مقعر النار
زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شىء منها بعينه
مدة يعتد بها وعلم يجب ايضا ان تبقى فى موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا
من الهواء لا تخلو فى الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون فى مقعر النار زوائد
داخلة فى محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر
المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها يابسة مع قبول الكون اى الفساد
والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شىء اما بالفساد او بالخرق او انتقل منها الى موضع آخر واذا انضافت
اليها شىء اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعى ولا يعاد الى الطبيعى ولكن اما
فهو وان كان لها يسالا بالطبع لكن متساويا مائلا بالطبع هو نحو الانية على حاله الى ان هذه التضاريس لا تخرجها عن
الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء انه لو كان
مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين فى الطرفين فكان يجب ان يميل
الجزآن الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كروية الارض انه لولا ذلك لكانت الجبال
والشخوص اذا ظهرت من بعيد ظهر بكليتها لكن يرى اصغر ولم يكن يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قللها كجبل يعرف السكان من السفينة ثم غيره وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين بزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد
الحوادث الفلكية مما يكون فى آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربين
بعد ساعتين تقريبا من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان خط الوسط وبينهما
العرض ... ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين فى الشمال وبالعكس للواغلين
فى الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين ولا يقدح فى الشكل من جعل الارض ...
الاستدارة كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة
لكون الفصل المشترك بين الافق وسمت مستقيما فى الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها الانسان وقطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد ظن انها مع كونها مسطحة طبقات
بين كل طبقتين منها جو وفى كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها وتمثل ذلك انما هو باعتبار آفاقها
واقاليمها وكان سبيل هذا عمران الارض مسطحة محيطها بحر محيطه ارض وهكذا الى ان تم عدد السبع للارضين مع البحار
ويكون كل ارض مخالفة للاخرى فى الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ... من ساير الفلزات وكان ...
خطابيات ... بها نخوس صلاح المخاطبين من الجمهور الذين قالوا بالملكين ... النور والظلمة لما افرطوا فى
تمجيد النار وتقديسها النور ... وصفوا بالوحدة والتباعد التوسط الكون بهذه المعانى فى الحية ولما فرطوا فى شان
الارض ... الغوانى تخسيسا او تقبيحا ووصفوا بالكثرة والحركة والوقوع فى الطرف وقالوا ان فى العالم ارضين كثيرة
وهى التى تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين فى كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير ... مع انها مفرطة الكيفية
مفسدة واسرع من الارض حركة فى الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها والارض كل شر مع انها غير مفرطة
الكيفية غير مفسدة وابطأ من النار فى الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهانى وتسميم ما جاء به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار وتحقيقها

التوسط عن قولهم يكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب والنظام في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فمناسب موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبارى ان يطيب بنفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطله ان قالوا بحركة الارض بسكون الفلك وبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا طرحت من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ان يتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض والتهم ان يبطل ذلك وايضا لو ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض ايسر حركتها الفوقانية ايانا وثانيا ان يبطل بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم ظهور حركة الثوابت بالحركة البطيئة ولما ظهر الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض او نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بانه يجوز ان يكون المتصل بالارض من الهواء مشايعا معها يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء المشايعة الحجر الكبير يكون اقل من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما شاهدت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف او يلحق مركزها عليه فحولا فرارا واجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو نحو مكانها الحيز الطبيعي واي جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان الاسفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة منهم اي الطائفة او راوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء وان شأن الارض ان ترسب في الماء لا ان تطفو عليه فهي عندهم طافية على الماء بما هو بحقيقة الاسفل تشبعوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك وفق للطفو او تفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانعكاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمنهم من زعم ان ذلك لجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما حكي انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والسقف فقام في وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية ومنهم من زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها لا في جذبها الارض ومنهم من زعم انه لاندفاع بحركات السماوية بها كما يعرض لحصة تراب يجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط لانتفاء الدفع من الجوانب بالسوية وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فيكون لا محالة في غير موضعها الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا او يسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه ويتحرك اليه اجزاؤها فلا يستعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تخلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في ابطال قوله وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملاها من الخلاء فقد احالوا وان ملاها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فما الحاجة الهواء

الی ہہناک وینبغی ان ینفصل بالزلزال او الخسف والبحار علون ایا بالطبایة قد اخرجوا عن الاستدارة الطبیعیة
والذین جعلوا المکشوف منها مستویا من ہولاء یکذبہم ما عرف من الشواہد الآبیة علی الاستدارة اما حدیث
الفصل المشترک بین الافق والشمس فتفسیر الجواب عنہ ثم انک قد ایقنت ان حرکة اجزاء العناصر الصاعدة للتخفیف
والہابطة للتثقیل طبیعیة وروم للاحیاز الطبیعیة وقد تزاغ فی ذلک ایضا اقوام فظن ان الاجسام کلہا
ثقال لکن الاثقل یسبق فیضغط ما دونہ فی الثقل فیحرکہ بالقسر الی فوق وظن ان الخلاء یجذب الاثقل ثم ثم قربت
الاجسام توسط الاثقل ویحیط بہ ما یتلوہ فی الثقل وہکذا فیکون الصاعدة للنار والہواء بالضغط والکل
بالتقسیر وظن ان المثقل ہو تخلخل تخلخل الخلاء او انہ المین اوانہ الاشکال المتحددة الصنوبریة وان المرسب ہو
الاندماج او انہ الصلابة او انہ انفراج الزوایا واستعراض السطوح والکل فاسد فان الحرکة بالقسر یکون
الصغیر اقبل لہا من الکبیر فیکون النار الصغیرة اسرع من الکبیرة والخلاء مع بطلانہ فی نفسہ کیف یکون جاذبا
وکیف یکون موضع منہ اولی بالقیاس الی طباع بان ینجذب الیہ الارض ومن النار من موضع آخر وکیف
یکون سبب الثقل تخلخل الخلاء بل غایة الامر ان یکون الخلاء بعد ما القلة الاسباب فلا یکون اشتہ تغیید شیعیا
اذا کان الملاء علی قدرة احد او ازید او مانعا من تاثیر تلک العلة فیکون اقصی ما یوجب ان یمنع حرکتہ الی
اسفل او یورث البطوء فیہا ولو کان اللین سبب خفتہ لکان الآنک بل الزیبق اخف من الحدید واما الاشکال
المتحددة فانما تکون مواتیة للحرکة لا اسبابا لہا کما ان السیف الحاد کہ حد یتوبل اذا حرک بالقسر او تحرک ثقلا بالطبع سہل
نفوذہ فی الاجسام جدا **قلت** الفصل اذا تذکرت ما القینا من قبل ستیقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة
متناہیة کریة کیف لا والحیز الطبیعی ہو ما یقتضیہ الجسم وہو علی وضعہ وشکلہ الطبیعی اذ الخروج عن ذلک بما یخرج
عن المکان الطبیعی للبسایط اذا کانت علی اوضاعہا واشکالہا الطبیعیة یکون مرتبة ترتیبا مستدیرا علی مستدیر
التجاوزات الطبیعیة وتنتہی لا محالة ویکون احیازہا الطبیعیة علی فرض الابعاد المفطورة کذلک ولا یوجد
والمرکبات لا تخرج احیازہا من احیاز البسایط فلا یوجد حیز طبیعی خارج عن الترتیب ثم لا یکون حیز غیر
طبیعی لجسم الا وہو طبیعی لآخر فلا حیز خارجا اصلا ولو کانت ہہناک عوالم لکان کل کریا فلا یکون فیما بینہما من الفرج
خلاء بل ملاء فاما ان لا یکون کریا فلکذا جزء فلا یکون حیزا طبیعیا لہ فلا الآخر وہو محو وعلیک بالتدبر فی ذلک حتی
ظن ان ہہناک عوالم فی کل منہا افلاک وعناصر متشابہة لنظایرہا من الآخر بل زعم مع ذلک ان تکثر افراد طبیعة
انما یکون من خارج واما ان کانت بسیطة ان تحصل کرة واحدة مالیة بحیزہا الطبیعی فلا یکون کل من افرادہا

افرادہا المتشتتة فی العوالم فی حیزہا الطبیعی بل ان کان فبعض ما الیہ فیہا ان یتحرک بطباعہ الیہ فلا یکون شیء
من ہما فی العالمین المتحرک عنہ والمتحرک الیہ محددا الجہات للحرکات المستقیمة وتکثر افراد طبیعیة وان اوجب تکثر
احیازہا الطبیعیة بالعدد ولکنہا تکون بحیث یجتمع منہا کرة واحدة فلا یکون وسط کل عالم حیزا طبیعیا للارض
مثلا ثم کیف اختلف امکنة السموات المتشابہة وہم تحددت **اقول** لعلک اذا تذکرت ما القیت
علیک من الاصول المسلفة فی کتاب السماع الطبیعی تیقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناہیة کریة
ترتیب بسائطہا محیطة بعضہا ببعض لکنا نزیدک استبصارا ببیان یکاد یکون تذکارا وتکرارا فنقول
ان الحیز الطبیعی ہو ما یقتضیہ الجسم الطبیعی وہو علی وضعہ وشکلہ الطبیعی فان الخروج عن الوضع
والشکل الطبیعی بما یحوج الجسم الی الخروج عن المکان الطبیعی لعدم انطباقہ علیہ ثم ان الاجسام البسیطة
اشکالہا الطبیعیة مستدیرة ولکل منہا مع المحدد وضع طبیعی متشابہ فیکون لہا فیما بینہا وضع
مخصوص وتکون منضودة نضدا مستدیرا علی مستدیر بحیث یکون بعضہا محیطة ببعض ثم الجملة
یجب ان تکون متناہیة لوجوب تناہی الابعاد فاذا فرض للتصویر والتخییل ابعاض مفطورة تکون
الاحیاز الطبیعیة علی طبق المتحیزات مستدیرة منضودة بعضہا علی بعض علی سبیل الاحاطة منتہیة
بالآخرة واما المرکبات فلا یکون لہا امکنة خارجة عن احیاز البسائط اذ الترکیب لا یورث زیادة فی الاحجام
فلا یورث زیادة فی اقدار الاحیاز الطبیعیة فلا یکون احیازہا الطبیعیة متخللة بین احیاز
البسائط بحیث لا یکون منہا حتی سلم بذلک وجوب التماس بین احیاز البسایط ولا تکون
ایضا خارجة عن احاطة الاحیاز الطبیعیة للبسایط بالکلیة فتحصل من ذلک انہ لا یوجد حیز
طبیعی اصلا خارجا عن تلک الاحیاز الطبیعیة المنضودة المتناہیة التی للبسائط ثم لا یکون
حیز غیر طبیعی لجسم الا وہو طبیعی لجسم آخر فکما لا جسم الا ولہ حیز طبیعی کذلک لا حیز الا ولہ جسم طبیعی
فلا یکون حیز اصلا خارجا عن جملة تلک الاحیاز والا لکان حیزا طبیعیا لبسیط فیکون حیز طبیعی لبسیط
خارجا من جملة الاحیاز الطبیعیة للبسایط ہف ثم نقول لو کانت ہہناک عوالم لکان کل منہا کریا لما عرفت
ومباینا للآخر اعنی لا محیطا بہ ولا محاطا والا لا یکون کل عالما علی حیالہ والکرات المتناہیة یکون بینہا
فرج فلا یکون خلاء بل ملاء ویکون علی فرض الابعاد المفطورة کالمالی لہا غیر کرة فلا یکون حیزا
طبیعیا لجسم بسیط وقد عرفت انہ لا حیز الا وہو طبیعی لجسم وان الاحیاز الطبیعیة اولا وبالذات للبسائط

176

والمركبات تاليتها على حسب التركيب ج تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على جدة كلام الشيخ
وانت اذا تذكرت ما اسلفناه لك في اعداد عماق الافلاك من التقررات التي ذكر فيها الكواكب والتداوير ومن
اختلاف اثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل
يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تملى الفرج
الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء والاخرج طبيعي
للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا نسلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان تتبين بما سياتي اذا
تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتحدة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف
كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة
لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم وانتهى
المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث
نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى
محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب حافظة بعضها بعض
على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء
من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم في نفرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء
ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظائرها من عالم
آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا
القياس كما قد نظن ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان تكثر افراد طبيعة واحدة لا يكون من ذاتها
بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تحصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها
المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطلق
لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل انكان فبعض مما
لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي لا بد ان يتحرك بطباعه الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي
العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا للجهات للحركات المستقيمة لوجود تنتهي حركة مستقيمة ومبدأ بالنسبة اليه
عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثر احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

177

بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يقرب من ان لا امتناع في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها
ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيهم اختلفت امكنتها وتعددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبيل العناصر لان محدد امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون القاسر او السموات
لا تقبل القسر **قلت الفن الثالث في الكون والفساد** وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما يثبت
شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فكما قد ثبت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد فكذا ان ما يقبلهما منها يقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها والا
فاسر بحركها فكما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل وذلك القاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو
فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى بداية فلو لا الكون والفساد لما تأتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب نارا كان ينقلب الحجارة ميا على ما يفعله
اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات تجتمع في اناء رصاص او زجاج اذا وضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل قدح لاخفاء في تحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول مما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالة بما يلايم تلك
من الكيفيات الى ما يلايم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجيا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا الا بسيطا واذا تحقق
الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط
انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون
اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي
لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرفت ان
القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها
عنها او فيها فحكمها ان تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى تحرك
به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص
كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز لازما
بقائه بعد الوجود فنقل كل جزء من اجزائه وكل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لو لا ذلك
النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرء نقل على
اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا ينكر ان يكون تخصيص حاصل بالفعل
في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فيكون هواء او كان الماء
في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي الكلية الهواء
من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا
فيه بمثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين عنصرين
يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة
وفي كل ازدواج يتاتي نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع
الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء
وبالعكس والانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنى عشر ثم قد تفاوت

تتفاوت الشواهد من ما يحس على ستة انواع بكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين
عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء او الماء والهواء او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار
تنقلب مياها سائلة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى
الاملاح كالنوشادر ثم يميعونها بالماء والا فالاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة
عليها وتلك المياه الحادثة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها
يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير لا اوان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وايضا فهي
الاجزاء الارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما
عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من
مائين ينعقد جوهرا حجريا كما يجي انشاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد جريه من ينابيعها
احجارا كما سنورده انشاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل
لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن فيها انها كثيرا ما تنقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يعرض الهواء
الصحو في قلل الجبال الباردة ان يصير سحابا يتنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا
في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او تركب ظاهره وكلما انقطعت تعقبها
اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت
منبثة في الهواء اللطيف بالاناء لان الهواء اللطيف بلا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل
لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد
اخرى او يتناقص كل مرة او يتراخى ازمنة حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح
منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل
للترشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء اللطيف به ماء
وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوثه ماء في بعض السطح دون بعض يمكن ان
لانتفاء شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا
جدا او ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة فيجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب فيحس ثم
الندى حبات نشاهدها وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء الجمد له فينبغي ان يصير

مايطيف من الهوا بالجمار و ايضا ينبغي ان يصير لطيف من الهوا بالما الذي يكون من الهوا المجاورة الآنار ايضا وبهذا حتى لسيال ماء كثير اجدا ولايحتاج في امثال الندي الى التقاط ماكب الآنار مرة بعد اخرى والجواب ان الاواني اذا اصابها برد جمد الهوا بملاصقتها وملاستها وامتزاج اجزائها لاتقبل الكيفية الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك تجب تلك الاواني اذا اشتملت على مائعات حارة آخر من تلك المائعات ولعل التقاط الندي على ما يحتاج اليه اما الآنا كما يشغل حبات الندي مواضع من سطح الانا فتحول بينه وبين الهوا كذلك لعله يشغل ندي يقع على تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندي الى تلك المواضع فقد بقي فيها اثر تشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهوا قليل المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندي بين الحبات لطيفة واما الانا اذا لم يكن مجاورة الهوا لسطح الانا على الاتصال بل جاورت المواضع الفارغة من سطح الانا عن حبات الندي وجاور بعضه تلك الحبات لم يباشر عن الانا فضل تأثره واما انقلاب الهوا نارا كما في كور الحدادين فانه اذا استد الطريق وألح في النفخ فيه الكير حصل من النار قليلة ما كثيرة بل لا يبعد ان يحصل لا يحتاج النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلابه الى الكائن وفي الانقلاب بين عنصرين بتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلاثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفيت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار ان تطفا فتصير باردة يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فيما يحكمان لسبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بتقاصر استعدادها لتلك الصورة المخلوعة وتمام استعدادها للصورة الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا لتكلفوه ولم يلزم الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد قلت الفصل

قلت الفصل وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن الشيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عن الحس والخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كما لا ينقطع الكون متناهي المادة وقوم كانهم مع التصديق بالكون يتبرون في الاستحالة فيرون الماء الساخن ما دام ماء منه مخيط مختلط وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ تتغير بعضها الى بعض لابد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاوربهما ومنهم من يكثره فاثنين او ثلاث وتولد البقية بالتكاثف والتخلخل وان يمتنع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على تزيغ في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزئة وهما الا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب فما سطوحا في الكون والاستحالة بنحو ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نريد ان ننقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى ماخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن الشيء وهو محال او اللاشيء لا يكون موضوعا للشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان مع الكائن بعينه فقد كان قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئا وهو محال لانه لا اولا كان بعينه الثاني كان محالا فان ذاته مباينا لكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن اللاشيء وقد علم استحالته او بقي فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة ويخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول اللاحق به وهو ثم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحملوا للخروج عن ذلك فهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب لما هو نار واستحالة الباردة حارا بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى مائيا فيه اجزاء سائية بارزة تحس بها وبحرارتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية

اوالنباتية وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبجريانها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون زعموا
ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية فيه من خارج وفشوها فيه اي كان من البروز والنفوذ
فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية
انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وانقطع الكون بانقطاع المادة ومنهم
اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلانهاية في العدد يجتمع منها جسم احد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام
بلانهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمنهم من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلانهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون متروحون بالاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم ايضا جواهر قائمة لا في محل اوهي
متنقلة لانفكاكها عن محالها على اختلاف منهم وبالجملة فيرون ان الماء لا يمكن ان يكون بذاته ماء دائما بل ربما يجري من الماء
سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء متناهية او قوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قالوا يكون عن عنصر
واحد فحسب زعما منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من
المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات
وقد تشتت بهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا او الدليل عنها بالتكاثف في الهواء الا انه تكاثف قدرا ما
والماء نار تكاثف اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا فالجوهر في الكل غير مختلف
وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء عملوا فيه كلا
من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا او ماء وارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه في الذي
للذين اختاروا الماء او الهواء ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شأن الرطوبة فهو اي صاحب الماء كان
اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت
منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظمهم جرما كيف لا والسموات المشفة هو الكواكب المضيئة نارية على ما زعموا
ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لولم يكن البرد عاما عرضنا بل له
عنصر مصوبه لكان في العناصر ما يبرده في ذاته خير النار وللذين لحظوا الارض مع تقدمة قلياته في قرار
جل الكائنات عليها وللذين اختاروا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي درجة من التخلخل الى الهوائية
واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف باكثر من عنصر
لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم

منهم من اقتصر على اثنين اي الطرفين بناء على ان سائر الطبقات يستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى طبقات
خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي
لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة متغلبة بالماء وما الماء الا
متحللة مستحيلة عن طبعها نارية الطرف ووسطا بين الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس برطب
حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظه باليبوسة وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء محتكة
الحركة ومنهم من قال ثلثة زعما ان الماء ليس الا هواء متكاثفا فمن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم
يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى يتكون المركبات وتفسد
ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لهما بذاتها
بل من قوة فاعلة فيها ينفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان يجمع احدهما
افرادها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى افرادها وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة
وقالوا افراد هما المحبة اوجدت جسما متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت طبايع اربعا

خاتمة الطبع

احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي
خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للآلام ومحاكماته
حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى آله واصحابه
الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من
العلوم العقلية علم شرف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان لاعلام
الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها
وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه
كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف
النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد
المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله بحبوحة

الجنان وافاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة
الا ان مع ذلك بقيت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفية
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزئينه بالحواشي
المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال
فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية
قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور الغي والغي فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظار ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية المشتهر في
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذ استاذي مرجع الاقاصي
والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظ في الآخرة عن موحشات التلهف وحاشية
لمولانا حمد الله السنديلي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الآخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي
والطوسي وتشريح الافلاك وشروح الثلاثة للامام الدين الدهلوي وعصمة الله السهارنفوري
والحسين الخلخالي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
من كل شين الحاج المولوي خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي وكان ذلك
في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني
ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد الطاف كريم ادخله الله
في جنة النعيم والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه مهتد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى
ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تالفها من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعارض لها بسبب
ما حل فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض
متأخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة
اما مفارقا ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزءا لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة
يصير محلا للمقادير متقدرا بمرتبة مساحية الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب
او مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي
لا يتجزى مما يحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما شان
اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لا اتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لا اتصاله
وتناهيه محدود بالسطح المتصل والسطح لا اتصاله انما يتناهى او لا يتناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بانطباقه
التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا يشتبه ذلك بشهادة الحس واحتمال ان لا يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسما مفرداً بل ملتئماً من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من
الامتداد فى الجهات كما يقولون بها ونه قدماء الطبيين وجعلها مبادى الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام فى القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور
فى بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث فى كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التى فرضها الاشتباه جزئين
متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له فى الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا لمانع لا يكون الا عارضاً لا لازماً للحقيقة نوعه فى شخصه واعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع لاستبعاد تركب نحو الماء المتشابه فى الحس من اجسام متخالفة
الطبائع لا يصلح للتعويل عليه ولو بنى الكلام على تسليم الخصم اتفاقها فى الطبيعة كان شيئاً جدلياً لا برهانياً والتفصى عن
ذلك بتحرير البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل
من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متمايز الذات غير مندرج فى جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام فى الحقيقة وانحصار كل نوع منها فى فرد لا يقال لم لا يجوز ان تقتضى الطبيعة
الانحصار فى فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل انا نقول لما كان الجزء مشابهاً للكل فى الطبيعة امتنع امتناعه
بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضاً بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل
وانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متناصلاً غير مندرج فى الكل ولا متصلاً بعضوه اى الجزء
الآخر ولا يلزم منه ان يتميز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز
الانفصال الابتدائى لا الانفكاك التعقبى والجواب تسليم ذلك ومنع لنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائى
بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك تعبير يأتى فى المقدمة الثالثة
الثالثة ان الجوهر المتصل فى ذاته لا يبقى بعد طريان الانفصال كما لا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلى من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصال عند طريان الانفصال او فرضه ابتداء وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشك فيها بان
الاتصال حقيقى واضافى والاضافى هو كون الشئ متحد النهاية مع آخر والحقيقى ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعى
وهو كون الشئ بذاته بحيث يصدق عليه المتحد فى الابعاد الثلاثة ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعنى قبول فرض الابعاد
الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للمقوم للجنس تحته وهو كون الشئ فى ذاته بحيث يصح

يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة فى حدود مشتركة اعنى بالحد المشترك ما يكون منتهى القسم ويكون هو بعينه مبدأ
الآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمى الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطارى
على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافى اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلاً واحداً لا منفصلاً فيه
اصلاً لكنه لا ينافى كون الشئ فى جوهره ممتداً فى الجهات قابلاً لفرض الابعاد وعند الانفصال الطارى او المبتدأ
لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقيباً او توجد ابتداء بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك
ثابت فى الحالتين فان الجزئين ان انفصلا فكل منهما جوهر متصل فى ذاته بالمعنى الذى هو فصل الجسم وان لم يكن
متصلاً مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافى ووحدة الاتصال الحقيقى لا نفسه فلا تقتضى عن هذا الشك محدث
متقدمتان او كما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان فى المتصل بالذات للوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما فى الكوز مثلاً من الجوهر المتصل بالذات كالماء واحد بالتشخص واحد من الطبيعة
موجود بالفعل واذا طرأ عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ح شخصان متحازان
بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل
بذاته اعنى انعدام الاتصال الاضافى بين الجزئين المقداريين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقى
بل المتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضاً معترف بها ولو ثانيهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها لا يجوز ان يتجاوزا على موضوع واحد ويتعاقبا ولا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك فى
الموضوع بل بزوال كل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين
الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولى الذاتى او الشائع الصناعى لكنه كما عرفت فى موضعه يساوق
نحو الوجود الخاص واذا لا يجوز ان يبطل وجود الشئ الخاص ويرتفع فلك الشئ بوجود آخر او وجود آت
آخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس فى الوجود تعدد واختلاف فى ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة
الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع
فاذا فرض بطلان وجوده وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك
توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضاً ان يعرض للشئ بدل الوجود الذى له
وجود آخر ابتداء بل انما ان يكون ما فرض وجوداً آخر عين الوجود الذى له او يكون مع موضوع فذلك غير
موضوع هذا او الاول فذلك فى الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المتقابلة لها
لو تواردتا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ الموضوع لزم صيرورة الجزئي كليا
على الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بقاء او تبادلهما عليه في
التجويز ابتداء لانهما مستلزمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طريان الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
ويزول بزوالها ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة
لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس اعداما له بالمرة في الخارج وايجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وكذا الحكم في
الانفصال ابتداء بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه
المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وما تقوم الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا من جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا والا
فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداء بدل الاتصال وذلك يبطل بالمقدمة الثانية
او يمكن طريه عليه او فرضه ابتداء فيه وح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة
الاولى يبطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال متواردا على موضوع الاتصال بل كان انفصال
الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال
باسره ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما
متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى صورة
جسمية وجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال
وبانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة
عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال اذ كان قبولها له مشروطا بحلول

صورة ومقدار فيها وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل
للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كانت لها ملاحظة ما من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة
ذلك اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه
فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي توافقه للكل في الماهية ومشاركته في الاسم والحد ولو كانت
مخالفة او متخالفة كانت متفرزة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد ان قضينا الوطر من اثبات الهيولى
بالبرهان فلنوضح التمايز بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي والهيئة التشكيلية لما عسى ان يقع اشتباه بينها بتبدل
الهيئة التشكيلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا شك
ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى فح يتبدل حتما التشكلية وتعينات امتدادها
مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائه شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها هو المراد بالجسم التعليمي
بما لم يتبدل بعد ثم ان عرض الشمعة تخلخل او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية
الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت
جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فما
للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وهذا اتصاله
الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا
اعتبر بعد ذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه
عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود
مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه
بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد
ما شيد البيان على قواعد محكمة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس
وان انسد الثلم وارتفع الظلم لكن بقي شبهتان عويصتان غلبوا بهما ونفث عقدتهما وكان الفطن لعله ان يتحير
فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان يتشبث بما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته
على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ادعيتم الينا من

ان الهيولى ليست بمتصلة فى ذاتها و تتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا فى ذاته
بل انما اتصاله لما يحل فيه من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا
فى ذاته و يكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا فى ذاته ولا فى مرتبة وجوده و ذاته ثم
يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا فى ذاته كان اتصاله لا محالة لما
يحل فيه من الاعراض المتاخرة باشخاصها او مهياتها عنه اذ ليس هناك ح متصل غير متاخر عنه فيكون فى مرتبة
وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة فى ذاتها لكن اتصالها بالصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها فى الوجود وان كانت متاخرة عنها بالشخص فلا يكون الهيولى فى مرتبة
وجودها بالفعل خالية عن الاتصال و سواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ فى ذلك نفس
الاتصال لا وحدته او كثرته والمفروض مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها
الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك
ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص و بعد طريان الانفصال و عند فرضه ابتداء بدل الاتصال مادتين
متشخصتين ولا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال كما تنعدم صورة
الجسم كذلك تنعدم مادته و ح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة و يلزم انعدام الجسم
المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك كما ذهبتم الى اثبات المادة الا فرارا من ذلك واما ان يكون
المادة ايضا مركبة كالجسم و يكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام
بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغنى التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها
كان حكمها حكم الواحدة فى لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم
المجموع بالمرة لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم كله لانعدام جميع المواد التى فيه بالمرة وانعدام
جميع الصور التى بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال و قس عليه حال فرض
الانفصال ابتداء بدل الاتصال و الجواب انا لا نسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية و عند الانفصال
مادتين كذلك بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة فى الحالين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان للمادة
عند الاتصال وحدة اتصالية و تزول عنها عند الانفصال و الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على
ما بينتم فبزوال الاتصالية يزول الشخصية ايضا لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية فى المتصل بالذات كالصورة

كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان
احدهما الشخصية الذاتية التى هى لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت فى حد ذاتها ولم توجد
مع الصورة كانت موجودة بالقوة و لها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال و هى الحاملة لصورة
واحدة فى الاتصال و لصورتين فى الانفصال و هى القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية و للكثرة
الانفصالية عند حلول صورة متكثرة اعنى بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة و قابلة و الاخرى
الاتصالية العرضية و هذه لازمة للجرمية الشخصية و بزوالها يزول موضوعها و عارضة للمادة بتوسط الجرمية
فى حال الاتصال و تزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال و المادة بعينها باقية فى الحالين و اذا
جرد النظر الى ذاتها و لم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهى خارجة فى هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما فى الخارج فالهيولى
لا تتكثر فى حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين و لا يتغير فى وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات و ذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة و الكثرة و الاختلاف لا يسرى الى سنخ هويتها و لا نقول ان القابل لهذه الامور غيرها بل انما اهتدينا
اليها من طريق انه لا بد من قابل باق فى حالتى الاتصال و الانفصال و الكون و الفساد بل نقول ان قبولها
للقسمة الوهمية التى هى مبنى جواز الفكية و كذا اختلاف استعدادها بالعوارض الذى هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور و تقدرها بالكميات و تكيفها بالكيفيات من جهتها و يلوح لك
مما كوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالماهية لهيولى
الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الجرميات المتكثرة و النوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
فى قدم ؞ ان الحوادث امواج و انهار ؞ لا يحجبنك اشكال تشاهدها ؞ عمن تشكل فيها فهى استار ؞ و اعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة و الفعل و فيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ فى الاشارات و هو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال و حامل هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات و هذا قريب جدا من البرهان السالف فمن اتقن
ذلك لا يتوعر عليه هذا المسلك الثانى ما سلكه فى الشفاء و هذا اتم ماخذا من الاول و تقريره ان الجسم هو بالفعل
من حيث انه جسم و بالقوة من حيث انه مستعد اى استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية كمالات
غير محصورة و الواحد البحت اى الواحد بالذات و الجهات لا يكون بالقوة و الفعل فهناك شئ به للجسم القوة و تقريبه

له الفصل ونحن نقول اذا قصرنا اللحاظ على الجسم بمجرده لا يابى عن قبول امور شتى فما يكون له بها القوة لا يكون خارجا عن ذاته وكذا الجسمية فعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته وقد اورد عليه الشيخ النقض بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد كل شيء لحاجة فعليه سوى الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل منه من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى والصورة** واذ قد تبين في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا لفاقة ذاتية والجرمية طبيعة محصلة نوعية انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من غير ان تحد معها في القوام وتحصلها في الابهام فلا تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها ولما على انه قد بان تلك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتاتى ذلك بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحمل الجرمية وايضا تحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد الاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا ماوة ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تجسم العناق من الجانبين

اقول ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هي الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم يسمها اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقدر على تجويز وجود ما يعني بالكم بدون ما نعني بالصورة الاتصالية ولا في حين من الاحيان اما قيل ان تعتنق الهيولى فيتالف منهما جسم

جسم او بعد ذلك وقد يكتفي في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الامتدادية في الهيولى من حيث انها هوية امتدادية لا من حيث انها هوية امتدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يستانف بيان ذلك فنذكره في المتن وجهان الاول انه قد ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان ما يستغني عن شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا نعني بالحاجة الذاتية ان يكون سنخ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود من خارج ثم الصورة طبيعة متحصلة نوعية لانها انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة قائمة يشار اليها تضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي مقدارية التي تحمل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تطلق فصلا والجسمية باجتماعها جسمية بل تكون الجسمية احدهما متحصلة في نفسها اذ نعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى وتعقل اللبيب لا يرتاب في ان افراد الطبيعة الامتدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الامتدادية بل في صور منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه الكليم الا ان تعترى الاشتباه من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما او كون احدهما محصلا للطبيعة الامتدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج بعد اقرار الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هداك اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدي الناظر وان لم يحرر المناظر او ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يخالف بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية وتعرى بل هذا الشك لا مثل

ان يمتري في كون الاثنينية مثلاً طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوس الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم ندرك حقيقة ما او ادراكها هي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهلت بكنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغنى عنها فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد والاحيان ثبتت في الكل الثاني انه قد بان لك في الحكمة الطبيعية وجوب تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهي ابعادها في الجهات ولا يكون التناهي الا متلبسا بانقطاع تمادي الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود هي التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل وكذا الامرين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بهما في حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بالانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة فعليه المقام الثاني ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة تحل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزء لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم يلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل يقبض عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعليته ووجوده بالمتصلة واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد بدون الصورة انقض جدار الفرق وكان الامران في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهي ايضا مستعدة للاشياء فكانت لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة اولى هذا ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها فما ابعد ما بين ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انها يجوز ان تكون متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى اذا كانت قد تفارق الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها الفرقية ح ان تنقسم وقد تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية ثم منعها قد انقسمت صارت اثنين بالفعل وكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا او لفرضنا ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص منه شيء بعث او يخالفه اما بان عدم احدهما وبقي الآخر وانما اعدم احدهما برفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة واما بان اختص احدهما بكيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت فى المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لها صورة جرمانية لها صورة مقدارية بعث وبالجملة كل شئ يجوز فى وقت من الاوقات ان يصير اثنين فنفى طباع ذاته استعداد الانقسام لا بمفارقة فلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا بمقارنة المقدار الذات واذا تقرر ما اثبتناه فى المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين قلت فصل فى اثبات الصورة النوعية كانك اذ قد دريت ابهام الهيولى وصرافة قوتها واتحاد الجرمية بالنوع فى الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام بسايطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقايق مختلفة ولوازم وآثار لها تحكم بان هناك صورا اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقايق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار الخاصة بها وتسمى صورة نوعية وطبيعة ولا امتناع فى تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من غير واحد فى درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم فى التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم تتدنس خطرتك من التشعب لم تجوز تحصل الحقايق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض بل انما يصح دخول الاعراض فى تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف استعداد مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عاود الوهم تجويز رفع الصور من البين واسناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما اسند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا جرد الملاحظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء آخر مضادا للاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة فى ذلك اللحاظ فان شككت بان لجسم واحد آثارا ولوازم متكثرة غير مترتبة واسنادها الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة طبيعية فى درجة فالجواب اسنادها الى صورة بشرايط وجهات مختلفة بل الكل فائض من الاول تعالى وهو برو البطو بعدات وشرايط ومخصصات اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا الجرمية تحصلها بالذات وتسمى نوعية تحصل

196

تحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمقتضاها من كل شئ اثر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصورة طريقان الاول ان الاجسام بسايطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتحصل حقائقها المختلفة لا تكون بالجرمية لاتحادها بالنوع فى الاجسام كلها ولا بالهيولى اما فى العنصر اما خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص واما فى الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة فى ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقايق المختلفة بها لان هيولى فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكننا لا نشك فى ان ذلك الفلك له معية متحصلة بالفعل ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل الا صورة ولا تحصل الفصل الا بها الا بان لها تحصلا بالفعل من جوهره والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلا بد من صورة اخرى الثاني ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة فى ما تقتضيها من الجهات وآتية منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما تقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف فى ذلك فلهذه اللوازم والآثار مباد مختلفة فى ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة فى العناصر بل هو صور اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول ما ساق الكلام فيه نحو نحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بصورتين فى الجوهر منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد فى درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدا ميل مستدير او ذات مبدا ميل مستقيم مثلا او كانا فى درجتين وان كانا من حيز كما فى المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها طبيعة اخرى فى درجة ثانية والحاصل مختلفة بالحقيقة فحاصل صورة العنصر البسيط بل صورته الغير

197

جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة فى تقويم الهيولى على الطبيعة عند بهمنيار والمحقق عكسه فانهما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدا فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدا فصل نوع منه الثانى انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض فى تقوم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض يقوم محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا لتقومه بجوهر وعرض يقوم بجزء كالكرسى المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما فى الكرسى لكن الفطرة السليمة التى لم يتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين لا سيما مقولة الجوهر وشى من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعى نعم ربما يحصل ماهية اعتبارية ونوع صناعى لكفاية التاحد الفرضى والصناعى فى ذلك ولذلك خصصنا المركبات فى برهان اثبات الصور النوعية بالطبعية وتجويز دخول الاعراض فى تصنف الطبايع وتشخصها وارتقب فى ذلك كلاما استوفى النحو الثانى ما ساق الكلام فيه يتوجه تجاه الثانى من طريقى اثبات النوعية وذلك ايضا بوجهين الاول انكم استندلتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان اخرج اختلاف الآثار الى الصور فليخرج اختلاف الصور ايضا الى صور اخر مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التى اثبتموها وهكذا الى ما لا يتناهى ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف فى المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت فى المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج فى انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تجرى عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة فى زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلى فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش السرمد حتى يدرك سلسلة الوجود الى ما هى عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار فى الاجسام او لا الى ما استند ثم اليه اختلاف

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها انما تكون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء البعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضى هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور الفلكية اوليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود المفيض وتخصيص قابليات المواد يكفى لتخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصيصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادى تلك الآثار لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشى من تلك الصور وفى قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضى الجاعل ليس هو الجسم او صورته بل المبدا الفياض والصور وسايط رابطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها وروابط من جهة صورها الثانى ان لجسم واحد كفلك او عنصر آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة حتى لا يكون صدورها فى درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهى بسيطة وهذا ينافى منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة وهذا ينافى منعكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبعية واحدة فى درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرايط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضى الحركة بشرط الكون فى غير المكان الطبيعى والسكون بشرط الكون فيه والحيز بعد اخلة الجرمية والشكل بضرورة تناهى الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرايط او وسايط وشرايط ويدخل

فی صدور ما یختص بمادة او موضوع مختص وفی صدور الحوادث معدات وآراح من فلک مامرت الاشارة الیه من ان استناد الآثار الی الصور لیس من قبیل استنادها الی العلل الجاعلة

قلت فصل فی ترتیب الهیولی والصورة فی سلسلة الکون

کانک بعد ما تبین ان الصورة باسرها جرمیاتها وطبعیتها لا توجد الاحالة فی مادة لا تحتاج الی برهان تفیض منه افتقارها الی المادة ثم انک قد علمت ان المادة انما لها فی حد ذاتها محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلک حاکم بان للشیٔ افتقارا فی الوجود الی محصله لاستلزامها فقط فالمادة ایضا مفتقرة الی الصورة ولیس شیٔ منهما یفتقر فی تعین ماهیته الی الآخر اذ لا جزئیة بینهما ولامکان تعقل کل منفکا عن الآخر ویستحیل ان یکون الحاجة من الجانبین فی وجود الذات الی الذات والا کانت من الصورة لیقبلها المادة ومن المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلک لا یدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة بوجوداتها علی وجودات معلولاتها فلو دارت العلیة تقدم الشیٔ علی نفسه بالوجود بل انما ینحل عقدة الدور بان حاجة الصور الی القابل لیست من حیث طبیعتها فان الجرمیات انما تحتاج الیها لامکان طرؤ القسمة المقداریة علیها والقسمة انما تطرء علی الفرد دون الطبیعة والنوعیات انما یعنی بها الطبائع الجسمانیة وانما یحتاج الی القابل لذلک فاحتیاجها علی نحو احتیاج الجسمیات فکل صورة لا من حیث طبیعة الصورة بل من حیث انها فرد مطلق من الطبیعة یحتاج فی الوجود الفردانی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها لا الی مادة مخصوصة واما من حیث انها هذا الفرد من الصورة فلا یمکن ان یقوم الا بما اختص بها من المادة فیحتاج الیها من حیث انها هی المادة واما المادة فهی بما هی مادة وبما هی مادة ما او هذه المادة تحتاج فی الوجود الی الصورة من حیث هی صورة ما وهذه الصورة لتأخرها فی الوجود عن هذه الحیثیة من الهیولی بما هی هیولی او هذه الهیولی علی ان الصورة الشخصیة فی العناصر تزول مع بقاء الهیولی بشخصها فالمعلولیة للهیولی بالحیثیتین بل الحیثیات والعلیة للصورة بحیثیة الطبیعة دون الفردیة بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هی اذ لیست من علل الماهیات ولا هی بالقابل وهی من حیثیة الطبیعة لا تصلح ان تکون جاعلة قریبة او بعیدة او آلة مطاقة للهیولی الشخصیة اذ الواحد

الواحد بالعموم لا یصلح لذلک بالنسبة الی الواحد بالعدد ولا للهیولی المطلقة والا کانت الصورة الشخصیة جاعلة او آلة مطاقة للهیولی الشخصیة اذ الجاعل الآلة المطاقة للطبیعة لا بد ان یکون عند اعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد ولیست فلیست فهی من هذه الحیثیة شریکة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا استحالة فی استناد واحد ولو بالعدد الی جاعل احدی الذات وتمام التاثیر واحد من العموم سواء انحفظ وحدتها العامة فی فرد ککل من نوعیات الافلاک اولا کصور العناصر من حیث لها طبیعة جنسیة والمادة اذ لا قابل لها ما یجب انحصار کل من انواعها فی فرد فعلة وجودها هی علة تشخصها وهذه المسألة من غوامض الحکمة الالٰهیة **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانیة باسرها جرمیاتها وطبیعیاتها لا توجد الاحالة فی مادة قابلة لها وقد علمت ان الشیٔ لا یمکن ان یحل فی آخر الا وهناک حاجة ذاتیة ظهر لک ان الصور مفتقرة الی المادة افتقار المعلول الی العلة القابلة له من غیر احتیاج الی برهان آخر وانما اختار فی الصور لفظ الجمع الدال علی الافراد لما ستطلع علیه عن قریب ثم انک قد علمت ان المادة انما لها فی حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعنی بها الا الجوهر القابل ولو کان لها مع القوة جهة فعلیة لکانت مرکبة من مادة وصورة لا مادة اولی وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان یکون محصلا وانه لا یکون شیٔ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من کل وجه ولم یحصله تحصل من خارج فاذا کان فی حد ذاته بالقوة یحتاج فی الوجود الی محصل خارج عن جوهر ذاته یحصله لا انه یستلزم المحصل ولا یحتاج الیه کما ان الجسم یستلزم الاین ولا یحتاج الیه فان الجسم له تحصل فی ذاته فیمکن ان یوجد من غیر افتقار الی الاین ویستلزم الاین ویستتبعه بخلاف المادة اذ لیس لها تحصل فی ذاتها وانما لها مجرد القوة فکیف یستدعی الوجود بدون تحصل حتی یستلزم بعد قیامها بالفعل فظهر ان الهیولی ایضا مفتقرة الی الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبین فنقول لیس شیٔ منهما یفتقر فی نفس ماهیته الی الآخر حتی یکون شیٔ منهما مقوما لجوهر حقیقة الآخر اذ لا جزئیة بینهما بل احدهما حال فی الآخر علی انا نتعقل الصورة ولا نعلم ان لها مادة الا بحجة شدیدة ونتعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلک ان ما یستعد له یجب ان یکون فیه شیٔ منه بالفعل الا ببحث وقد اتضح بذلک عدم التضایف بینهما وان کان ذلک مما ینافی اسلوب سلکه فی هذا الفصل ولذلک لم یتعرض له فی المتن علی ان ذلک ظاهر من ثبوت الافتقار بینهما اذ لا افتقار لشیٔ من المتضایفین

الى الآخر بل الحاجة في التحقيقين لكل منهما الى محل الآخر وفي المشهور من احتى الذاتيين المأخوذتين
مع الوصفين للموصوف من كل الى الذات من الآخر فالحاجة اقرن من الهيولى والصورة انما هي
في الوجود فقط ثم انه انما يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان
ذلك دور مع لا يقع حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان
الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة علة قابلية لها والحاجة من المادة الى الصورة
ليست من حيث ان الصورة علة قابلية لها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين وذلك لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في
المحتاج والمحتاج اليه والعلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فاذا كان كل منهما
علة للاخرى باية علة كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علة للاولى وان اختلف نوع
العلية تكون هي ايضا متقدمة بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا واضح بل
انما ينحل اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية
بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل على ما بيناه لامكان طرو القسمة الانفكاكية عليها
والقسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة
واما الصورة النوعية فلانا نعني بها ههنا الا الطبايع الجسمانية لا ما يشمل الحقايق المفارقة فان الصور التي تطلق
عليها ايضا حيث يقولون انها صور مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل وان اطلقوها هناك نفس الماهية بخلاف الماديات
فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل لانها صور بل لانها صور جسمانية
يطرء القسمة على الاجسام فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور
مطلقا من حيث كونها متشخصة لا من حيث طبايعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت
بالدليل انما هو احتياج الصور المتشخصة الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه افتقار احتياج الطبايع اذ عدم
الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة
الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها وجب نفي حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت
كما ان الصور المتشخصة حالة في المواد كذلك طبايعها حالة فيها وقد اعترفتم مرارا بان الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية
فيجب ان يكون الطبايع ايضا محتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية في مرتبة من المراتب

المراتب اما في مرتبة الطبيعة الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية و
الجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها أليس كما ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك
طبيعة الجوهر التي هي جنس للصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود مما لا ينازع الوهم فيه العقل
فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل
فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشية من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يصح
على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون
حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى انه يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا نجوز ان يقع
ان الجسم حال في مادة الا ان نعني به الصورة واما حاجة الشيء الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد
به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا استنكار فيه فان الشيء محتاج الى ما هو جزء مطلقا او الى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار
آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه
من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان
جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى محل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية مشخصها الا
خصوصها فبينهما بون فالمراد بمنع الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في
الوجود مكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة وح اذا ثبت حلول الطبيعة نوعية في محل لحاجة وجب
حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ منشأ الحاجة مطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة
الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد الا اذا
تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث نفسها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت
الحاجة في وجود ذلك الفصل او النوع المتحصل به او في وجود لازم الفصل او النوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او لوازم
لها في الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية او حصة
متشخص الى المحل فتحل فيه ولا يحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا
ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم ولا امرا
يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج

كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص
من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجودها ولوازمها فاضت لا في محل
فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص منتزع منها باعتبار مجعوليتها او تشخص آخر العين
الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فالكلام بدون لحاظ الحلول في القابل لها تشخص يكون منحصرا
في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستقيم
احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا نثبت حلول طبيعة نوعية في المادة وان لم نقض
بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها متاخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه في
لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة
ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية نفسها او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار شيء من الفردية
مطلقا وهذا الحكم جار في محل تحتها الصورة فان قلت قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق
الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فالتفات
بجواز ان يكون الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه
قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحاجة ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل
نقص لحقها في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل تتقوم هي او لوازمها
فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة
من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد يحتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها
ايضا وذلك لان الحال يتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا للتشخص من الحال فتبين ان التشخصين متلازمين
لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة
الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى
فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة
ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تتقوم الا بما اختص بها من
المادة المتشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما المادة

المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث
هي صورة ما او هذه الصورة فتحصل ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها
محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم
او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان
الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بتشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية
بنوعيها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة
الدور ثم لا اخفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي تكون
للمحل بالنسبة الى الحال وتقييد العلية في الوجود الا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه
والعلية القابلية مطلقا لا تكون الا علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو
كونها فاعلية وما يحذو حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى
تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل
نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المتشخصة
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو
مفيض الوجود الى ما هو واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة الآبية عن
الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا اليك ويعتبر الطبيعة النوعية
والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء تتحد معها في الوجود اذا تعينت فح
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فح تكون تلك الاعراض من مقومات
الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب الصورة فقد
عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة

لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة
للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية
فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول المصنوع اقوى في
التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله من حيث
تاثيره فيه وباطلاقهما ان لا يشاركهما في ذلك غيرها كما لهما في وجوب وحدتهما بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد
حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر
واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية
جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان
التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة
هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على الطلاقة جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه والا يكون جاعلا
للفردية الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص اذ انما
تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلاحظها بحيثيتين متحققتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها
وان لم يكن عارية عنه في الوجود فربما لم يتشخص ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون
لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها المهية من حيث هي
متشخصة الفيض بداهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث الطلاقة بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة
ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان مخرج الكل من الممكنات وانتهائها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها
فليس للعقل هناك تسلط على ان يأخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل بما قصدنا ابطاله من انواع العلية
بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل وجزء من العلة الفاعلية من غير ان
يكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل نحكم بكونه حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث
ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى المحصل غائية بلا واسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها
في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه

عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة
لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فاعلا لك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في تقويمها وتحصيلها بالفعل
والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريا عن المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة
بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تعدد عن ذلك المفارق ويتقوم بالفعل بما فيه من الصورة فيتشخص العقوبها
فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل
في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات
كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة
المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون قوة قبول الزوال واما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون
والفساد ولكنها انما تزول الى بدل عاقبت في عقب البدل تقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى
يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان بفعله الاولى وبالجملة فالزائل
هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل وآورد الشيخ لنظير
مثالا من ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب شيء من كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه
الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان
ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالغرض لعبير انتهى وربما اشبه التقيم المفارق
واستحفاظه الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها
واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا ايقوا الصورة من حيث هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلية والآلة المطلقة لا في مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد
بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول
مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة
العلة التامة والفاعل المستقل منحطا في التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من تتمته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول
في الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد
بالعلة التامة العلة الجاعلية التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل

الذي يستقل بانضمام ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارک الجاعل الواحد بالعدد واتم التخريج
تلک العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في
العلية مستقلا بالتاثير فتم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منحصر بوحدته العامة في فرد ككل من الصور النوعية
للافلاک فان كلا منها الطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلک
كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة
العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناک من
القسمة الفكية والاشعة في ايجابها تكثر الافراد وكذلک الصورة الجسمية مطلقا فان طبيعتها النوعية
المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى بهذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد
نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاک نوع على حدة
منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها تتخصص احد انحصر نوعه فيه فحاصله وجود الهيولى هي علة تشخصها اذ المحال
كذلک فيما لا قابل له وبهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل
على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله
تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة ما بعد الطبيعية ولعلي احكمت منها السر الاخفى وفزت في
تحقيقها بالقدح المعلى ۞

خاتمة الطبع

حمدا لله والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة الميادة لصاحب الشمس البازغة
بتحشية من هو في الفنون الحكمية عديم النظير وفي الفنون النقلية البدر المنير مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي ادام فيضه العلي في المطبع المصطفائي باهتمام ذو الفضل حائز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله
ما دام دور القمرين ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء
يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان والفرس فالانسان مثلا والكلي معروضا للكلية ليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث
هو واحدا ولا كثيرا ولا موجودا ولا معدوما ولا غير ذلک مما ليس نفس ذاته ولا داخلا فيها والكل كثرته من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يثبت له
ان يحمل عليه الاحد او ليا اما لذاته او لذاتياته وانما يتاتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلب ذلک
بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلک الحيثية بذلک الا انه من تلک الحيثية ليس بذلک فبينهما بون اذ
مفاد الاول سلب الثبوت الحيث وهو النقيض وهو مصداقا متغايرا كون ذلک الخارج ذاتا او ذاتيا او مفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلک الحيثية وانما يصدق
لو كان السلب ايا ما او ذاتيا اللهم الا ان يقيد السلب من حيث انه سلب التحيث وكان مثلا اصدق الحيث منه عدم صدقه سائر الايجاب فيرجع الى الاول الا فتباد الحيثية
قيد الموضوع فالى نحاد ان الحمل عليه يكن بهذه الحيثية حاد والامر الالفت الحيثية ولو ردد بين امرين ايجابا اي بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يحق ١
الجواب فان اجيب يجيب بسلب الشقين اقول الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو قوته الفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود
الكثرة بالفعل ويقال على ما نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يمنع تصوره بانفاعه حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان او لم يكن
هناک كثرة بالفعل لكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يمكن حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل الدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو الكلي المستعمل
في صناعة الميزان وما يشبه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم ما
ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلک فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكن في انه ومن حيث هو هو ليس بكلي ان جعل الانسان
ليس مع حد الكلي الا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان يتضمن ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم النامي ليس مع في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وذلک ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلک مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحكم عليه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا
في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها
وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل المعنى انه من حيث تقومه ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من هذه
اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته ولا مصداق حمل غيره عليه نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم
او منتزع عنه لم يثبت له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الاحد او ليا او الحمل الاولي لا يصح لذاته او ذاتياته وانما يتاتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول
وهو امر زائد على انه خارج عن نفس ماهيته فلا يتاتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا ظهر لک ان حمل الذات او الذاتي يمكن لم يمين الحمل الاولي بل
الحمل العرضي لم يصدق الا بملاحظة الحيثية فانک قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه الحمل العرضي قد لا يصدق فلا يكون مصداق حمل نفس الذات فاذا
عرفت ذلک فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلک الامر له من تلک الحيثية بحيث يكون السؤال عن نقيض

مردد بين نقيضين وهي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يعتبر السلب سلبا ساذجا ورفعا محضا لذلك الايجاب
بعينه وهو بالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب
الايجاب من هذه الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتيا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب حينئذ لكن
انه ليس من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب والفرق بينهما بين اذ مفاد الاول سلب
ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتيا او ذاتيا
اذ لا يصدق مع الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية ح تكون قيدا للسلب
فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب صرف لا يقبل ان يعتبر بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا
السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعيد اللحاظ الى السلب من حيث هو فهو مما ثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب
ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية
لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا للاول الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز ان
يكون القضية سالبة تامة اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب وليس كذلك بل مصداقه
ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ وتعين في طرفي النقيض
ويمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى
الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب فيتناقض القضيتان لصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والموجبة بتقديمها عليها لانها
بل انها حرى باللفظ معناه وقال المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع ٢
كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون
لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الرابطة حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين بحقيقتين اذ انما القدح في التناقض
تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ لا يصدق الايجاب بدون ان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ على
اداة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤتى بالقيد لتعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع
من غير وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد بقيد العلم عمن يداينه الجاهل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول بحيث يعلم
وقد يميزه باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فح لكان الحكم عليه من تلك الاعتبار كان القيد مقيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميزه عن حيث
انه عالم عن نفسه لا من تلك الحيثية فاذا لم يرد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم بل يحكم بالكذب من حيث انه عالم
كان طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك فاذا اصغيت الى ذلك فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن ما عداه فان الذات
البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه ايجابا او سلبا انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا لكان التقييد
لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم ينحصر الجواب الصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد ودلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب
وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية اولية وهو حاصل فكان الحيثية مقدرة موخرة والمتقدمة ملغاة وثانيا ان الموضوع قيوده
موخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب واما زيد ليس هو بكاتب فهو الكان ح
في السلب على مصطلحهم لكنك لو لم تنظر فيا الى ورود السلب على القضية الموجبة بزعمهم الكرى فحالها وقد تبين لك بما سمعت انه اذا ورد في السؤال عن الانسان
من حيث هو هو من امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب احدهما كقولك

او واحد الانسان من حيث هو هو كاتب او موجود من حيث هو هو ام معدوم وان ورد بين ايجاب امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب ما هو مرتفع عنه يكون الترديد
بين موجبتين احديهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لمثل السؤال استحقاق ان يجاب عنه لانه طلب للتعيين بعد وضع ثبوت واحد من تينك
الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد فكذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب مساعدة السائل في المطلوب
والمطلوب ههنا باطل فلا يصح ايقاده فان تفضل عليه باخطاره بالمسألة وتنبيهه على بطلان المركب على فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طيب بسلب النقيضين قلت
ونقول من اراد ان حيوانا وانسانا مخلوطا متصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان كذا عند النفس ان تسامح حقه موضوعية
بنى نوع لها مادية وذلك ان تعد من تلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالاخر
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه ولا يعتبر معه ثابتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بنفسه
لا يكون في حيوانيته سوى جسمية وتغذ وحس وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقارنة
على المجموع منه وما قاربه غير محمول عليه اخرى بهما يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى لو كان فيه مع ذلك امور اخر كان المجموع
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما بان يتعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما هو الحكم عليه بانه ليس من
حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان يجرد عن الطبيعي
واذ هو فرد من الكلي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلوص عن اللواحق الزائدة والتجرد عن الاقتران بها اسافلا وجود له في الاعيان
والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي جزءا منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها ومقترنا بها وقد فرض خاليا عريا او على ان لا يكون كذلك فيكون مباين المفارقات
ولم يكن لي من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن الا ان القول بالوجود في
يتصف في نفس الامر بالعراء مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك غلط من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا لاحكام حقه كما نقول انه ٣
لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه بنفسه بل من قبيل الايجاد بهاشي في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء لكن
لا يكون مجردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض وان كان ملاحظة العقل اياه وتجويزه كذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون
ماخوذا بشرط شيء اي مع اعتبار تحصله او اقترانه بامر غير مقوم لنفس مفهومه وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران او بشرط
لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة وتحتمل لها اذا كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يجعل من ماخوذا بلا شرط
والا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء يسمى المخلوط ايضا ان كان مجرد حيثية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصله فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان ان اشترط
مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان الطبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس مع الحيوان والانسان
الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان كذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة بها كالصورة الشخصية لزيد لكن يجوز
ان يرتسم في قوة النفس المادية كالحس المشترك والخيال بحيث يطالعها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة
في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لذلك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس اذا كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الكلي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان الا لو وجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا
لا بشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يقبل تحصيلا لشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى آخر
على ان يكون في تحصيل حيوانيته ويرتفع بهما وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر
كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل
ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل انه ان كان شيء فيما ذكر وامور آخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسميته وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجموع منه ومما يدخل فيه يحمل عليه
يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز كان فصلا
محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجموع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس وان تعقل في المعاني
شرح جنسين انا ولكان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل ذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل مع ان وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه وتصوير ذلك على انحاء احدها ان يتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ
بلا شرط وبلا لحاظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان يتعقل الحيوان لا يعقل
شيء هو داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي الحيوان من حيث هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يحس او يتخيل حيوان طبيعي كزيد واذ هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في
الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان
وهو نفس مفهوم الحيوان اما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد والخلو عن الاقتران بتلك المعاني
حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون مطويا في
ذاته على المادة ومن جهتها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار
وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا ومنهما بوني على سبيل الى يكون محمولا على الطبيعي او جزءا منه فيكون
من المفارقات لم يكن من الحيوان الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان
بالاشتراك الاسمي فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس على انه لو كان على هذا لكان حينئذ عريا من المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه

٤

يكون موجودا واحدا وخارجا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن بمعنى انه يوجد في الذهن يكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا
في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على نحو ما مر فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغايرة عما عداه بل الغرض ان يحمل عليه القول
بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن ان مراد احد منهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان
فيكون العنوان الحاكي الحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على
شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذيها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه
لانه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ملحوظا بعقل
ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه لا يتوهمن ان ذلك حينئذ بحسب الغرض الغير المطابق
فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** ولا يتوهمن من وجود الالهي في الاعيان
ان هناك شيئا الماهية الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم التعيين والتشخص فلا يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين
بالحمل او بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو الانسان او الانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كما ظن احد الاغبياء وكيف يسوغ من له حيلة سليمة ان يكون
انسانية واحدة اكتنفتها اعراض عمرو وهي بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات شان لم يكن الوجود بهذه
الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فيكون انسانيات متخصصات لا انسانية مشتركة وانما العموم لها الكلية انما
وجد في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذ قيست الى اشخاص انسانية متحققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضر صورته
في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل فيه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس من احد منها بهذه الصورة لم يكن الا تأثيرا جديدا بهذه الصورة

تلك الكثيرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية ومثالها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة صورة كلية بالقياس الى
شمل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثيرة وتلك الملحوظات بتلك الصورة العقلية لابهامها في الذهن وصحة حملها على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما
تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط مثلا موجود في الاعيان لا اثر في انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءا
منه ذكر ان الوهم يذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما
تعرض للاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم
على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعيين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة لكثيرين
وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل لذي المثل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في
الخارج لا يكون مثالا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان فبمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك موجبا للكلية فان الدار المشتركة بين زيد وعمرو
لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحمل بالاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو
وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزءا منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون بمعنى الاشتراك
بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كما ظنه بعض كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد
الاعراض زيد وهي بعينها اكتنفتها اعراض عمرو فيكون هي بعينها مقترنة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم في شيء وبالجهل في آخر فان السواد والبياض ليسا من الامور التي
يمكن اجتماعها في شيء واحد وذلك في تقابلهما الا تقابل المضاف اليه كما العلم والجهل فيهما وان لم يتشابها اضافة لكن بحسب الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل
فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم

٥

ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذا ابطلنا وجود الكلية في الاعيان فلنشرع على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي
بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا او ذاك شان لم يكن الوجود من قبلها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بل
الا انه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية
واحدة مشتركة واذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان
المقيد بالحيثية موجود في الاعيان وان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان لا ذا الوجه ولم يلاحظ معه غيره موجود
في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان فان لم يكن الوجود داخلا فيه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج
وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا ينكره الا
وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك لما تقرر من انها
اشتباه نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس ونسبتها الى الملحوظات بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة هي كلية من وجه وجزئية من وجه آخر
فانها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان او متخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص كانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها
اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل فيه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثر النفس من احد من تلك الاشخاص من جهة صورته
الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال ويتضح ذلك بخواتم منقوشة بنقش واحد
فانها اذا ضرب احدها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش ثم ان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر
الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية مقيسة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها في انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون
جزئية ومثالها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية جزئي كون البياض الذي يطابقه لما سلف كل من تلك الصور

للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظة اعني مفهوم الانسان فهو بعينه كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما انه كلية فلانه معقول المثل الصورة كلية مطابقة
للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان فهو يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث لو تعلق
الذهن كان له صورة كلية مطابقة الجميع انه وانما يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيدا وعمرا وبكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارن في الاعيان
او في الاذهان تشخص اخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمرا فاذا تعلق بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان اما انه جزئية فلانه ربما يكون
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة والعقل يكون مخلوطا بتشخص ما لانه لا بد وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص او ان لم يكن شيء من تلك التشخصات في
بعينه **قلت الفصل** المنطقي الجنسي كالجسم والحيوان لا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد معه بحسب الوجود
والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية لهما باعتبار والجزئية باعتبار آخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وجعلت المعنى
بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا ويكون الجسم
اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك المعاني ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع قطع
النظر عن ملاحظة العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في ملاحظة العقل كانا مادة وصورة عقليتين في البسائط الخارجية لا مادة وصورة لها
الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تعتبر المعنى بهذا القدر بل مع تجويز ان يكون هذا المعنى حتى ان كان هناك الف معنى تحققت في الوجود ويكون المجموع
جوهرا كذلك كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر على ان تكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا خلطت الى شيء منها فانما لاحظته
على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم الى اي منها
فنسبة الجنس الى الفصل واما الى المركب من الجسمية ومن اي منها فنسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين نوع وجنس على كل
حال المعنى الجنسي غيره بالقياس الى العرضيات لان المعنى الجنسي حيثما هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمحمول لا يدل على اي معنى هو كم حتى يتحصل حتى يعتبر بالعقل 6
بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض ان الجنس اذا [illegible] في كل ما يعرض
علينا من المعاني [illegible] انه على ما اعطى القانون اشتراط في الفصول ان لا فصل حيثما ان يقسم الجنس قسمته اللازمة بحيث لا يدخل في احد القسمين الا وان يخرج عنه
في الآخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون متحد الطبيعة المنقسمة بها اولا فعلى الاول يكون المخرج [illegible] فان كان لنا [illegible]
المقسم فصلا مقسما لذلك كالذكورة والانوثة مثلا الانسان لكونه حيوانا فاذا تخصص الحيوانية لا بحسب احدهما الصورة دون اخرى بل انقسم النوع بهما كالجنس لم يطلق [illegible]
العام فصلا من خواص الانواع كان من جهة خصوص المادة يمكن بحيث لا يمنع من الانقسام آخر اولا من جهة الصورة بحيث لا يجد اصل الانقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة
قسما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعدت بها الذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كل من الذكر والانثى انسانا
وفرسا لم يكونا فصلين ان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس قسم الجسم الى النفاذ والمادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة
منفعلة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اولا لشك الطبيعة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية
تبدل انقسامها بمنع قسامه وكذلك كان فصل لك بالنسبة الى سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول يكون الاخير فصلا للطبيعة
او اكثر كالناطق انما يخصص الجوهر بعد كونه نفسا شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا لم يكن مخصصا او كان مخصصا لا على الترتيب لم يكن الا [illegible] عن ذلك
فصلا اصلا كالملتحي انما يخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا والقانون الكلي [illegible] من هذا القانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس
فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا
واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس محمول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه
المادة لا تحمل على ما هي مادة له بالنسبة الى الجسم ماهية وداخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وماهية هي خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول ومباينة للثاني فالجنسية

تعاند الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسيته لما يقال انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى [illegible] وذلك اذا اخذ محصلا
بالفصل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي الحساس عين الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى
لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط تمام المعنى بهذا القدر وانحيازه عما وراءه كان
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا منه غير مندرج فيه ولا محصل ويكون نسبة الجسم اليه
نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحال ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء الحال بالجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونها لا
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشترط في الاخذ على هذا الوجه تماما بحسب الوجود العيني مع قطع
النظر عن ملاحظة العقل كان المعنيان اي المعنى الجنسي والمعنى المقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في ذلك انما هو بحسب ملاحظة العقل كان المعنيان مادة
وصورة عقليتين في المركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة كلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ
الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر وانحيازه عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن مع
جسما ولا اشتراط عدم تمام حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لوحظ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود دام الاعتبار
كان جسما وان وجد مخلوطا اتصالا او اتحادا بمعان اخر ولو الف معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون [illegible] الا على سبيل ان يكون
مقترنة اليه من خارج بل على ان يكون مخلوطة به متحدة حتى اذا خلطت الى شيء منها فانما لاحظته على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه سابقا ان يكون
اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه لا يكون الجسم متجاوزا عنها ولا هي خارجة عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل
7 نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي الحساس او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان [illegible] معناه والنامي الحساس
او الناطق مضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا لابهامه فذلك حصل النوع غير متجاوز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما تلوناه في المعنى الجنسي من اخذه بالاعتبارات الثلاثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما لوحظ اليه من ان اخذ المعنى الفصلي
كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين كذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية تؤخذ
بالاعتبارات الثلاثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى
تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية النوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشخاص المحصلة للطبيعة من العوارض
على حال الجنسية الحاصلة من الفصليات الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى في نفسه حتى لو انضاف اليه الابيض
يكون معنى زائدا عليه كان مباينا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض ولا عدم الخلط بل بحيث يكون في قوة ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كل منهما [illegible] كان ح متحدا مع الحيوان
الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب بالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلاثة يعم الكليات الخمس المشهورة وههنا امر يجب ان ينبه
له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المجردة بالقياس الى ما ينضاف اليها كالجسم والحساس ومن الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة معينها وذلك لان الطبيعة المجردة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
في ذاتها من ان يدخل هناك شرط او شرط او لم يدخل فيكون لا محالة متحققة بالتحقق بالشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات الثلاث اما ان كانت هي في نفسها

٨

سعروضه لمعد بالعينة بخلاف الجزو فانه فی حد جوهره بشرط لا شئ فليس يسوغ بالنظر الی فهاه ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغائرة فی نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان الاعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل بالتواطؤ علی معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنی الجنس علی بعض الاعتبارين الآخرين اعنی بشرط لا شئ كالبدن وهو الجسم بمعنی المادة وبشرط شئ كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما علی الآخر فلا البدن يقال علی الحيوان ولا الحيوان علی البدن فقط وكذا الحساس يقال علی النفس وعلی مجموع الحيوان ولا يقال احدهما علی الآخر وقس علی ذلك العرضی والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتی فی العرضی المحمول كالابيض بالنسبة الی الذوات المعروضة للبياض لا فی العرض كالبياض بالنسبة الی تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية بل تجری فی الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما تتاتی فی الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد علی ابهامه فلعلك تتشكك فی صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الی تحصيلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة فی ذاتها غير مفتقرة الی التحصيل فنزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التی تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدری علی ای معنی كم من معنی يشمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شئ محصل ولذلك اذا خطر بالبال اللون مثلا لم يحصل بعد معنی متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب فی معنی اللون زيادة حتی يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصل الاشارة دون المعنی والطبيعة الجنسية وان كانت النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا تجوز كون اللون مشارا اليه ای مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معنی آخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون هو لون بعد بلا زيادة شئ مثلا البياض لون فی هذه المادة فليس فی ذلك الشئ الا لونا فقط وذلك تخصيص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احد منها كما يكون فی تخصيصات الطبيعة النوعية بقی البحث عن ان ای المعانی يجب ان يدخل فی الجنس حتی يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنی فصلا وايها لا يدخل فی تحصيل النوع فيكون عرضيا وان ای طبيعة تمت بمعناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنی بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وايها ينتظر فيها بعد تحصيلها من حيث المعنی فيكون طبيعة جنسية فهذا مقام ان يميز الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول ما نقول انا انما نستانی ذلك بمعرفة القانون الكلی الجلی وهو انه كيف ينبغی ان يكون الفصل فی نفس الامر مطلقا بالقياس الی الجنس حتی يتمايز عن العرضيات وكذا كيف ينبغی ان يكون الطبيعة النوعية فی نفس الامر مطلقا حتی يتمايز عن الاجناس واما اذا جئنا الی التفصيل ونظرنا الی معنی من المعانی المعقولة الواقعة فی تخصيص الجنس [illegible] الی الجنس علی تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه فی كثير من الاشياء وربما علمناه فی بعضها واذا نظرنا الی الطبيعة بل هی جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات فی ذلك وذلك لان القانون الكلی وان اشتمل علی احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبری لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع فی القانون فاذا كان حمل ذلك علی الجزئيات التی تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الحال فی العلوم الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد معرفة القانون صعوبة فی معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلی واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون علی جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلی وبعد ذلك فنقول فی المقام الاول ان اول ما يجب فی المعنی المخصص للطبيعة حتی يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنی ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل فی القسم الآخر مع بقائه بعينه فی حد ذاته بل يكون المعنی القاسم الفارق قسط الخاص من المقسم من الحصة التی قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين فی التقسيم الذاتی ای الذی اريد بتحصيل القسمين بمعنی داخل فی الذات ويكون له انضياف الی المقسم حتی حصل القسم الوجودی منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة اذ ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة ان كان بالمعنی المخصص لا سيما المحصل الوجودی من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما غير متوقف علی لحوق معنی خارج من تلك الطبيعة بها ما عدا او كثر او لا يكون كذلك

٩

وعلی الاول لا يكون استعداد الذات لذلك المعنی انقص البتة ولا يكون استعدادها لمعنی خارج عنه البتة فحينئذ ان كان استعدادها لذلك لذاتی اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الی ذكر وانثی فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنی المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانا اذا الحقنا اولا المعنی الاعم ولم نخصص بلحوقه بصورة دون اخری حتی كان النوع منه يجوز ان ينقسم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل فی تنويع العام فضلا عن ان يكون له مدخل فی تنويع الخاص والا فان كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الا انه بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولی من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الی ذكر وانثی للمادة حيث عرضت لها انفعال من تسخين فتقبل مزاجا حارا استعدت للذكورة او من تبريد فتقبل مزاجا باردا استعدت للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخری من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتی ان كلا من الذكر والانثی يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثی فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون فی ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثی وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعدادها لذلك لصورتها كالحساس للجسم ذی النفس فان النفس هی التی تكون اولا حساسة بالذات او تكون للمادة لكن بحيث تمنع من انقسام اولی من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الی المتغذی وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع المحصلة بالانقسام من جهة الصورة فانها اذا صارت متغذية لم تقبل من الصورة الا انفسا نامية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا وليس يجوز ان يكون الجسم المتغذی ذا نفس غاذية او غير ذی نفس كما لا يجوز ان يكون الجسم ذو النفس متغذيا او غير متغذ وينبغی ان تتذكر لاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الی قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فتعوقها عن الصورة التی هی الغاية الاولی كما اذا تحرك الطين الی التحجر فمنع البقاء علی الطبيعة او علی بعض الصور الواقعة فی الطريق كصورة السجيل مثلا فی الحركة من الطينية الی الحجرية وقد توصلها الی صورة اخری كما اذا تحرك العصير الی التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرض وربما كانت موقعة لاختلافات فی نفس المعنی المتحرك اليه فاذا كانت تقبل الاختلاف كما اذا تحركت المادة بالبعض الی الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات فی نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها دودا وبعضها ذبابا وربما كانت موقعة للاختلافات لا فی نفس الغاية المقصودة بل فی امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا انما يعرض للمادة من هذه الجهة وهی متوجهة الی الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل كالذكورة والانوثة فانهما فی كيفية حال آلات التناسل والتناسل امر عارض بعد الحيوة ونحوها شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلی الثانی لا يكون المعنی المخصص فصلا اوليا لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا لمعنی سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخری يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة كان ذلك المعنی السابق بالنسبة الی سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنی آخر وحينئذ يكون الامر كذا الی ان ينتهی الی تلك الطبيعة كان هناك فصلان او فصول مرتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل وفصول للطبيعة الاولی كالجوهر انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس شاعرة وهو بعد كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنی اللاحق فی بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا لاعلی الشرائط لم يكن اول الامر من ذلك كذا اما ملوّ فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعی فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعنی الجسم الطبيعی بل مساو له فلا يكون فصلا له والجوهر لا يكون بعده اعنی قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشئ منهما وكالجوهر انما يكون متحيزا وكونه حيا بعد كونه جلا وانما يكون جلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن اعلی الشرائط

فلا يكون جوهر وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا واما الحيوة وما يتبع فكك فمعان ذاتية وبعد ما اتقنت ذلك لم يبق لنا حاجة الى تجشم
كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي يلتبس الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث
يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني اللاحقة اولا تكون فصولا لا تكون
عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اي جهة كانت
او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها عن
الشخص المشار اليه كما ان الجنس لكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك الزيادة فان النفس
لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه شار فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم تزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة
الى الجنس شار كما في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرته اللازمة ومنها
ما ليس كذلك كانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل العلم الا في بعض الالحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل
والجنس والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض الالحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من العوارض الخاصة للجنس والجنس من العوارض العامة
وكذا الجنس الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة
بالجنس تكون فصولا وايها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة
عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وذلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او 10
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها اي من جهة صورتها الخاصة بها وبمادتها كك
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير
عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض
لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولسنا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك
يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان يقال هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو وكذا سائر العوارض ومن الاعراض فان وضع الاعراض
في مثل ذلك بدل العوارض في عبارة المتن فالمراد بها العوارض فلا تتلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه
لانهما يكونان جزء منه فقد ذكرنا سابقا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزء من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص
فالجسم مثلا انما نعني به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط ختم المعنى بذلك بل
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه
من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما الا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق للاجماع الحكماء على ان
للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم خروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس
غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك بما نعيده

واما ان النفس لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشار اليه كان باقيا فان النفس
اذا ادركت معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق يحصل لها ماهية نوعية تامة المعنى يجوز ان
يتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامه على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ
في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها
ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص ونحو ذلك اما لكون
تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطارئ على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها مخصوصة
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما حققت
ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات
تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون
كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول اولى وهذا عرضي ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها في تمام
الحقيقة واما النوع فلا يمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض الالحاظ اعني لحاظ التحصل والابهام والخلط والعراء
فان النوع يمتاز من وجه عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا
لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في لحاظ التجريد واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة
في جزء منه ولا بالخارج مع الشركة في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما يتجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون
الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن حمل الجوهر عليها عرضي بخلاف حمله على 11
نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا بالقياس فما ذان ولا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كك بالنسبة الى الانواع
والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول كذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من العوارض الخاصة له وكذا امتياز
الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد استيقان ان الجعل
البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في البقاء ويتعلق الافتقار فلا غنى الا هو واذ من
البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق بالواقع من الجانبين من جهة وجوبه فالحاجة دائمة لدوام الامكان
وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك ويستعين في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع لمحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه
بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس انه حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم
بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الحاجة انما يسدها الغني
وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا
بعد الموجب آخر امتنع موجبان مستقلان وكما تفحص من العامة ومن يتلو تلوهم ان المتعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج
له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويحكى بل ههنا حالة بين العدم والوجود
هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم علة الوجود

لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هو كك فى نفسه كذلك كونه فى اول آن فلم يبق من الحدوث معنى
يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت فى نفسها لاستبدت فى وجودها الازلى من الوجود وما هو فى
اول آن منه وما هو بعده لا يختلف فى معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم الدليل اوجب المعلول بعلته التامة لم تتخلف عنها بالزمان
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشمل منسبه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض م الوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام وقعا
فكذا التعلق وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وجوبك وانما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك مما اوقعهم فى هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء
بعد البناء ونحو ذلك فتخيل ان الاثر يبقى بقاء الكمال هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل على اصل والكمال ان ما الجديد فالتاثير فيه لا فى الذات
الباقية ووجودها والامل من اخذ بالبيت بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت الى انتهاء هذه الحركة
لاجتماعها والاجتماع بشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل وطبائع ما بها فى امكنتها الطبيعية مع موقعها المبلوقى عن الحركة الى اجبار
الطبيعة بالوقوع فى البين على ما بينها من التلازق والثانى من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المتحقق
انما هما تحصيل مستمر الابتداء باستمرار الابتداء والبقاء باستمرار البقاء **اقول** لا ريب فى ان الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج
اليه البتة فجملة ما سوى الله تعالى فقير ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به ضرورة ان الممكن من حيث انه
ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفى الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر المرجح
ووجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا رفعنا الامكان الذاتى عن الشئ كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات
12 اعنى وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة
اذ نقيض العلة علة النقيض فحكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فكذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة
فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هى الامكان بالذات كانت جهة التعلق هى الوجوب
به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود والعدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين دائما لا امكانه بالذات وانما
والطرف الواقع الكائن هو الوجود وانما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب وانما والكائن هو العدم وانما كان التعلق فيه كذلك
والكائن العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق منهما بحسب وجوب كل فى مرتبة عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب
آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثر وهما يوضح هذه الجملة ملاحظة حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونه
شرط الفيضان عن المبدا الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنهما وبنائها
لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض
او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه لعدمها واذا كان شان المعلول فى الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن فى الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشئ
انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة
ولو فرضنا الموجب للشئ ممكنا فى ذاته فانما يمتنع بملاحظته عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ
ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائزا قطعا فالحاجة انما تنقضى بالانضمام الى الغنى وضم حاجة الى حاجة يحتاج الى آخر ولو دام او تسلسل الى وجوب الغنى اصلا
فهذا سر يلوح بان لا مؤثر فى الوجود الا الله وهذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة والكائن بين الفريقين خلاف فى
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو سنخ الذات باعتبار
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة فى التاليس والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ارتياب فى ان الحق هو الثانى
وكك فى ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان فى سنخ الذات
المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفى ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وتجوهره
به المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت فى ذلك الجماهير الانظار الكلامية اغترارا بالاوهام العامية فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله
انما هو حدوثه وهم فى ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هى الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من
يجعله الوجود فى اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان
شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشئ بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث
فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب فتعلق به فى الآن الاول
اعنى به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود فى اول آن لكنه يستغنى عنه غير متعلق به فى البقاء اعنى الوجود الحاصل
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم البارى تعالى لما ضر فى بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر
على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد فى الاعراض وتوهموا ان الاجسام
محتاجة فى بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب وهذه الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعتراض لسخافتها وكانت 13
فيما حققت من الحق كفاية فى ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او فى اول آن خاصة فان كان الاول فههنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب له يتعلق به لكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام
فى تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك الوجود مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا تحتاج فى كونه كك الى جاعل يجعله كك فلم
يبق من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثانى فههنا مع ما مر كون الوجود فى اول آن وهذا ايضا المعنى انه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلى وقد عرفت حاله والثانى ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشئ فى آن او زمان
فثبوت هذا الوصف ايضا ضرورى للوجود فى اول آن فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة فى الوجود الازلى والوجود
فى اول آن والوجود بعده ولنعد النظر فى جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشمل ذلك الكل او تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته
التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة لجاز هذا المفروض الم يكن معلولها الواجب بها قديما
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون
لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعنى الواجب بالغير وجهة التعلق بالغير الوجوب
به دون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة
الحاجة هى الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور
مما اوقعهم فى هذه الورطة وهمان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب ونحو الماء بعد

انتفاء البناء ولو كانت علة الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثر من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة والوجود المغاير لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة جاعلة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبعي وطبيعة حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة في الاساس ومن هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي عائقة لها عن الهبوط مع ما فيهما من التلازم المانع من الافتراق كما في محرك [?] وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل تحصيل فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات ان اعتبر معلوم في نفسه وان اعتبر صدقه على شيء ففهم الجمعي كلمة النفي متصل عليه آخر في غاية البعد عنه بحيث يرفع المعلوم في نفسه فليس شيء منهما باعتبار صدق ولا صدق على شيء اصلا واذا احمل على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم تحصيلا واثبات رفعه عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لكنه بالجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر ان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه لا صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان مواديهما قضيتين متناقضتين احديهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي ومعناه بالفارسية نيست وكذا يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود ونقيضه بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض اللا بالمعنى المصدري فهو ليس بموجود بمعنى نيست وجود فيجوز ان يكون المفهوم واحد نقيضان ضمنا بالمعنيات [?] فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا ويرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود فلا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات التصورية واعتبار مدار التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها

والتناقض بين النقيضين انما هو باعتبار انهما لا يصدقان معا ولا يرتفعان فهو باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية سلبها ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقامه لا انه نقيض محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك واما كون احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه هو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو نقيضه وغير ذلك كثيرة لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار الحمل لا غير فلا يستحيل ان يحمل كل واحد منهما على نفس الآخر او على ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا انما هو باعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسبة جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا كيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولاشتهار ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنهما هذا ١٥
تحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل به كثير من الشبه المورودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلم

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احديهما في تحقيق الكلي الطبعي واخريهما
في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره مدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمهم الله الباري
بموافقة الامر المولوي خادم حسين العظيم آبادي سلمه العدد والايادي
في المطبع المصطفائي باهتمام عبد الواحد خان
اللكنوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ١٢٨٨
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل
صلوة وتحية
فقط

ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدك يا من هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود وعلى من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفو ربه القوي محمد عبد الحي اللكنوي قد سالني بعض خلاني ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبته الى مسئوله فاقول هو العلامة في عصره والفهامة في دهره محقق الفنون الحكمية ومدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجونفوري نسبة الى جونفور بفتح الجيم وفتح الواو وبعدها نون ساكنة بعدها با فارسية بعدها وا وثم را مهملة بلدة رفيعة الشان معدن من قديم الايام لارباب العلم والشان من بلاد فورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفي سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل الجونفوري وفرغ من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بحار التاليف فصنف الشمس البازغة ولم يتفق لغيره ابراز جميع فنون الطبعي لقرب طبل الرحيل في اثناء عمره الطبعي وحرر على الفوائد الغياثية للعضد الايجي شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية حجمها اكثر من حجم شرحه واتى فيه بعجايب تنشط به الاذهان وتفرح بسماعها الآذان وحكى انه ما صدر عنه في تمام عمره قول بعج عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبرآباد ولقي آصف خان اعاظم امراء السلطان شاهجهان فجلبه وعظمه ثم رجع الى جونفور واشتغل بالتدريس وكتب رسالة موجزة اربعة اوراق في الفارسية في اقسام النسوان وتوفي في سنة اثنين وستين والف في التاسع من الربيع الاول قد كان استاذه الشيخ افضل اذ ذاك حيا فحزن عليه حزنا وفيا وما تبسم الى بعين يوما الى ان لحق به والحق انه لم يظهر بالهند مثل الفاروقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السهرندي في علم الحقائق وثانيهما هذا المحمود كذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البلگرامي في سبحة المرجان ومن تصانيفه مطالع الطلع آزاد والدوحة الميادة في الصورة والمادة ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق امتناع النقيضين وارتفاعهما ورسالة فارسية في تحقيق القضاء والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجونفوري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية وقد مدح في ديباجة الآداب استاذه غاية مدح والمشهور ان مولانا عبد الرشيد الجونفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفية وزاد السالكين وشرح اسرار الخلوة والمحكوم المربوط وحواشي كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيرها المتوفي سنة ثلث وثمانين والف ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستنكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبعي في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بفن الالهيات وقد بالغ في تصحيحه المحشون لكن لم يات احد منهم بما يشفي العليل والحق على ما فصلته في المعارف بحواشي شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الالهي والطبعي قبل الالهي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط

حواشي متعلقة بصفحة ٣ ١٦ **قوله** ثم نظر الخ فيه ان النفس ليست محتاجة الى المادة فكيف تكون من الطبعي ويمكن ان يقال انه بحث من احوالها كانه بحث من احوال الاجسام ذوي النفوس ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ١٧ **قوله** في حال النفس قد عرفت ان الجوهر المفارق عن المادة في ذاته دون فعله يسمى نفسا وقد يطلقون لفظ النفس على ما ليس بمجرد بل مادي كالنفس النباتية التي هي مبدا افاعيله من التغذية والتنمية والتوليد والنفس الحيوانية التي هي مبدا الحس والحركة الارادية ١٢ **شرح تجريد** ١٨ **قوله** اعم من النظر الخ لان النفس النباتي يوجد في الحيوان والنبات كليهما بخلاف النفس الحيواني فانه مختص بالحيوان والاعم اقدم من الاخص ولذا اخر كتاب الحيوان من كتاب النبات ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ١٩ **قوله** فهذه كتب ثمانية وجه الضبط ان الجسم اما بسيط او مركب والاحوال العارضة اما عامة لهما او خاصة باحدهما والعامة هي كتاب سماع الطبيعي والخاصة اما خاصة بالبسائط او بالمركبات الاولى هي كتاب السماء والعالم ثم لما كان بعض احوالها الخاصة افرد لها كتاب على حدة وهو كتاب الكون والفساد والثانية اما عامة في اقسام المركب التي هي المواليد الثلثة او خاصة بما ليس له نفس او ما له نفس والمراد بالنفس ههنا ما يعم النفس الانساني والحيواني كما صرح به المصرح الاولى هي كتاب الفعل والانفعال والخاصة بما ليس له نفس هي كتاب الآثار العلوية والمعادن والخاصة بماله نفس اما عامة لجميع اقسامه من النبات والحيوان وهي الاحوال العارضة لها من جهة كونها ذا نفس او خاصة باحدهما الاولى هي كتاب النفس والثانية اما مختصة بالنبات او بالحيوان الاولى كتاب النبات والثانية كتاب الحيوان ١٢ **حمد الله** ٢٠ **قوله** من احوالها البدنية الخ من بيان امزجة النبات واعضائها وتولد اجزاء النبات وحال اختلافها واختلاف النبات بحسب البلاد وهي اختلاف الحيوانات في الاعضاء والقوى وبيان تشريح الاعضاء وتعريف المزاج وامزجتها وما اشبهها ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ٢١ **قوله** ولم يمكن ذلك الخ فان امزجة السكان في الاقاليم مختلفة والبدن الهندي اذا تكيف بمزاج العسقلاني يمرض او يهلك كذلك حال البدن العسقلاني اذا تكيف بمزاج الهندي وحال كل فيكون لكل واحد من اصناف سكان المعمورة مزاج خاص يوافق هواء اقليمه وحرارة الصبيان اكثر مقدارا واقل حدة وحرارة الشبان اقل مقدارا واكثر حدة وبعده سن الكهولة وهو خمس وثلثون سنة او اربعون سنة تاخذ في الانتقاص حتى يكون ابدان الكهول هو الى ستين سنة وابدان الشيوخ وهو من ستين الى آخر العمر باردة وابدان الصبيان ارطب والكهول والمشائخ ايبس ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ٢٢ **قوله** فاقتصر ناقيه على الستة الاولى الخ بحسب القسم المقدر واما الذي يوجد من الفنون الثلثة الاول ١٢ **حضرت ملا نظام الدين قدس سره**

حواشي متعلقة بصفحة ٤ ١٤ **قوله** وقد تكون مشتقة الخ لم يرد به المشتق النحوي بل ما يؤدي مؤداه فلا يرد بما يتوهم ١٢ **حمد الله** ١٥ **قوله** اما من الصور بمعنى ان اللاحق الذاتي قد يتخذ من مفهوم الصورة معنى وحدانيا فيجعل محمولا في المسائل وان لم يمكن تعقلها فرديا كما في الفلكي فان معناه ما له صورة فلكية ١٢ **حضرت ملا مرحوم** ١٦ **قوله** هو الجوهر الذي الخ ههنا شبهة مشهورة وهي انه ان اريد ما يمكن فيه فرض الابعاد بالذات فلا يصدق على شيء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد الثلثة انما هو الجسم التعليمي وان اريد ما هو اعم من ان يمكن فيه بالعرض ينتقض بالمادة والصورة ويجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما هو الجسم التعليمي بل انما القابل هو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا اي بلا تعيين مقدار وانما الجسم التعليمي انما هو قابل التعيين الاستعدادات ويساوقه قبول القسمة الوهمية وقبول المساوات والمفاوتة بالزيادة والنقصان كما تقرر في محله وفيه ان القبول التعيين للاستعدادات لا ينافي القبول للاستعدادات مطلقا فلم لا يجوز ان الجسم الطبيعي ممتد في نفسه صالح لان يعرض فيه الامتدادات الثلث المتقاطعة بلا تعيين مساحي كذلك الجسم التعليمي ايضا قابل لذلك غاية الامر انه صالح لها مع التعين ايضا كيف والجسم التعليمي اما امتداد عرضي في الممتد الجوهري او هو مركب من الامتداد الجوهري ومعنى آخر منشأ لانتزاع التعينات المساحية كما هو التحقيق عندهم وعلى كل تقدير يلزم ان يكون صالحا لما يصلح له الجوهر الممتد فينتقض التحديد به البتة اللهم الا ان يقال ان بحيث بقيد الجوهر فتامل ١٢ **حمد الله**

حواشي متعلقة بصفحة ٥ ١٧ **قوله** بل هي ثمرات الخ لا يخفى عليك ان هذا انما يتم في صور الاجسام التي لها امهات ذات طبايع واما في الاجسام التي ليست كذلك كالاجسام الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست موضوعات الطبيعة ولا آثارها الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد في جميع افراد المسمى فتسمى الصور طبيعيا لاستناد بعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرا لها او نحو ذلك من وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا وبعضها اثرا لها لكن ما ذكره المحشي ليس بسديد ١٢ **حمد الله** ١٨ **قوله** الطبيعة التي هي في الامر الخ ثم ما ذكره انما يتم اذا اريد في قوله وبعضها آثار صدر منها ما هو صدور المعلول من العلة واستناد فان الطبيعة لا ليست علة فاعلية للطبيعة للابن بل معدة كالبناء للبناء مثلا ولا مضايقة فيه ١٢ **حضرت ملا مرحوم** ١٩ **قوله** لها مبادئ واسباب الخ يقصد به ان كل الطبيعي له مبدا او سبب فمن الصور الطبيعية بسايط فلا يكون لها اسباب بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مبادئ واسباب في الجملة بان يكون لبعضها مبادئ واسباب او الجملة ١٢ **حضرت ملا مرحوم** ٢٠ **قوله** ويكون العلم اليقيني الخ المراد بالعلم اليقيني ان يعلم ان شيئا كذا ولا يمكن ان يكون الا كذا او بالجملة العلم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ودوامه كما قال الشيخ فاعلم ان العلم الحقيقي هو باليقين بالحقيقة يقين وهو الذي يعتقد فيه انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول ١٢ **حمد الله**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ٥

٢٠ قوله من حيث حدودها الخ فيه ان العلم اليقيني متعلق النسبة لا الحدود فمعرفة الامور الطبيعية بالحدود ليست مما لا بد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما هي بدواخلها الا ان يقال اراد بالتصور بالحدود التصور الذي هو طلب بالحقيقة وبتصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الفرق في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور هو مسبوق بطلب بل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه ولا بد من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل "حمه الله ٢١ قوله هي مبادي تصورية الخ اما كونها مبادي لكون المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم حدود والامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر "مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مبادي وتبين في علم آخر والا صارت مسائل والقضايا التي هي مبادي ضرورية غنية عن البيان "مولانا محمد يوسف رح ٢٣ قوله وكذلك يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلان ما يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبحوثة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكة قبل اقامة البرهان لكنها بعد تكون مذعنة "مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٤ قوله وتوضع ههنا اي في العلم الطبيعي لما عرفت من انه لا بد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما تتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات وتوضيحها انما يكون بالحدود وقد عرفت انها مبادي تصورية "مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٥ قوله اعرف الخ اي يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكل ما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه وان كان يتحقق في الخاص اقل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتماله على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط الخاص ومعانده من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصه له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه "مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ٨

٢٦ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لا يكون بدون حدوث البدن لما مر والبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى وتقرير الدفع انا وان سلمنا ان حدوث النفس لا يكون بدون حدوث البدن لكن لا نسلم ان شرط حدوث النفس لا يكون البدن مقوما للنفس ولا يجب ان يكون المقوم للشرط مقوما للمشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس ذاتا والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم البدن مقوما لها لانه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده "مولانا محمد يوسف رح ٢٧ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشا مما ذكره وهو انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس ولا النفس متقومة بها فما وجه قوله فكان النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقة للنفس وما هو مادة حقيقة يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا تصور بينهما الا تقويم احدهما بالآخر وليس القسم الاول مثال في الواقع "حمه الله ٢٨ قوله فهي البدن الخ تجب اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجرمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له "حضرت علام حوم ٢٩ قوله وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحلها صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس الناقصة التي بها تكمل وتحصل منوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون مقوما للمادة صورة ومنوع "مولانا محمد يوسف رحمه الله ٣٠ قوله كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى المقبول وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة لكن يلزم النفس انها اذا وجدت تقوم البدن بمقارنة فلكون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر واما عدم كون وجود النفس متقوما بالمادة لانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها اذ المادي لا يفعل جوهرا مجردا كما هو مبين في العلم الآتي ولا جزء ماديا لما عرفت انها لا صورية لكون الامر بالعكس كما مر وانما تلازم للنفس التي حدثت انها تقوم البدن لمادة ولولا ذلك لزم تعطلها وتعطل شيء خصوصا مثل هذا الجوهر الشريف واما المفارق فخلاف سبيل اختصاصها سبيل التدبير والاستكمال لا سبيل الانطباع والاختلاط "مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٠

١٣ قوله فتلك الصورة اي صور البسائط انما تحصل في الهيولى بعد زوال صور الصورة النوعية لكونها مقومة للمادة وتحصيل الانفكاك عنها ولكن لا يتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور بدون تخصص نوع من انواع الجسم فقوام وجود الجسم بذلك المخصص نعم يجوز تبدل الصور مع بقاء المادة بعينها الا ترى ان الصورة المائية تنقلب الى الهوائية وبالعكس مادة العناصر واحدة فالصورة الهوائية انما تحصل بعد زوال الصورة المائية مثلا وكذا الصورة المائية انما تحصل بعد زوال ... لامتناع اجتماع المقومين من جهة واحدة ومن ههنا شبهت الهيولى الشخصية بالصور المتواردة بجسم يتعاقب عليه دعامات متعاقبة بزوال واحدة منها وقيام اخرى بدلها بخلاف الافلاك فان هيولى كل واحد منها صورة لازمة واعلم ان في كلام المص ههنا تصريحا بان الصورة النوعية انما تحل في الهيولى وهذا باطل عند المحققين لان الصور النوعية ان حلت في الهيولى فالهيولى لا تخلو من ان تحتاج اليها اولا وعلى الثاني لا يكون الصورة جوهرا وعلى الاول لا يخلو من ان تحتاج الى جميع الصور بما هو جميع فيلزم ان لا يوجد الا بعد وجود جميع الصور او الى كل واحد منها اجتماعا او بدلا فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي لان كل صورة مع فاعلها علة تامة لها او الى القدر المشترك فهذا القدر المشترك اما تمام ماهية الصورة فيلزم اتفاق الصور في الحقيقة واما جزء الماهية فيلزم تركيب الفصول لان الصور فصول باعتبار وليس كذلك بل هي بسائط ولا تختلف بساطة وتركيبا باختلاف الاعتبارات واما عرضي للصورة وهو خارج لها في الحقيقة فيلزم ان لا يكون الصور جواهر بل هذا العرضي جوهرا فالحلول انما في الجسم الى المجموع من حيث المجموع واما في الصورة الجرمية كما هو الظاهر فتامل "مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٣

١٥ قوله هو الطبيعة فان الطبيعة عندهم مؤثرة تأثيرا اوليا في جسم هو محلها ومؤثرة في جسم آخر ايضا وان كان التأثير فيه تأثيرا قسريا "مولانا محمد يوسف رح ١٦ قوله وليس اثباتها الخ على الطبيعي وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر من الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار ... كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهي صادرة من قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج في تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص والكلام عائد في المخصص والاقسام جارية فيه وكلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو من قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة "مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٤

١٧ قوله لان النفس الخ هذا دفع جواب آخر وهو ان حد الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات الارادية لان النفس ليست مبدأ اول لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهي حالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا باحداث الميل في الحركات الارادية كذلك الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل كما سياتي من اثبات الميل لكل حركة في بحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه مستلزم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود اي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدأ اول لا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة للتحريك كما هو الحق فلا ينتقض الحد بالميل فلا يضر الطرد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدأ اول "مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ قوله فليست مبدأ الخ بخلاف الطبيعة فانها مبدأ اول لكل ما هو مبدأ له حيث لم يشذ منه شيء والحركات الارادية التي الفه لما يقتضيه الطبيعة ليست الطبيعة مبدأ لها فلا يضر انتفاء الاولية منها بالنسبة اليها "مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٩ قوله بل باستخدام الطبائع الخ التفصيل ان الحركات المنسوبة الى النفس اما حركات اينية وهي الحركات الارادية والنباتات واما حركات في الكم كالانماء واما حركات في الكيف كما تحرك الثمار في الالوان والنفس لا تفعل الحركات الاينية بواسطة طبائع الاجسام فربما تحرك الاعضاء الى خلاف ما يقتضي طبيعة الجسم كما في الصعود ولذا يحدث الاعياء للتعارض بين مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فلو كان تحريكها المكاني بواسطة الطبيعة كانت محركة الى جهة مقتضى الطبيعة لا الى خلاف جهة مقتضاها فان الاصل في الواسطة والمبدأ ان يتوافقا في الجهة نعم انما تحرك النفس الحركات الكيفية والكمية بواسطة الطبائع فان النفس تستعمل الطبائع على التحرك في الاقطار فتتحرك ولا مخالفة بين الطبائع وبين تلك الحركات فالتقييد بالاولية لتخرج النفوس بالقياس الى الحركات الكمية والكيفية لا بالقياس الى الحركات الاينية "مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٠ قوله انما الاشتباه الخ ليس غرضه الاستنقاض فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدع بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود من غيره فان اختصاصه بالمعرف ... بل الظاهر عمومه وتحققه في النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفوس المجردة والنفوس الجزئية القائمة بمواد الافلاك واستخدام النفس لها في الحركات "حمه الله ٢١ قوله على انه ليس الخ فان قلت ان قيد على نهج واحد لا بارادة وان لم يكن مذكورا في الحد لكنه مراد فيه فالحركة مقيدة به قلت على هذا يخرج النفس الحيوانية ايضا من قيد لا بارادة والنفس النباتية من قيد على نهج واحد فيستدرك قيد الاولية "مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ ۱۱۷ قوله غير محسوسة لان العكس النوعية للمار مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس لها
مع اللواحق معينة كاين ووضع معين [illegible] يكون في ذلك [illegible] الوضع فلا يكون المشترك مشتركا [illegible]
۱۱۸ قوله وانما تصدر [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله
صدورها عن الواحد الحق [illegible] حضرت علام مرحوم ۱۱۹ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۰ قوله فالبرودة
مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۱ قوله بالقياس [illegible]
[illegible] حضرت علام مرحوم ۱۲۲ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۳ قوله [illegible]
[illegible]
مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ ۱۲۴ قوله [illegible]
[illegible] حضرت علام مرحوم ۱۲۵ قوله [illegible]
[illegible] حضرت مولانا محمد يوسف رحمه الله
[illegible] حضرت مولانا محمد يوسف
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۹ قوله
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۰ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۱ قوله [illegible] حضرت علام مرحوم ۱۳۲ قوله [illegible]
محمد الله رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ ۱۳۳ قوله [illegible]
[illegible] محمد الله ۱۳۴ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۵ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۶ قوله [illegible]
مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۷ قوله [illegible] حضرت علام مرحوم ۱۳۸ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۹ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴۰ قوله [illegible]
مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ۱۴۱ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴۲ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴۳ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴۴ قوله [illegible] ۱۴۵ قوله [illegible]
[illegible]

تتمه حواشی متعلقه صفحه ۴۰ ۱۵ قوله ولا ينافى الخ بل انما يحصل فى الزمان الغير المتناهى وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين الى المستحيلات فيكون التطبيق التفصيلى ايضا منها ۱۲ ملا حسن ۱۶ قوله لجريان التطبيق الوهمى الخ توهم التطبيق الوهمى فى غير المرتبات اما من جهة اخذه من الصور المرتسمة فى الذهن [illegible] فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها فى الذهن على سبيل التدريج يبلغ الى حد اللانهاية فيجرى التطبيق الوهمى فيها [illegible] الاحكام الواقعية فى المعدومات من جهة وجودها الاجمالى [illegible] ملا حسن ۱۷ قوله فيها لان التطبيق فى الوهم لا يقتضى الاجتماع والترتيب بل العقل [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله انما يكون بين الصور المرتسمة الخ [illegible] فى الخارج ۱۲ حضرت ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشی متعلقه صفحه ۴۳ ۱۶ قوله كالحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشئ بين المبدء والمنتهى [illegible] فى الزمان [illegible] مولانا محمد يوسف رح ۱۷ قوله لا يكون الخ [illegible] الحركة القطعية [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله المطلق [illegible] احمد الله ۱۹ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۰ قوله [illegible] ملا حسن رحمه الله ۲۱ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ۴۸ ۱ قوله جاز بالنظر اليه الخ [illegible] البعد الشخصى [illegible] حضرت ملا مرحوم ۲ قوله جاز بالنظر اليه [illegible] محمد حسن رحمه الله

تتمه حواشی متعلقه صفحه ۴۳ ۱۳ قوله لا يحصل منها تألف الخ اى لا يحصل منها تألف وحجم بحيث يكون الجسم متصلا حسا فان الاتصال حسا لا يعقل الا بعد ملاقاة الاجزاء والكلام فيه [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله لا يحصل منها الخ [illegible] احمد الله

حواشی متعلقه صفحه ۴۷ ۱۳ قوله ان تلك الاجزاء ان تداخلت الخ [illegible] حضرت ملا مرحوم ۱۴ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۶ قوله لا اثم [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۷ قوله وكان الجزء الواحد [illegible] احمد الله رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ۴۹ ۹ قوله ولا يكون الخ [illegible] احمد الله ۱۰ قوله فلا يحكم العقل الخ [illegible] حضرت ملا مرحوم ۱۱ قوله فرع الاتساق [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲ قوله فهناك مجرد الحكم الخ [illegible] ملا محمد حسن رح ۱۳ قوله اذ لا تميز الوسط الخ [illegible] ملا حسن رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ۱۹ قوله المستلزم لجهة القوة فيه مناقشة ظاهرة لانه ان اريد بالقوة الاستعداد فالاستلزام ممنوع لانه اذا لم يكن له ... ولوازمه فيجوز ان يجوز التبدل تبدلا فطريا ويستحيل بعد حصول الشكل المعين ان يزول ذلك الشكل ويخلف آخر بدله وان اريد مجرد التجوز الذاتي فمسلم ... [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹ ۲۰ قوله ... [illegible] ... ملا حسن رحمه الله **۲۱ قوله** ويجري بينهما الخ فانه اذا كان مساحة البعد بحيث يسعه مساحة الجسم ... مولانا محمد يوسف رحمه الله **۲۲ قوله** ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... ملا حسن رحمه الله ... [illegible] ... ملا نظام الملة والدين قدس الله سره ... [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲ قوله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... حضرت ملا مرحوم ... [illegible] ... ملا حسن رحمه الله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... ملا حسن رحمه الله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۵ قوله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف ... [illegible] ... ملا حسن ... [illegible] ... حضرت ملا مرحوم ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۰ قوله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... حضرت ملا مرحوم ... [illegible] ... ملا محمد حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ قوله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible] ... مولانا محمد يوسف رحمه الله ... [illegible]

مولانا محمد يوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸

لله قوله فان كلا من الكم الخ اى الكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم اى النمو والذبول والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكيف اى الاستحالة والاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى المكان اى النقلة والوضع منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الوضع [illegible] وربما تمادى بعضهم فى مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الجوهر فبعض من اصحاب هذا المذهب يقول بالحركة فى الجوهر ايضا [illegible]

شله قوله منه قار ومنه سيال الخ قال الشيخ فى الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب [illegible] غير فصل وهو كزيادة تعرض [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله

من المقولات على السبيل المذكور فى المذهب الثانى [illegible] احمد الله لله قوله انها ليست فى شىء الخ يعنى ان الاصناف الواقعة تحتها ليست [illegible] موضوع لها بل الموضوع هو الجوهر لا غير لكن اذا كان [illegible] وما اليه كيفا فالحركة فى الكيف وان كان اينا فالحركة فى الاين [illegible] ويقال لقطة الحركة على هذه لا بالتواطؤ لان الكمال الماخوذ فى حد ها [illegible] ذاتيا لها احمد الله لله قوله شكك لان صدق الكمال على الكمال الذى [illegible] رسم الحركة لانه كمال من جهة القوة [illegible]

لله قوله فالتسود الخ يعنى ان الحركة فى السواد [illegible] كما سياتى فى الكتاب مولانا محمد يوسف رحمه الله

آنا فانا يحصل لذلك الفرد فى كل آن نوع من الشدة [illegible] عليه اولا وبالذات وبواسطة [illegible] بل التسود واشتداد الجوهر الذى هو موضوع [illegible] احمد الله لله قوله بل اشتداد الخ اى الكيفيات النفسانية ايضا عند الشيخ الرئيس كما سياتى [illegible]

قوله وليس هناك الخ فلا يكون الموضوع الحقيقى للحركة فى السواد [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله

تفاوت فى الذات الشخصية قطعا بل فى الحقيقة النوعية ايضا عند المشائين فليس هناك سواد واحد يكون موضوع التغير مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۹

لله قوله ان يكون الخ نفى للمذهب الثانى والمراد بكون المقولة موضوع الحركة ان يكون [illegible] فالحركة فى الكيف مثلا هى كيف يشتد فالتسود سواد يشتد [illegible] الداخلة تحت لفظ الحركة انواعا واصنافا من المقولات حيث يكون الاين منه قار ومنه سيال هو الحركة فى المكان [illegible] اى الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكم اى النمو والذبول [illegible] ان فائدة التكرير [illegible] المذهب الثانى مذهبين حيث ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة فى مقولة هو ان تلك المقولة [illegible] هى الموضوع الحقيقى لتلك الحركة وذهب آخرون الى ان معنى وقوعها فى مقولة هو ان تلك المقولة جنس للحركة [illegible] فى الكم والكيف والوضع فالسيال من كل جنس من هذه الاجناس هو الحركة فيكون نوعا من ذلك الجنس [illegible] واحدا حيث نقلهما فى تبيين اختلاف المذاهب فى سلك عبارة واحدة [illegible] واستدلال لانه ابان المذهب الثانى فى اختلاف المذهب بعبارة [illegible] الكيف الخ وههنا اشار الى نفى المذهب الثانى بعبارة [illegible] الا يرجع النزاع الى اللفظ مولانا محمد يوسف رحمه الله لله قوله [illegible] ولو سلم فمنقول ان الانحصار [illegible] وان صدق [illegible] مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده لله قوله [illegible] من جملتها الحركات النوعية [illegible] منها ولا مضايقة فيه ملا محمد حسن رحمه الله لله قوله فى رسم الحركة الخ اشارة الى ان [illegible] لان الرسم وضعى خارج مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۲

لله قوله فرع يعنى ان الذاتية والعرضية ههنا على قياس ما عرفت فى الاضافة فانه وان كان ان تبدل [illegible] مثلا فى جسم بواسطة حركة [illegible] لكن لعدم كون ميل [illegible] فيه لا يكون الحركة بالذات فى [illegible] بل المتحرك بالذات [illegible] شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك [illegible] بالعرض احمد الله لله قوله خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قائلون بالكمون والبروز [illegible] الاول الكمون واستتار الاجزاء الحارة [illegible] وبروز وظهور الاجزاء البارد التى كانت موجودة فى الماء [illegible] وفرقة يقولون ان الماء مثلا اذا صار باردا فقد فارق [illegible] الاجزاء الحارة التى كانت فيه [illegible] ايضا وفرقة يقولون الماء [illegible] احمد الله

لله قوله سياتى الكلام [illegible] الحق عندى ان الحركة فى الكيف [illegible] بل باطل على طريقتهم [illegible] التدريجى والا بان يكون [illegible] متباينة فلا يمكن الاتصال [illegible] تمنع الحركة ولم يذكره المصنف الدليل على الحركة الكيفية [illegible] ملا حسن رحمه الله

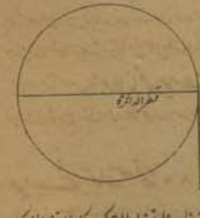
حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

لله قوله المتقيمين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما فى القطن المنفوش [illegible] وهو فقدانه بعد خروج جسم غريب من بينها [illegible] كما فى القطن الملفوف بعد التنفش وهذا من باب الحركة فى الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء [illegible] احمد الله لله قوله الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشىء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجة كالقيام والقعود فالحركة فى الوضع عبارة عن التغير فى تلك النسبة تدريجا مولانا محمد يوسف رحمه الله لله قوله كالنهوض من القيام من القعود فان الانتقال من القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله لله قوله ولا يغير فى ذلك الخ [illegible] من القعود [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله لله قوله كما فى حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له [illegible] منه اما عادية او حقيقية [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۷

لله قوله ظاهره الخ [illegible] الحركات السماويات فى بعض المواضع [illegible] ولكن كذلك فى الواقع [illegible] هذه الحركات حضرت ملا مرحوم لله قوله وتلك الحركة الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول [illegible] فيها آخر الضعف [illegible] الملازم فى مبدأ الحركة [illegible] يحصل القوة لها [illegible] ملا محمد حسن رحمه الله لله قوله [illegible] على ضلع من المثلث ثم على آخر منه [illegible] كما هو الظاهر مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۱ ۱۳ قولہ بسبنیۃ الخ ولیس کذلک فان المقایسۃ التی بین الزاویتین من قبیل المقایسۃ الاولی اعنی القریبۃ دون البعیدۃ الحقیقیۃ فضلا عن الوہمیۃ لانطباق الزاویۃ التی بین محیط الدائرۃ والخط المماس للدائرۃ علی بعض الزاویۃ مستقیمۃ الخطین لانہ اذا انطبق احد الخطین من زاویۃ مستقیمۃ الخطین علی الخط المماس للدائرۃ یدخل جزء من محیط الدائرۃ بین زاویۃ مستقیمۃ الخطین کذلک فتطبق حادۃ مستقیمۃ الخطین علی بعض زاویۃ بین المحیط والقطر فانہ اذا انطبق احد الخطین من زاویۃ مستقیمۃ الخطین علی القطر یکون الخط الآخر داخل الدائرۃ فینقسم الزاویۃ التی بین المحیط والقطر بہذہ الزاویۃ فضلت علی ہذہ و لیس التطبیق علی سبیل توہم صیرورۃ المستدیر مستقیما کیف ولو توہم المستدیر ومحیط الدائرۃ مستقیما لما ساوت زاویۃ المحیط والقطر الزاویۃ القائمۃ لان الزاویۃ الحادثۃ بالخط المماس للمحیط والقطر قائمۃ واذا توہم استقامۃ المحیط لانطبق علی المماس للاستواء لما مع شیء من الزوایا مستقیمۃ الخطین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۴ قولہ وان بعد ہما عن الخ ای یکون بعد السواد من الطرف الحقیقی الذی فیہ وہو مرتبۃ من السواد لا یتصور فوقہا مرتبۃ منہ وبعد البیاض عن الطرف الحقیقی الذی فیہ وہو مرتبۃ من البیاض لا یتصور فوقہا مرتبۃ منہ یکون علی السواء ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۵ قولہ وہی حقیقیۃ الخ ناص بان للمفاوتۃ والمساواۃ البعیدۃ من مجازیتان وہو غیر ظاہر ضرورۃ ان تساوی الربع المثلث ومستدیر مستقیم وزیادۃ احدہما علی الآخر لیس کذلک نعم ان التطبیق بالفعل مجازی ولا یلزم منہ ان یکون المساوات والمفاوتۃ مجازیۃ فان المساواۃ والمفاوتۃ فی المقدار کونہما بحیث لو تطابقا توہما لم یفضل احدہما عن الآخر او فضل وہو حاصل کیف وان عظمیۃ الکل علی الجزء حقیقۃ مع ان التطبیق بالفعل غیر معقول ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۱۶ قولہ ما ہو الخ ای من الخلاف الآتی من التطابق بین خطین مستقیم ومستدیر وبینہما مقایسۃ بعیدۃ ثانیۃ من القبیلۃ الاولی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ



حواشی متعلقہ صفحہ ۸۴ ۱ قولہ فیجب ان یکون الخ المراد ان تضاد الحرکات لیس ہو توقف علی تضاد المتروک وکذا علی تضاد المحرک وما فیہ فانہا تکون متضادۃ سواء کان تضاد فی ہذہ الامور اولم یکن بل ما الموقوف علی تضاد ما منہ وما الیہ بمعنی انہ لا یتحقق بدون تضادہما ولیس المقصود نفی العلیۃ الایجابیۃ عن تلک الامور واثباتہا فی ما منہ وما الیہ کیف وتستلزم ان التضاد بین الحرکات فلا یتحقق مع تحققہ فیہما غایۃ الامر انہ تسامح فی العبارۃ ۱۲ حمد اللہ ۲ قولہ من جہۃ تضاد الخ لیس المراد من الجہۃ ہی العلیۃ والعلیۃ فان التضاد بین الماہیتین یکون من لوازم ذاتیہما الا تری ان تضاد السواد والبیاض یکون بالنظر الی ذاتیہما بل المراد بہا کشف تضاد المبدء والمنتہی عن تضاد الحرکتین ولزومہ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ۳ قولہ ان لا یکون ذلک الخ ومعناہ ان لا یکون التضاد بینہما موقوفا علی الحرکۃ فان النقطۃ العالیۃ عالیۃ وکذا السافلۃ سافلۃ دائما یقع منہا والیہا الحرکۃ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ۴ قولہ نقطتان ای نقطتان من جسم بسیط وہذا اجب بادی النظر واما بعد النظر الدقیق فالمبدأ والمنتہیان لیتان لا نقطتان الخ الا سہل لانہ یقاس حال الانبین علی حال النقطتین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵ قولہ فیکون علو والعلو والسفل للنقطۃ العالیۃ والسافلۃ لیس بالقیاس الی الحرکۃ ای لا یتوقف علیہا فان المرکز سافل والنقطۃ من المحیط عالیۃ دائما لم یفرض بینہما الحرکۃ وباعتبار ہذین العارضین صارا متضادین مع تساویہما فی الحقیقۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رح ۶ قولہ فان احدی الخ حاصلہ ان المبدء والمنتہیین نقطتان الخ بہما لا تضاد ان فی الحقیقۃ فلکن عرض لاحدی النقطتین کنقطۃ المرکز انہا مبدء للصاعدۃ ومنتہی للہابطۃ وعرض للنقطۃ الاخری وہی النقطۃ فی المحیط انہا مبدء للہابطۃ ومنتہی للصاعدۃ فکانتا متضادتین بحسب ہذا العارض فان کلا من الحرکۃ الصاعدۃ والہابطۃ مستقیمۃ والمبدء فی المستقیمۃ لا یمکن ان یکون منتہی فہما متقابلان من ہذا الوجہ ویکون ہذا التضاد بالقیاس الی الحرکۃ ای موقوفا علیہا فان المبدئیۃ والمنتہیۃ انما ہی بعد فرض الحرکۃ ولو لم تفرض الحرکۃ لا صاعدۃ ولا ہابطۃ فلا مبدء ولا منتہی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۷ قولہ وقیاسہا الخ دفع توہم عسی ان یتوہم ان مفہوم المبدء ومفہوم المنتہی فیکون التقابل بینہ وبین مفہوم المنتہی تضایفا لا تضادا فکیف یوجب تضادا وتعیین حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۵ ۱ قولہ علت الخ فان اختلاف المبدء والمنتہی فی وصف المبدئیۃ والمنتہیۃ لا یختص بالصاعدۃ والہابطۃ بل فی کل مستقیمتین متباینتین من جہۃ الفوق والتحت والیمین والشمال والشرق والغرب ۱۲ ملا محمد حسن رح ۲ قولہ متضادتان مع ذلک انہما متوجہتین غیر حقو لعین کل واحد منہما بالنسبۃ الی الآخر ولا یجتمعان فی وقت واحد من جہۃ واحدۃ وما لکونہما نوعین حقیقیین متخالفین فلعلہ یدرک بشہادۃ الوجدان ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ۳ قولہ کما ظن قد ظن بعض ان التضاد بین الحرکۃ الصاعدۃ والہابطۃ انما ہو باعتبار کون المبدء والمنتہی فی غایۃ القرب والبعد عن المحیط ولذا ظنوا ان التضاد بین الحرکات المستقیمۃ منحصر فی الصاعدۃ والہابطۃ ۱۲ احمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۵ ۴ قولہ ویوجب الخ الحرکۃ المبتدءۃ من غایۃ السفل الی غایۃ العلو حرکۃ نوعیۃ متمایزۃ بالفصل عن الحرکۃ النوعیۃ المبتدءۃ من غایۃ العلو الی غایۃ السفل فاختلافہما النوعی حاصل باختلاف المبدء والمنتہی بہذہ الجہۃ والحرکتان المذکورتان مع نوعیان جوہریان غیر متضادتین یمکن جمعہما بالنظر الی نفس ماہیتہما النوعیۃ فی متحرک واحد فی زمان واحد مع الاعتوار علیہ وہذا معنی تضادہما النوعی فقول المصنف فتضاد الطرفین من ہذا الاعتبار الخ التضاد الذاتی فی الحرکتین فی حیز المنع ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

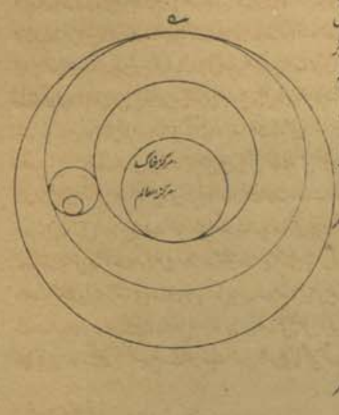
حواشی متعلقہ صفحہ ۸۶ ۱ قولہ فلا یطلب الخ فیہ ان الشیخ لا یطلب للواحد بالشخص ضدا حتی یرد النقض وروانا ہذا الایراد علی عنوان اوردہ المصنف لنقل وضع الشیخ وما قال الشیخ فی الشفاء فی قال من ہذا العبارۃ وعبارۃ ہکذا ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم مکثر بالشخص ولیس ضد الواحد بالعموم واحد بالشخص فلیس ضد جمیع تلک المستدیرات المتفقۃ فی کون الاستدارۃ ہذا المستقیم الواحد بالشخص انتہت ۱۲ مولانا عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ۲ قولہ وایضا تلک الخ یعنی انہ یفہم من کلام الشیخ انہ لو کانت وحدۃ القوسیۃ وحدۃ بالشخص کما ان وحدۃ الوتریۃ وحدۃ بالتشخص لکن تحقق التضاد بین الشخصین من حیث ہما شخصان ولیس کذلک اذ لا شک ان تلک الوتریۃ الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۳ قولہ انسا الخ لان جہۃ الاستدارۃ جہۃ جنسیۃ کما ان جہۃ الاستقامۃ جہۃ جنسیۃ الانواع الانواع تحتہما لان الاستقامۃ الوتریۃ نوع والاستقامۃ القطریۃ نوع آخر وہکذا ولا تضاد بین الاجناس ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۴ قولہ اذ لا یمکن ان یکون الخ بان تتوارد الاستدارۃ والاستقامۃ علی متحرک واحد فی التضاد ولا بد من ہذا ۱۲ مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ



حواشی متعلقہ صفحہ ۸۸ ۱ قولہ ووجب الخ ہذا الالتزام فی غایۃ البعد فانا نعلم قطعا ان الکرۃ متحرکۃ بحرکۃ الدولاب علی نسق واحد لو کان تحتہا سطح مستو لا فالتزام السکون بمجرد تماس السطح الغیر العائق عن حرکۃ الدولاب لا یحکم بہ بعد التامل الا ان یقال ضرورۃ بطلان تتالی الآنین مانع عن حرکۃ الدولاب علی الاتصال والضرورات الطبیعیۃ لا توجب ستبعدات مستبشعۃ کضرورۃ الخلاء ۱۲ حمد اللہ رحمہ اللہ ۲ قولہ وسطح آخر الخ لذلک الملاقی سطح آخر ملاقی لتحدیب الکرۃ فملاقات الصغرۃ تحدیب الکرۃ بلی انما ہو ملاقاۃ سطحی وسطح الملاقی الذی ہو ملاق لتحدیب الکرۃ بسیط لیس فیہ نقطۃ ممتازۃ فی الوضع حتی یقال ان سطح الملاقی یلاقی الکرۃ بنقطۃ فلا یلزم مماسۃ الکرۃ للصغرۃ بنقطۃ ۱۲ مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ ۳ قولہ ولم یجز الخ دفع دخل تقریرہ انہ یجوز ان یکون فی وجہ السطح الآخر الملاقی الملاقی لتحدیب الکرۃ من جہۃ ملاقاتہ الکرۃ نقطۃ غریبۃ من جسم آخر داخلا فی الکرۃ وذلک السطح بہذہ النقطۃ فیلزم التلاقی فی النقطۃ ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ۴ قولہ ولم یقع الخ لا یخفی سخافۃ ہذا الکلام فان ملاقاۃ الکرۃ علی تقدیر تحققہا مع السطح المستوی حالۃ الثبات والسکون مشکلۃ لیست الا بالنقطۃ بالضرورۃ مع ان ما ذکرہ جار فیہما ایضا فعلی فرض ترکیب الکرۃ علی الدولاب الدائرۃ فرض سطح مستو فوقہ ملاق فی الکرۃ عندہ وعلی ما ادعی ذلک السطح المستوی بالنقطۃ البتۃ کما فی الثبات والسکون بعینہا فیتم النقض ۱۲ حمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۹ ۱ قولہ وہی وان کان الخ یعنی ان تلک القوۃ لما اثرت الاول لا ازالۃ عن المستقر الاول والدفع الملازم والثانی فی الایصال الی حد وہی تسمی میلا بالاعتبار الاول وہو یزول عند انقطاع الحرکۃ ووصول المتحرک الی المنتہی ویبقی الثانی فلا بد من بقاء موثرہ البتۃ فالحکم بالمیل باق وان زال الاسم ۱۲ حمد اللہ ۲ قولہ وفساد ہذا المیل الخ دفع توہم وہو ان یقال ان المیل الثانی الذی تحقق بہ الحرکۃ الثانیۃ ہو عبارۃ عن فساد المیل الاول فاذا المیل الاول لہ آخر آنات الوجود فلیس لہ اول آنات الفساد فیفسد ذلک المیل فی الزمان الذی بعد آخر آنات الوجود وتحقق الحرکۃ الثانیۃ ولا تخلل السکون بین الحرکتین ۱۲ حمد اللہ ۳ قولہ اذ لیس وجودہ الخ فانہ لیس وجودہ من توابع الحرکۃ القطعیۃ حتی یکون زمانیا تدریجیا ولا من توابع الحرکۃ المتوسطۃ حتی یکون زمانیا لا دفعیا ولا تدریجیا بل الحرکتان من توابعہ فیکون لوجودہ اول آن ان یبقی فی زمان کان لا حرکۃ ۱۲ حمد اللہ ۴ قولہ اذ بعد الخ ہو اول الکلام فانہ یجوز ان یکون حدوث المیل الثانی بحدوث الحرکۃ المتوسطۃ فلا یلزم المطلوب ۱۲ ملا محمد حسن رح ۵ قولہ ولیس الخ ای لیس المیل الثانی کالحرکۃ والسکون مما زمانیا او یوجدان علی وجہ الآنی زمان لیس لہا اول حدوث بل ہو کاللاحرکۃ الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۶ قولہ فلذلک ای فیکون حدوث اللاحرکۃ انما ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ لا یحتاج الخ ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ۷ قولہ لکن الخ دفع لما یتوہم من انہ کما ان اول حدوث اللاحرکۃ فی آن ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ فلا یلزم الآنان کذلک یکون آن حدوث المیل الثانی ہو منتہی زمان الحرکۃ فلا یلزم الآنان وحاصل الدفع انہ لا یکون کذلک لان الآن الذی ہو منتہی زمان الحرکۃ ہو آن الوصول وفیہ المیل الاول الموصل فلو کان ہذا الآن آن حدوث المیل الثانی لزم ان یجتمع فی الجسم الواحد فی الآن الواحد میلان الی جہتین مختلفتین وہو باطل ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ

تتمة حواشي متعلقة صفحه ٨٩ ﷺ قوله غيران هو اخرج ان قصده بالحجية المعدودة فهو يعطي المطلوب ولكن نمنع صدقهما بشيء وجود الشيء دون ارتفاعه بالسالبة البسيطة نسلم صدقهما لعدم الموضوع المحمول في الواقع ونمنع استلزامها المطلوب بل ينافيه ٭ ملا محمد حسن رح ﷺ قوله فقد يسع السكون الخ بان انقطعت فيه الحركة الاولى ولم يوجد فيه الميل الثاني ولا يلزم اجتماع الميلين فيجوز ان السكون هو المطلوب ٭ مولانا محمد يوسف رحمه الله ﷺ قوله ولا يسع الخ لما كان البرهان مبنيا على عدم اجتماع الميلين كما عرفت وكان يرد عليه انه لا دليل على عدم اجتماع الميلين اراد بقوله ولا يسع الخ اي لا يسع قول من قال اجتماع الميلين لان اجتماعهما مستلزم لمتناقض لان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة انكان الميل عبارة عن نفس المدافعة او لزوم المدافعة ان لم يكن الميل عبارة عن نفس المدافعة بل عن مبدء المدافعة لان المدافعة على هذا لازم الميل ويكون فيه بالفعل التنحي عن تلك الجهة وهذا هو اجتماع المتنافيين بل يرجع الى اجتماع النقيضين في الواقع ٭ مولانا محمد يوسف رحمه الله ﷺ قوله ولا شبهة ان يكون الخ اي لا شبهة بالصواب ان يكون الميل الاول الموصل مع زمانا لان هذا الزمان المتخلل لم ينعدم فيه الوصول والوصول لا يكون بدون الموصل لان الاثر لا يكون بدون مؤثر [illegible]



[illegible]

حواشي متعلقة صفحه ٩٣ ﷺ قوله [illegible]

[illegible]

حواشي متعلقة صفحه ٩٤ ﷺ قوله [illegible]

[illegible]

حواشي متعلقة صفحه ٩٧ ﷺ قوله بل نقول ان نسبة ما صدر من القوة الجسمانية غير متناهية يكون نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لعدم الجزء محرك لما تحركه الكل على نسبة قوتي الجزء والكل ولا يجب صدق هذا اللزوم وتحقق التقدير وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ٭ حمد الله ﷺ قوله فيعلم بالمجموع يعلم من هذا الكلام ان التقديرات ههنا ليست من المستحيلات لان التقديرات التي يفعلها المهندس تكون من الممكنات لا من الاختراعيات المحضة فتقدير تحريك جزء القوة ممكن وان لم يكن بالفعل وهذا الكلام السابق يدل على احتمال كونه من المستحيلات عند المعترض ٭ مولانا محمد يوسف رحمه الله ﷺ قوله بل يجوز الخ اي الميل العائق من تحريك جزء القوة طبيعة القوة المشتركة بين الكل والجزء بالضرورة الا ترى ان بعض الاثر الموجود في ضمن اثر الكل اثر من بعض القوة الموجودة في ضمن الكل فالعائق عن تحريكه لو كان انما يكون من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة واذا كان كذلك فنقول في تقرير الدليل على عدم كون القوة الحالة في جسم المتناهي قوية على غير متناه يجب المدة والعدة المنتظمة المرتبة بان يلزم على تقدير وجود القوة الغير المتناهية تضعيفان متنافيان حدهما باقتضاء طبيعة القوة ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور العائقة عن تحريك جزء القوة توجد مع نحو ما كان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزء بالتحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي لو فرض تناهي اثر الجزء وان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء لو فرض عدم تناهي اثر الجزء والآخر منهما باقتضاء الامور العائقة لو كانت القوة غير متناهية في جسم متناه لم يكن القوة بحيث لو كانت الامور المذكورة توجد على نحو ما كان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزء بالتحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي ان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء ٭ مولانا محمد يوسف رحمه الله ﷺ قوله [illegible]

[illegible]

٭ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده

حواشي متعلقة صفحه ٩٨ ﷺ قوله [illegible]

[illegible]

حواشي متعلقة صفحه ٩٩ ﷺ قوله [illegible]

[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

۱۱ قوله الا في ضمن معين لان الطبيعة الواحدة ليس لها الوجود في مذهب البرهان ما دامت على حالة ابهامها وارسالها ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله
۱۲ قوله ولا الجسمية المشتركة الخ لانه لا يمكن ان يكون المرجح الجسمية لاشتراكها في الاجسام فلو كانت مقتضية لحيز معين لجسم يلزم اشتراك الاجسام باسرها
في هذا الحيز وهو محال وكذا الهيولى لا تكون مقتضية للحيز ايضا لاشتراكها في الاجسام فلا يصلح لان ترجح حيز البعض دون بعض فيها ولما كانت علة عدم اقتضاء الجسمية والهيولى
واحدة ترك المصنف بيان عدم اقتضاء الهيولى وايضا الهيولى قابلة لا فاعلة فلا يقتضي الحيز [illegible] مع كون هيولى كل فلك مغاير الهيولى الاخر ۱۲
مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳ قوله بل الطبيعة الخ وفيه انه يجوز ان يكون الحيز المعين من مقتضيات الجسمية المشتركة ويكون فيه جسم واحد
فقط وباقي الاجسام في احياز مخالفة للقاسر او باقتضاء طبائعها تلك الاحياز المخالفة وغلبة اقتضاء الطبائع على اقتضاء الجسمية كما في القواسر [illegible]
رحمه الله ۱۴ قوله وجود الجسم الخ اشارة الى دفع ايراد [illegible]
[illegible]
مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

۱۵ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible]
[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

۱۷ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible]
[illegible] ملا محمد حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

۱۸ قوله [illegible]
[illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

۱۹ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible]
[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۹

۲۳ قوله [illegible] مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] ملا محمد حسن رحمه الله [illegible]
[illegible] حمد الله رحمه الله

کھتونی موضع   تعلقہ   پرگنہ   ضلع

نمبر	نام حقدار درمیانی	نام کاشتکار	[illegible]	رقبہ بحساب بیگہ		شرح لگان [illegible]	کل لگان
				مزروعہ	غیر مزروعہ		

محمد ظہور الحسین المظہر

اشتہار

طالبان علوم حکمیہ و
عارفان فنون فلسفیہ پر واضح ہو کتاب کہ اشتہار
اوسکا مثل اشتہار آفتاب ہے اور شہرت اوسکی مثل شہرت
ماہتاب ہے کہ فنون حکمت مین بے نظیر علوم فلسفیہ مین بہ منزلہ
شمس بازغہ کہ طالب حکمت کیواسطے حجت بالغہ ہی تصحیح و تحشی
جناب حاجی حافظ مولانا محمد عبد الحی صاحب خلف الصدق جناب حاجی
حافظ مولانا محمد عبد الحلیم اوخلہ اللہ جنات النعیم مع یک رسالہ مؤلفہ جناب محشی
موصوف حسب فرمایش فقیر خادم حسین مطبع مصطفائی مین بکمال صحت
واہتمام حلیہ طبع سے آراستہ ہوئی ہے لہذا التماس بخدمت طالبان مسیحا دم و
تازہ کنندگان مضامین بطرازش قلم ہے کہ جسقدر نسخے مطلوب ہون صاحب
فرمایش سے طلب فرمائین طبع کا خیال نہ لائین کہ حسب منشای
قانون نمبر ۲۵ سنہ ۱۸۶۷ء نقصان اٹھائینگے ع بر رسولان
بلاغ باشد و بس فقط

المعلن
خادم حسین